جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – قطب شتمة

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية

الفرع: التاريخ

التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

من إعداد الطالبة: فريح أريج

يوم:2025/06/02

التحولات الإقتصادية والإجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة "1971-2004م"

لجنة المناقشة:

نوي نواه	د	جامعة محمد خيضر – بسكرة–	رئيساً
حاجي فاتح	د	جامعةمحمد خيضر – بسكرة-	مشرفاً
بوطارفة الصادق	د	جامعة محمد خيضر- بسكرة-	مناقشاً

السنة الجامعية : 2024-2025

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ} (الآية 10- يونس)

لم تكن الرحلة قصيرة ولاينبغي أن تكون، لم يكن الأمر سهلاً لكني فعلتها ونلتها

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً، الذي بفضله ها أنا اليوم أعيش حلماً طال اِنتظاره وقد أصبح واقعاً

بداية أهدي عملي هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ومعنى الحب وملاكي في الحياة ومرافِقتي الدائمة بدعائها، إلى من تمنّت أن تقر عينها لرأيتي في يوم كهذا، إلى الإنسانة العظيمة **أمي العزيزة**.

إلى من كلّل العرق جبينه، من ربّاني وكافح لأجلي، إلى من أنار دربي والسّراج الذي لاينطفئ نوره في قلبي أبدًا، إلى مصدر قوتي ومن خُتم إسمي به إلى سيد الرجال **أبي الغالي**.

إلى ضلعي الثابت وأماني أيّامي إلى قرة عيني إخواني وأختي**(كمال، شهد، طارق)**

إلى صديقات العمر ورفيقات الشدائد.

ها أنا اليوم أتممت أوّل ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد دائما وأبداً.

شكر وعرفان

من أدب الإنسان وخلق العارف أن يشكر من قدم له يد العون والعلم

وفي خضم هذا المشوار العلمي الذي لم يكتمل بدون الدعم والإرشاد، أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى

إلى الأستاذ المشرف **حاجي فاتح** على كل ماقدمه لي من نصائح سديدة وجهد طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

ولايفوتني أن أشكر كل أساتذتي ومن ساعدني وعلمني حرف في حياتي الدراسية سواء من بعيد أو قريب.

قائمة المختصرات

الكلمة	المختصر
دولة الإمارات العربية المتحدة	د.إ.ع.م
الولايات المتحدة الأمريكية	الو.م.أ
الناتج المحلي الإجمالي	ن.م.إ
الحرب العالمية الأولى	ح.ع.1
مليون درهم	م.د

مقدمة

مقدمة:

تعتبر منطقة الخليج العربي من بين أهم المناطق الجغرافية في العالم، نظرًا لما تتميز به من موقع استراتيجي وثروات طبيعية هائلة، لتشهد دول هذه الأخيرة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تحولات عميقة وسريعة مست مختلف الجوانب على حد سواء، خاصة بعد إكتشاف النفط الذي هو بدوره أدخل دول الخليج مرحلة جديدة تميزت بظهور أنماط إقتتصادية وإجتماعية مغايرة تماما لما كان سائدًا من قبل.

للتعمق أكثر في هذه التغيرات الطارئة على هذه المنطقة لابد لنا أن نذكر أهم وأكبر تغير جعل من إمارات ومشيخات عربية خليجية تتوحد لتشكل دولة حديثة النشأة، ألا وهي دولة الإمارات العربية المتحدة ومامر على هذه الأخيرة من تحولات حركت جميع القطاعات والمجالات خاصة قطاعين مهمين، القطاع الأول وهو الإقتصادي الذي بمجرد ذكرنا لدولة من دول الخليج يتبادر إلى أذهاننا تساوي المصطلحين الإقتصاد والنفط وهذا ماسنتحقق منه في هذه المذكرة، أما القطاع الثاني الإجتماعي الذي شهد هو أيضا نقلة نوعية بالإنتقال من نمط حياة معتاد إلى نمط مغاير تماما بفعل عدة تدخلات. وهذا ماسيتم تناوله في هذه الدراسة التي سأتطرق من خلالها إلى التحول السريع الذي عرفته دولة الإمارات العربية المتحدة في المجال الإقتصادي والإجتماعي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1971م إلى 2004م التي تمثل فترة تأسيس وبناء الدولة الحديثة.

و عليه تكمن أهمية هذه الدراسة التي جاءت موسومة بعنوان : التحولات الإقتصادية والإجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1971إلى 2004م، في كونها تسلط الضوء على أهم تغيير عرفته دولة الإمارات بالتركيز على فترة زمنية شهدت تحولات بارزة في البنية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، مايساعدنا على فهم مراحل تطور الدولة ومسار تغير ملامحها خلال هذه الفترة .

أسباب إختيار الموضوع:

تأتي دراستي لهذا الموضوع انطلاقا من عدة أسباب:

- ❖ الإهتمام بتاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر نموذجًا فريدًا في العالم العربي في التحول السريع من إقتصاد بسيط إلى إقتصاد حديث ومتنوع.
- ❖ رغبتي في فهم كيف أثرت التحولات الإقتصادية على المجتمع الإماراتي.
- ❖ الجدل حول طبيعة التنمية التي اِتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

- ❖ أهمية الفترة الزمنية المدروسة1971_2004م التي تمثل مرحلة تأسيس وبناء الدولة الحديثة بعد الإتحاد.
- ❖ قلة الدراسات التي تتناول التحولات الإقتصادية والإجتماعية حيب اطلاعي في محتوى واحد وفي نفس الفترة بشكل مفصل.

أهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية أهداف معينة يسعى الباحث لتحقيقها، بهدف الوصول إلى إستنتاجات ملخصة لبحثه، ويمكن إيجاز أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

- ✓ رصد مسيرة التحول الذي شهدته دولة الإمارات في الفترة الممتدة من 1971-2004م.
- ✓ بيان العوامل التي ساهمت في هذه التحولات.
- ✓ دراسة أثر النفط على نمو الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر الدخل.
- ✓ التعرف على التغيرات الإجتماعية التي طرأت على المجتمع الإمارتي.
- ✓ إبراز تأثير العمالة الوافدة في الإقتصاد الإماراتي وانعكاس ذلك على التركيبة السكانية والاجتماعية.

إشكالية البحث:

وبناءًا على ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت التحولات الإقتصادية السريعة والعميقة في دولة الإمارات العربية المتحدة بين عامي 1971-2004م على الواقع الإجتماعي الإماراتي ؟

وللتفصيل أكثر في هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية والتي جاءت كالتالي:

- ماهي أهم العوامل التي ساهمت في التحول الإقتصادي السريع في دولة الإمارات.
- كيف أثر إكتشاف النفط على البنية الإقتصادية لدولة الإمارات.
- هل نجحت الدولة في تحقيق التوازن التنموي بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.
- كيف أثر التحول الإقتصادي السريع على البنية الإجتماعية.

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة، قمت بتقسيم هذه الدراسة تبعا للمادة العلمية المتحصل عليها على النحو التالي:

مقدمة وثلاثة فصول بالإضافة إلى خاتمة وملاحق.

مقدمة الدراسة اِتبعت فيها المنهجية التي تقوم عليها مقدمة البحث الأكاديمي من أهمية وأسباب إختيار الموضوع، إشكالية وتساؤلات فرعية مع عرض مفصل للخطة، إضافة للمناهج المتبعة في إنجاز هذه الدراسة، مع التطرق للدراسات السابقة، وأهم المصادر والمراجع التي اِعتمدت عليها، دون نسيان الصعوبات والعراقيل التي واجهتني لإنجاز هذه المذكرة.

في **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، قسمته لمبحثين وكل مبحث يضم ثلاثة مطالب، جاء المبحث الأول بعنوان جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة، حمل المطلب الأول فيه عنوان الجغرافية الطبيعية لد.إ.ع.م، أما المطلب الثاني فكان الجغرافية البشرية، ليحمل الثالث إسم الأهمية الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بينما المبحث الثاني جاء تحت عنوان لمحة تاريخية عن دولة الإمارات، هو أيضًا ينطوي تحته مبحثين، المطلب الأول فيه حمل عنوان الوجود البريطاني في ساحل عمان، المطلب الثاني كان إكتشاف النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المطلب الثالث فهو قيام دولة الإمارات.

الفصل الثاني عُنون بالتحولات الإقتصادية في د.إ.ع.م من 1971 إلى 2004م، ويحمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول فيه عنوانه التحولات الزراعية في د.إ.ع.م 1971_2004 قسمته لثلاثة مطالب، المطلب الأول تناولت فيه توزيع الأراضي الزراعية بعد 1971م، أما المطلب الثاني فكان مخصص لتطور الإنتاج الزراعي والحيواني في الإمارات، ليكون المطلب الثالث لدراسة المشاريع الزراعية التنموية الكبرى في دولة الإمارلت لأنتقل للمبحث الثاني الذي كان تحت عنوان التحولات الصناعية، ويحمل في طياته مطلبين الأول درست من خلال الشركات الإستثمارية النفطية والصناعات الإستخراجية في دولة الإمارات 1970_2004م، ليحمل المطلب الثاني عنوان المشاريع الصناعية الأخرى، بينما المبحث الثالث كان مخصص للتحولات الخدماتية في دولة الإمارات 1971_2004م، مقسّم لثلاثة مطالب الأول منهم للتحول التجاري، أما المطلب الثاني للإستثمار السياحي في د.إ.ع.م، بينما الثالث فخُصص للخدمات الأخرى في الدولة.

الفصل الثالث والأخير معني بالتحولات الإجتماعية في دولة الإمارات 1971_2004م، قسمته لمبحثين وكل مبحث لثلاثة مطالب، تناولت في المبحث الأول التطور الديموغرافي في الإمارات 1971_2004 لأتخصص

أكثر في المطلب الأول بدراسة التطور السكاني في الدولة، بينما في المطلب الثاني التوزيع السكاني، أما المطلب الثالث فدرست فيه التركيبة السكانية الإماراتية، إضافة إلى مبحث ثاني بعنوان التطور العمراني في الدولة ويتكون من ثلاثة مطالب، الأول خُصص لظهور المدن الكبرى، أما الثاني للمشاريع السكنية في الدولة ليكون الأخير معنون بمحاولات الحفاظ على الهوية المعمارية العربية.

لأصل بذلك إلى آخر خطوات هذه الدراسة المتمثلة في الخاتمة والتي خصصتها لعرض أهم النتائج المتحصل عليها، وتحليل تلك النتائج، كما حاولت من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية.

المناهج المتبعة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومجمل التساؤلات المرتبطة بها، اعتمدت على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** الذي وظفته في تتبع الأحداث التاريخية التي قامت على أساسهم دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوثيق تلك الأحداث والتغيرات عبر التسلسل الزمني الخاص بها.

- **المنهج الوصفي:** استخدمته في وصف تلك الأحداث التاريخية والوضع الإقتصادي والإجتماعي خلال فترة قبل وبعد الإتحاد (أشكال المعمار الإماراتي، الأماكن السياحية).

- **المنهج المقارن:** اعتمدت عليه في مقارنة مراحل وأشكال التحول في الدولة قبل وبعد الإكتشافات النفطية.

- **المنهج التحليلي:** وظفت هذا المنهج في تحليل أسباب ونتائج التحولات الإقتصادية والإجتماعية وفهم العلاقة بين النمو الإقتصادي السريع والتحول في التنمية الإجتماعية.

المصادر والمراجع المعتمدة:

لقد اعتمدت في دراسة موضوعي هذا على مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت التحولات الإقتصادية و الإجتماعية في دولة الإمارات مابين 1971-2004م، فقد تنوعت بين كتب و ومقالات علمية، إضافة الى مجموعة من الرسائل الجامعية، وأهم مرجع استندت عليه كان للدكتور محمد حسن العيدروس في كتابه " الإمارات بين الماضي والحاضر" الذي استفدت منه في التعرف على أهم التطورات التي شهدتها د.إ.ع.م منذ تأسيس الإتحاد عام 1971 وحتى أوائل الألفية الثالثة، حيث رصد في هذا الكتاب أهم التحولات الإقتصادية (النفط، التجارة، الصناعة) والتحولات الإجتماعية (تحولات في البنية المجتمعية مثل التعليم ، الصحة، دور

المرأة)، ومن المراجع أيضا، جودة حسين جودة في كتابه "شبه الجزيرة العربية" الذي استفدت منه في معرفة موقع ومساحة الدولة إضافة إلى الجغرافيا البشرية والإقتصادية للإمارات، إضافة إلى عددًا من الرسائل الجامعية التي أفادتني كثيرا، وأهمها، رسالة الماجستير إبتسام عبد الأمير حسون بعنوان" دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية".

صعوبات البحث:

خلال رحلة إعداد هذه المذكرة، واجهتني مجموعة من الصعوبات التي كانت جزءًا طبيعيًا من التجربة البحثية سواءًا في جمع المادة العلمية أو في معاجة الموضوع. ومن بين هذه الصعوبات:

- قلة المراجع التي تتناول الجانبين معًا خلال الفترة الزمنية المحددة(1971-2004م).

- صعوبة في جمع المعلومات الحقيقية الموثوقة خاصة بالنسبة للإحصائيات التي لم أستطع أن أحصل على جميع السنوات التي تخص الفترة المعنية بدراستها.

الفصل الأول:تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثاني: الجغرافية الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثاني: الجغرافية البشرية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول: الوجود البريطاني في ساحل عمان.

المطلب الثاني: اكتشاف النفط في ساحل عمان.

المطلب الثالث: قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول :جغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الأول: الجغرافية الطبيعية الإمارات العربية المتحدة

يعتبر موقع الدولة من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوتها وسياساتها الداخلية والخارجية، ومن الحقائق الثابتة هي أن لكل دولة موقعها الفريد على سطح الكرة الأرضية، بحيث يميزها عن مواقع الدول الأخرى[1]. والموقع الذي سأتطرق له في في موضوعي هذا هو موقع لدولة فتية النشأة دولة الإمارات العربية المتحدة.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا وتحديدًا في الجهة الغربية الجنوبية منها في شرق الجزيرة العربية، يحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي، ومن الجنوب والغرب تحدها المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان[2]، تتربع دولة الإمارات على مساحة تبلغ 77700كلم² أمّا مساحتها مع الجزر فتبلغ 83600 كلم²[3].

تطل دولة الإمارات على الخليج العربي بشاطئ يبلغ طوله 700 كلم ، وأيضا تطل على خليج عمان بشاطئ يبلغ طوله 90 كلم لذلك يبدو شكل الدولة قوسيًا من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب[4] .

الإمارات هي دولة إتحادية مشكلة من سبع إمارات وهي (إمارة ابوظبي، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة عجمان، إمارة أم القيوين، إمارة رأس الخيمة ، إمارة الفجيرة) **(ينظر الملحق رقم 01)**[5] مساحاتها موزعة على النحو التالي:

-**إمارة أبوظبي:** تبلغ مساحتها 67340كلم² مايعادل 86.7% من المساحة الإجمالية للدولة[6]، تمتد سواحلها بطول 400كلم من خور العديد وآبار سودانثيل غربا، ومن حدود قطر والسعودية حتى رأس غنتوت شرقا عند حدود دبي وتتوغل في الداخل إلى مسافة تزيد على 250 كلم[7].

---

[1] – نافع ناصر القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية ، دار الطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1998، ص29.

[2] – المجلس الوطني للاعلام، الكتاب السنوي لد.ا.ع.م 2018.

[3]– محمد حسن العيدروس، الحدود العربية–العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 1422هـ/2002م، ص458.

[4] – ر.ف.كليكوفسكي،ف ا لوتسكيفيتش، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان اسحق، دار ميسل، 1979م، ص7.

[5] – صبا حسين مولى، الشيخ بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسة العربية(1971–2004)، **مجلة درايات دولية**، العدد24، ص163.

[6]– حسان اسحق، الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص8.

[7]– محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص.458

- **إمارة دبي:**تبلغ مساحتها 3900كلم² ، مايعادل 5%من المساحة الإجمالية للدولة[1]، تطل على الخليج العربي بطول 76كلم، سطحها صحراوي ماعدا شريط من الأراضي المنخفضة على طول الساحل وقليل من الجزر في الخليج.[2]

-**إمارة الشارقة:** تتوسط الإمارات المكونة للدولة[3]، تشكل مساحتها3.33% من المساحة الإجمالية للدولة[4]، تتصل بها جميع الإمارات بحدود مشتركة، وتمتد على ساحل الخليج العربي لمسافة تزيد على 16.098 كلم[5].

- **إمارة عجمان:** تشكل مساحتها 0.33% من المساحة الإجمالية[6]، وتقدر ب250كلم²، تقع الإمارة على ساحل ساحل الخليج بطول يبلغ 17كلم بين أم القيوين والشارقة.

- **إمارة أم القيوين:** تشمل مساحتها 1% من المساحة الإجمالية[7] تمتد على ساحل الخليج العربي لمسافة 25كلم 25كلم بين الشارقة غربًا ورأس الخيمة شرقًا، تمتد أراضيها إلى الداخل لمسافة 35كلم .

- **إمارة رأس الخيمة:** تقدر مساحتها الكلية ب 1800كلم²[8]، وبذلك تشكل 2,17% من المساحة الإجمالية[9]

تطل على ساحل الخليج بطول يبلغ حوالي 68كلم ، وتتوغل إلى الداخل لمسافة تزيد على 135كلم ولها حدود مشتركة مع أم القيوين و الشارقة [10] .

-**إمارة الفجيرة:** تشكل مساحتها 1.5% من المساحة الإجمالية، مايقدر بحوالي 1150كلم²، تطل على خليج عمان الذي يحدها شرقًا ومن الغرب الشارقة و رأس الخيمة ومن الشمال سلطنة عمان، ومن الجنوب كلبا التابعة للشارقة، تمتد على خليج عمان لمسافة تبلغ حوالي 90كلم[11].

---

[1]- حسان إسحق، المرجع السابق، ص8.

[2]- محمد حسن العيدروس، المرجع السابق، ص458.

[3]- المرجع نفسه، ص459.

[4]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص8.

[5]- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص459.

[6]- حسان إسحق، المرجع السابق، ص8.

[7]- المرجع نفسه، ص8.

[8]- محمد حسن العيدروس،الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص459.

[9]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص8.

[10]- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص ص29،30.

[11]- المرجع نفسه، ص459.

1- مظاهر السطح :

لأشكال سطح الارض دور كبير في تقدير قيمة الدولة، فهي و المناخ يحددان الخصائص الإقتصادية التي تتمتع بها الدولة وتكون عاملاً لنهوضها و تقدمها[1].

بداية بالأراضي المسطحة التي تغطي نحو 92%من أراضي دولة الامارات، بينما تشغل المرتفعات 8 % من مساحة الدولة، وتتحدد أراضيها الجبلية في أقصى الشرق ممتدة في هيئة نطاق بين الشمال و الجنوب، وتعتبر جزءًا من جبال سلطنة عمان و امتدادًا غربيًا لها في دولة الإمارات[2].

تنقسم دولة الإمارات جغرافيا إلى أربع مناطق: الساحل، الصحراء، المنطقة الجبلية، منطقة وادي البطين على ساحل خليج عمان، تتألف المنطقة الساحلية الضيقة من منخفض رملي يحوي كمية كبيرة من الأملاح و يتصل بهضبة صخرية واسعة، يبلغ طول السبخة الملحية و الكثبان الرملية المتحركة في المننطقة الصحراوية حوالي مائتي كلم، مايشكل حوالي ثلثي مساحة الدولة[3]، ومن السهول المتواجدة في د.ا.ع.م نذكر سهل خليج عمان أو مايعرف بإسم سهل الباطنة، ينقسم هذا الأخير إلى قسمين سهل ساحلي جنوبي، وسهل ساحلي شمالي مثل(سهل خروفكان، سهل لولية، سهل دبا)[4]، أمّا صحراء د.إ.ع م فهي جزء لايتجزأ من صحراء الربع الخالي وفي هذه الصحراء ينتشر عدد كبير من الواحات الصغيرة التي تعتبر جزرا خضراء في هذا المحيط المترامي الأطراف، وأكبر هذه الواحات هما واحتا العين والليفا ومكانهما في إمارة أبوظبي[5] التي تنتشر في ربوعها الواحات[6].

أمّا بالنسبة للجبال في د.ا.ع.م فنجد في شرقي الإمارات تتوضع جبال الحجاز التي يتراوح متوسط إرتفاعها بين 1000-1500م، وقد يصل إرتفاع بعض القمم إلى 2500م، وتفصل المنطقة الغربية من هذه الجبال وتسمى(الحجاز الغربي)، والتي تمتد من شبه جزيرة المسندم على طول ساحل خليج عمان[7]، هذا الأخير يفصل يفصل إمارة الفجيرة عن باقي الإمارات خاصة وأنها معروفة بطابعها الجبلي[8]، أهم الجبال في دولة الإمارات

[1]- نافع ناصر القصاب واخرون، المرجع السابق، ص ص29،30.

[2]- جودة حسين جودة، شبه الجزيرة العربية، دار المعرفة الجامعية_ الاسكندرية_، 1988، ص237.

[3]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص8.

[4]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص239.

[5]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص9.

[6]- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص458.

[7]- حسان اسحق، الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص9.

[8]- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص460.

(جبل عقاب، جبل رحبة، جبل يبير)، أمّا الوديان في دولة الإمارات نجد بين الجبال وخليج عمان يمتد وادي البطبن الذي يمتاز بخصوبة أراضيه بحيث يتراوح عرضه بين 2 و48 كلم.[1]

2- الجزر التابعة لد.إ.ع .م

تملك د.إ.ع.م عددًا معتبرًا من الجزر التي يتحاوز عددها مائتي جزيرة وأكبرها جزيرة أبو الأبيض الواقعة شمال الطريف ويبلغ طولها 35كم وعرضها حوالي12كم، وهناك جزر بعيدة عن خط الساحل مثل جزيرة لما، وأخرى منخفضة وهي أقرب إلى الساحل مثل جزيرة ابوظبي[2]، أيضا من بين أهم الإمارات المتصلة بالجزر نجد إمارة الشارقة التي تملك جزر أبوموسى وصير رونعير وكذلك جزيرة طنب وجزيرة نابيوطنب المتصلتان بمنطقة رأس الخيمة[3]، لكن تاريخ الجزر الثلاث(أبوموسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) يختلف عن غيرهم على إثر الإحتلال الذي تعرضوا له من قبل إيران عام1971م. نتعرف أولا على موقعهم الجغرافي وأهميته الذي كان سبب السيطرة عليهم.

تعد الجزر العربية الثلاث "أبوموسى" "طنب الصغرى" "طنب الكبرى" جزءًا من مجموعة جزر كثيرة منشرة في عرض الخليج العربي، وعلى الرغم من ضآلة مساحتها فإن قربها من بوابة الخليج قبالة"مضيق هرمز"، وعلى الطرق الملاحية[4] وإستخدامها من قبل شيوخ القواسم لرعي حيواناتهم في فصل الربيع جعل منها منطقة استراتيجية ومحط أنظار[5].

ترجع جذور الأطماع الإيرانية في الجزر العربية الثلاث إلى القرن الثامن عشر، عندما تمكن القواسم من بسط سيطرتهم على سواحل الخليج الجنوبية بشطريها الشرقي والغربي، لكن التصميم لإحتلالها يعود إلى سنة 1968م حينما أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنسحب من الخليج العربي نهاية سنة 1971م[6]، استغلت إيران ذلك وتحت إدعاء مسألة الفراغ السياسي الذي سينجم عن هذا الإنسحاب وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية

[1]- حسان إسحق، المرجع السابق، ص9.

[2]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص244.

[3]- ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، ترجمة بمكتب أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن محمد آل ثاني، ج7، ص2305.

[4]- دينا أحمد إبراهيم اسماعيل الشافعي، إيران والجزر الإماراتية الثلاث، أطروحة دكتوراة في الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمياط_مصر_ ص265.

[5]- عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون _الدوحة _2008، ص148.

[6]- فؤاد عاطف العابدي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي(1991-2012)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2012م، ص92.

والقوى الغربية وتصريح ريتشارد دون–مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك– " أن واشنطن تؤيد زعامة إيران في الخليج بغية صيانة الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحساسة في العالم[1].

في 30نوفمبر 1971م غزت القوة الإيرانية البحرية والجوية والبرية المحمولة بهجوم على الجزر الثلاث، لتصبح الجزر قواعد بحرية إيرانية بعد الإحتلال[2].

رد فعل الامارات أكيد رافضة لهذا الاحتلال فقد اصدرت حكومة رأس الخيمة في صباح الغزو بيانًا يتضمن احتجاجها ضد الغزو الإيراني للجزر، وإثارة القضية أمام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس الجامعة[3]، وبالفعل أرسل المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة برسالة إلى رئيس مجلس الأمن يؤكد فيها السيادة المطلقة لد.إ.ع.م على جزرها الثلاث، واستنكار إستمرار الحكومة الإيرانية احتلالها للجزر الثلاث وزعزعة الأمن والإستقرار في المنطقة[4].

3- الموقع الفلكي

تقع دولة الإمارات شمال خط الإستواء بين دائرتي عرض22°و26.5°شمالا[5] ، وبين خطي طول51°و56.5°شرقا[6]، نتيجة هذا الموقع الفلكي الذي يغطي على د.ا.ع.م جعل من مناخها يُدخلها ضمن الإقليم الجاف، ويمر مدار السرطان في ثلثها الجنوبي ماجعلها لاتتعرض لهبوب الرياح الممطرة فتصلها جافة، وعلى الرغم من وقوعها مشرفة على الخليج العربي فإن التأثير البحري الملطف للحرارة لايذكر بسبب محدودية رقعة الخليج وسخونة مياهه، على عكس المناطق الشمالية التي لايؤثر فيها مناخ الدولة بسبب ارتفاع أراضيها فتكون الحرارة معتدلة[7]. وأهم العوامل المؤثرة في مناخ دولة الإمارات نذكر مايلي:

1.3- الرياح: تغير درجات الحرارة في د.إ.ع.م آتي من مصدرين وهما الأول من صحراء شبه الجزيرة العربية والثاني من الخليج العربي والمحيط الهندي صيفًا وشتاءً[8].

[1]– صبا حسين مولى، العلاقات الإماراتية –الإيرانية (1971–2000)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،2002 ، المجلد 10، العدد 1، ص408.

[2]– دينا إحمد ابراهيم اسماعيل الشافعي، المرجع السابق، ص ص 271، 272.

[3]– عبد القادر حمود القحطاني، المرجع السابق، ص157.

[4]– رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، رقم7016، ج3، مارس 2009، ص ص3،2.

[5]– محمد حسن العيدروس، الحدود العربية_ العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق، ص458.

[6]– محمد صالح العجيلي دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية_أبوظبي_ العدد–45–2000، ص22.

[7]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص245.

[8]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص10.

2.3- الرطوبة النسبية: يصل المتوسط السنوي للرطوبة النسبية حوالي70%في النطاق الساحلي لمياه الخليج، لكنه ينخفض إلى 60%في الداخل، تصل النهاية العظمى للرطوبة إلى100% هذا مايحدث في النطاق الساحلي بسبب ارتفاع مياه الخليج وحرارة الهواء، وانخفاضها يصل حتى35% أو أقل بسبب هبوب الهواء القاري المداري الجاف.[1]

3.3-الحرارة: في فصل الصيف تتراوح درجة الحرارة نهارًا ما بين 35° حتى 45° أو 48° في الوقت الذي تصل فيه الرطوبة إلى 90% أما شتاءًا فتتراوح درجة الحرارة ما بين 20° حتى 30° فيكون الطقس معتدلا دافئًا إلى حد ما، أما المنطقة الصحراوية مناخها درجة حرارته أعلى في الصيف والرطوبة أقل من المنطقة الساحلية، على غرار المنطقة الجبلية فمناخها متقارب نسبيا بين الحرارة و الرطوبة [2].

4.3-الأمطار: قليلة جدًا و محدودة القيمة تصل أقصاها إلى النطاق الشرقي الجبلي مثل منطقة الشارقة و على العكس تقل الأمطار نحو الغرب و الداخل فلا تزيد على 40ملم في السنة، وغالبية هذا المطر يكون شتاءًا بنحو 65% وخصوصا في (جانفي، ديسمبر، فيفري) أما إذا سقط خريفا فيكون في (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر)، ونادرًا ما تكون صيفية في شرقي البلاد وتسببها الرياح الموسمية[3].

هذه التغيرات المناخية المتباينة لها دخل و بالدرجة الأولى في عاملين مهمين هما عالم النبات و الحيوان و هذا ما سنراه في طبيعة البيئة الإمارتية و ما يتأقلم معها من نبات و حيوان.

4-النباتات

ترتّب على موقع د.إ.ع.م الذي هو أقرب إلى الجهات المناخية الحارة ندرة واضحة في كمية الأمطار المتساقطة، مانتج عنها ندرة في الغطاء النباتي وفي أنواع المحاصيل الزراعية[4]، فاتصفت الصحراء بوجود غابات شوكية قصيرة تسمى(شوك الجمال) والسعف وبعض الأعشاب، أما الأماكن المرتفعة فتنمو أشجار الأكاسيا على غرار الواحات التي تنتشر فيها أشجار النخيل وتزرع فيها أشجار البرتقال والمنغا واليوسفي[5]

إذًا على العموم توجد ثلاثة أنواع رئيسية من النباتات:

[1]- حسين جودة حسين، المرجع السابق، ص247.

[2]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص10.

[3]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص245.

[4]- محمد صالح العجيلي، المرجع السابق، ص22.

[5]- حسان إسحق، المرجع السابق،ص11.

- نباتات عشبية: تتواجد في النطاق الجبلي الشرقي وأدنى الوديان وتقل غربا مثل : النصى
- الشجيرات: تنمو في الرمال وعند حضيض المرتفعات وبطون وجوانب الأودية وسفوح الجبال حيثما توفرت الرطوبة في التربة، لايزيد ارتفاعها عن متر مثل (الكرم، السيط ، الخضرم)
- الأشجار: يقتصر وجودها على الجانب الشرقي المرتفع من الدولة، تتراوح أطوالها بين3-6 أمتار وأكثرها انتشارًا: شجرة السمر، الغاف، السدر، الغضا[1].

5- الحيوانات:

معظم حيوانات د.إ. مرتكزة في المنطقة الصحراوية، ومن أهم الحيوانات الكبيرة المتواجدة هناك نذكر: الغزلان، الثعالب وهي منتشرة بشكل واسع، أيضا القوارض الصغيرة(كالفئران والجرابيع) كما تزخر د.إ.ع.م بتنوع بيولوجي بري، يشمل الحيوانات الثديّة كالمها العربي والغزال الجبلي والذئب العربي والضباع المخططة والثعالب الحمراء وثعالب الرمال والفهد العربي والأرانب وغيرها، لأن الدولة تمثل نقطة التقاء ثلاثة أقاليم جغرافية (الهندي، الأوروبي، الإفريقي)، إضافة إلى التنوع في الطيور من خلال تربية الصقور والحبارى وبعض الزواحف كالثعابين والسحالي وبعض الخشرات والعناكب[2].

كما تعيش على شاطئ الخليج العربي حيوانات بحرية متنوعة كطائر النورس والبط البحري إضافة إلى أبولهب وملك الحزين[3]، هذا بالنسبة لليابسة أما الحيوانات المائية فنجد أن مياه الخليج غنية بالثروة السمكية بأنواعها(التن والإسكمري، السردين) وأحيانا تصادف أنواع مختلفة من سمك القرش والسلاحف البحرية إضافة إلى الحبر وسركان البحر والقنافذ البحرية[4]، كما لايخفى علينا أن حرفة سكان الإمارات الأصلية التقليدية هي صيد الأسماك واللآلئ البحرية[5].

[1]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص249.

[2]- التقرير الوطني الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، افريل 2002م،ص ص 7،8.

[3]-حسان اسحق، المرجع السابق، ص11.

[4]- هند سالم سعيد العواني، «الأوضاع الإقتصادية لمنطقة الإمارات المتصالحة(1930-1971)»، **مجلة المؤرخ المصري**، العدد61، جامعة الشارقة، جويلية 2022، ص342.

[5]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص11.

المطلب الثاني: الخصائص البشرية لدولة الإمارات العربية المتحدة

لاتقل المقومات البشرية في أهميتها عن المقومات الطبيعية أو الإقتصادية في تقدير قيمة الدولة، بل تُعد من أهمها جميعا من حيث التأثير في قوة الدولة وجغرافيتها[1]، والثروة هي أحد العوامل إن لم نقل أهمها في تقدير مدى تحضر الدولة وإنبعاث الحياة فيها. إنطلاقا من هذا القول سنتطرق لعمود مهم من أعمدة د.إ.ع.م ألا وهي أصل سكانها وطبيعة عيشهم قبل قيام دولتهم الإتحادية **(ينظر الملحق رقم 02).**

مايُعرف على الطبيعة السكانية لمناطق الخليج عامة أنهم مجموعات سكانية قبلية بدوية، منها النازحة من أوساط شبه الجزيرة العربية أو جنوبها أو حتى عمان نفسها ومنها الأصلية، لذلك تعددت القبائل والعشائر والولاءات ولعل أهم القبائل المشكلة لمنطقة الساحل العماني هما قبيلتا القواسم وبنو ياس، إضافة الى قبائل أخرى.

1- القواسم:

القواسم أوالجواسم، انضم عددًا من القبائل إليها وأطلق عليهم القواسم[2]وبهذا فهي مزيج من الخليط القبائلي تحت لواء واحد، والتي تعددت الأقوال والتفسيرات حول أصلهم، منهم من يرجعها إلى الشيخ قاسم جد الشيخ راشد بن مطر، بينما يقولون هم عن أنفسهم بأنهم بنتمون إلى سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، أصلهم فيه تباين في الآراء بين المؤرخين.

البعض يقول بأنهم فرع من عرب الحولة الذين نزحوا الى الساحل الشرقي للخليج العربي منذ مدة طويلة، ويقول البعض الآخر أنهم ينتسبون إلى قبيلة نزار التي قَدِمت إلى نجد في القرن السابع ق.م[3].

نظرية مغايرة ترى بأنهم من سكان سيراف الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي، والتي تفرق أهلها في سواحل الخليج العربي شرقا وغربا في القرن الثالث عشر بسبب تدهور أوضاعها، ورأي آخر يقول أنهم نزحوا

[1]- نافع ناصر القصاب وآخرون، المرجع السابق، ص58.

[2]- مصطفى عقيل الخطيب، الخليج العربي دراسات في الاصول التاريخية والتطور السياسي وزارة الثقافة والفنونوالتراث _قطر_ 2013م، ص21.

[3]- المرجع نفسه، ص 21.

من سامراء(بالعراق) واستقروا في ساحل عمان في القرن السابع عشر ميلادي، واتخذوا من مدينة جلفار مستقرا لهم وأُطلق على هذه المدينة رأس الخيمة*.

كان القواسم في البداية يسيطرون على جزء كبير من مدخل الخليج العربي ولايعترفون بسلطة ما ولاسيادة إلاّ لشيوخهم، امتدت سيطرتهم إلى لنجة وأجزاء كبيرة من الجزر التي تقع بالقرب منها، كما كانت لهم معاقلهم وحصونهم في قشم وكنج ولافت وغيرها، إضافة لاحتلالهم ميناء بندر عباس والسيطرة عليه بصفة نهائية منذ سنة 1760م. تشمل قبيلة القواسم عددًا كبيرًا من العشائر وأهمها:

1.1-**العشائر**:آل علي ، البوهمير، الخواطر(الذين يقطنون رأس الخيمة ويشكلون فرع القسم الجنوبي من قبيلة النعيم المقيمة في منطبة الظاهرة)[1].

2.1-**القبائل**: المهرة، الحبوس،الشحوح، بني قتب وال بوخريبان والطنج، بني قتب والغفلة[2].

عرفت هذه القبائل بقوتها البحرية منذ القدم وانشغالهم بمهنة التجارة المتمثلة في صيد السمك والغوص وراء الؤلؤ، إضافة الى ركوب البحر، هذا بالنسبة لأعمالهم وتعاملاتهم الخارجية أما في الداخل فتمثل عملهم البدوي في الرعي وزراعة النخيل في الواحات قرب الأفلاج[3]، هذا ولم يكونوا قوة بحرية فقط وإنما كانوا يتمتعون أيضا بالقوة البرية التي كانت تشكل عمادها قبيلة بني قتب والطنج والغفلة.

2-قبيلة بني ياس:

تُعد من أكبر القبائل على الساحل العماني، حتى أنها فاقت قبيلة القواسم في النصف الأول من القرن 19م[4]، وهي من القبائل التي يصعب تتبع نسبها لأنها لا تنتمي إلى جد واحد، الّا أنها ظلت مترابطة كقبيلة واحدة، لكن المؤرخ بن عبد الله الخاطري له رأي آخر إذ يقول" أن أسباب الخطا في أصل، هذه القبيلة يتلخص

*رأس الخيمة: يقال ان سبب التسمية نسبة الى خيمة كبيرة نصبها أحد الزعماء الأوائل كوسيلة مساعدة للملاحة.(يظر إلى: آدم زيدان، رأس الخيمة، موسوعة بريتانيكا، [متاح على الرابط: https://www.britannica.com /] (تم الإطلاع عليه في 19جانفي 2025، 14:09)

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، 1422هـ/2002م، ص19.

[2]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص19.

[3]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط2، 1998، ص115.

[4]- مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص21.

في كون معظم هؤلاء الكتّاب لم تتوافر لهم الأسباب والظروف التي توافرت في هذا الكتاب، فقد كان للبحث الميداني والإطلاع والإستماع المباشر للروايات أثر كبير في نجاح البحث وتشخيص هذه الأخطاء[1].

لذلك وجدت إختلاف في موطنهم الأصلي عند المؤرخين:

-**الرأي الأول:** حسب كتاب قصة أبوظبي وشعبها يقال بأن أصل وبلد أجداد قبائل بنو ياس من ليوا قوس الواحات الذي يحد الأطراف الشمالية للربع الخالي، وقد خرجوا من أراضيهم متبعين نمط حياة عملي مستدام يعتمد على ماجادت به الطبيعة عبر فصول السنة فكانت وجهتهم أبوظبي التي تردد عليها بنو ياس لصيد السمك والغوص بحثًا عن اللؤلؤ وجمع الملح[2].

-**الرأي الثاني:** فيقول حمداني بن عبدالله الخاطر في كتاب أوثق المعايير في نسب بني ياس والمناصير بأنهم ينحدرون من قضاعة(باليمن) وهي غالبية سكان هذه الرقعة الصحراوية التي تجمعها روابط الدم والمصاهرة قبل التحالف، واستمر وجودها حتى التاريخ الحديث والمعاصر، إنتقلت هذه القبائل مع إخوانها من القبائل الأخرى من خارج الحلف على امتداد ساحل الخليج[3].

بعد إستقرار الرأيين على أن قبائل بني ياس هاجروا إلى الساحل نجد أن المنطقة الأصلية التي استقروا فيها كانت منطقة الظفرة(بأبوظبي) ولاسيما موضع الحرة[4]، بسيطرتهم على المناطق الممتدة من سبخة أبوظبي شمالًا الى الربع الخالي جنوبا، في سنة1761 تم اكتشاف الماء في جزيرة أبوظبي فأقام بعض أفراد بني ياس بها للصيد والغوص، وازدهرت هذه المنطقة لتصبح أول موطن ساحلي لهم[5].

تواجدهم بالإضافة إلى إمارة أبوظبي يستوطنون إمارة دبي على الساحل وتمتد حتى البريمي، وأهم عشائر قبيلة بني ياس نذكر:

البوفلاح: يقال أن أبوفلاح محمد بن محمد بن علي السلطان بعمان هو جد عشيرة أبو فلاح[6]، وتتكون من عدة فروع فروع أبرزها (آل نهيان بأبوظبي)

[1]- حماد بن عبد الله المهيري، إمارة بني ياس، مبادرات طابة، 2019، ص.40.

[2]- قصة ابوظبي وشعبها، معرض قصر الحصن، ص9.

[3]- حماد بن عبد الله الخاطري، أوثق المعايير في نسب بني ياس والمناصير، مركز الوثائق والبحوث_ابوظبي_ 1428هـ/2007م، ص94.

[4]- خالد صالح موسى ملكاوي، قبيلة العوامر بين الماضي والحاضر، 1436هـ/2015م، ص59.

[5]- مركز الاحصاء، ابوظبي في نصف قرن، 1960_2015م، ص.19

[6]- ثاني بن عبد الله المهيري، المرجع السابق، ص40.

- **الرواشد:** وهم أكبر أقسام بني ياس، ينتمي إليهم آل مكتوم ومن أهم عشائرها(السوادان، الهوامل، المناهيل، المحاربة، البوهمير، القمزات، السبايس، المشاغين، البوحمير، المزاريع[1]، القبيسات[2]).

المناصير: من أهم القبائل بأبوظبي يعيشون في واحة ليوة وينقسمون إلى ثلاثة فروع[3].

البومنذر: آل مانع، آل المهارة، الحصيلات، النوافع، الكعابرة، المعادر، المراشيد، الملاغيث، آل خويدم.

البورحمة: آل سويد، آل سالمين، الطرارفة، الشتاونة، العوامي، الموالك، المسافرة، الريالات، المخازمة[4].

البلشعر: آل الشذوذ ، آل غوينم، آل زيتون، آل رشيد، آل حليمان، آل عمير، آل توبيت، آل عذبة[5].

3- **قبيلة العوامر:**

يبيّن المؤرخين الذين اهتموا بالجزيرة العربية وبقبائلها أن العوامر في الإمارات جاءوا في الأصل من نجد، ويعودون إلى عمير بن صعصعة[6]، حيث قادهم نمط حياتهم البدوية وبحثهم الدام عن الأكل والماء إلى المرور بمساحات واسعة من الجزيرة العربية، ومن الصعب تحديد تاريخ تواجدهم في المنطقة لأنهم عاشوا مع غيرهم من القبائل، كما شهدت المنطقة المعروفة قديما بعمان ومن القرون الماضية القريبة تنقل قبائل العوامر مابين أراضيها(الربع الخالي، حضرموت، الظفرة، البريمي)[7].

يذكر "خالد صالح موسى ملكاوي" نقلا عن "فراوكة هيرد-باي" في كتابها(من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة) أن قبيلة العوامر قبيلة كبيرة انتشرت وسط عمان ،وأهم المناطق المناطق التي يقطنوها (أبوظبي، العين، الختم، الحمرة، الكدن، دبي)[8].

تنقسم قبيلة العوامر لفخذين وهما:

فخذ [بدر]: ينقسم لعدة بطون(آل حيو، آل كليلة، آل حلاطة، بيت العويني)

---

[1]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر ، المرجع السابق، ص.20

[2]- محمد حسن العبدروس، دراسات في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث _ القاهرة_ 1429هـ/2008م، ص101.

[3]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص20.

[4]- حماد بن عبد الله الخاطري، المرجع السابق، ص199.

[5] - المرجع نفسه، ص199.

[6]- س.ب.مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد امين عبد الله، وزارة الثقافة والفنون_ عمان_ ط2، 1437هـ،2016 م، ص214.

[7]- خالد صالح موسى ملكاوي، المرجع السابق، ص ص 69،70.

[8]- المرجع نفسه، ص74.

فخذ[لز]: ينقسم لعدة بطون(آل خميس، آل عمر، آل عصيد، آل مبارح)

4- قبيلة الظواهر:

تقطن هذه القبيلة في منطقة العين وأهم عشائرها(الهلال، العنان، آل حمود، الكويتات، آل علي بن سعيد).[1]

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص21.

المطلب الثالث : الأهمية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تكتسي منطقة الخليج العربي أهمية بالغة بسبب موقعها الجغرافي المميز والمتوسط لدول العالم، مازاد من جاذبية الأنظار له من العصور القديمة إلى غاية يومنا الحالي.

يعتبر موقع د.ا.ع.م ذو أهمية بالغة لها ولغيرها من الدول، بداية من موقعها البحري الذي تطل من خلاله على مسطحين هامين هما الخليج العربي من الجهة الشمالية الغربية وخليج عمان من الجهة الشرقية، وعليه فموقعها ساحلي بإمتياز، هذا الإشراف أكسبها وزن إستراتيجي وإقتصادي[1].

استفادت الإمارات من البحر في مجال المواصلات والإتصال الحضاري مع شعوب العالم ومنبعا للثروة من خلال دعم اقتصادها الوطني وربطه بالتجارة البحرية، على غرار إطلالة الدولة على ساحلين أطولهما يطل على الخليج العربي وأقصرها يطل على خليج عمان.

كما تبرز استراتيجية الموقع البحري لد.ا.ع.م في كون مياه الخليج تعتبر عازلاً طبيعياً لها بينها وبين إيران وهو ما يحول دون الزحف البري لهذه الأخيرة، اضافة لكون مياه الخليج خطوط ملاحة بحرية تمر من خلالها شحنات نفط المنطقة [2].

أهم من ذلك إطلالها على أهم المضائق البحرية"مضيق هرمز" الذي يقع في بوابة الخليج العربي ويفصل مابين مياه الخليج العربي من جهة، وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فأهمية هذا المضيق تكمن في كونه أحد المنافذ البحرية الرئيسية لدول الخليج وعلى رأسها الإمارات الذي يتعبر منفذها إلى العالم[3].

هذا الموقع الإستراتبجي الذي نقصد به المؤهلات والخبرات التي تمتلكها الدولة والتي تؤمن لها أهدافها الحضارية وقت السلم والأهداف العسكرية وقت الحرب، تجسد في موقع دولة الإمارات الذي ميزته سواحله وثرواته النفطية، وهيأت له فرصة إقامة العديد من الموانئ البحرية التجارية منذ القدم ماعزز علاقاتها مع بقية الدول[4]، لذلك برزت أهميتها عبر القرون الماضية لاسيما بالنسبة للملاحة البحرية نظرًا لوقوعها على طرق

[1]– محمد صالح العجيلي، المرجع السابق ، ص23.

[2]– حسّان اسحق، المرجع السابق، ص8.

[3]– أحمد حازم برع برع، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز وإنعكاساته على الامن في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2020، ص25.

[4]– محمد صالح العجيلي، المرجع السابق، ص25.

القوافل الصحراوية والبحرية على حد سواء بين الشرق الأقصى ومداخل الشرق الأوسط ومن ثم لأوروبا وإفريقيا[1].

[1]– صفا علي الرضا الجاسم، موقف دول الخليج العربي من قيام دولة الامارات العربية المتحدة(1968–1971)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة ميسان_العراق_ 1441هـ/2020م، ص10.

المبحث الثاني:لمحة تاريخية عن دولة الإمارات قبل الإتحاد.

المطلب الأول: الوجود البريطاني في الساحل المتهادن.

تعود علاقة ساحل الإمارات العربية ببريطانيا إلى القرن السابع عشر ميلادي، عندما بدأت شركة الهند الشرقية البريطانية * التدخل في شؤون الخليج العربي، تجلى هذا النفوذ في الوقت الذي تعاونت فيه الحكومة البريطانية مع الهولنديين في طرد البرتغاليين من الخليج العربي، وأصبح أمرا محتوما أن يحل النفوذ البريطاني محل البرتغالي[1].

من هنا بدأ يظهر الصراع الثنائي "البريطاني" من جهة و "القوى الوطنية " في الخليج العربي وإ.ع خاصة من جهة أخرى، فكان السبب الرئيسي من إحتلالها والسيطرة عليها بالدرجة الأولى كونها موقع استراتيجي ممتاز يمكنها من إحتكار تجارة المنطقة والسيطرة عليها بعد انحسار النفوذ البرتغالي والهولندي وخلو المساحة لها، في حين القوى الوطنية كانت رافضة لهذا الأمر لأنها تتحكم في مدخل الخليج العربي وتجارتها نشطة مع الهند وشرق إفريقيا، وأمام تضارب المصالح كان لابد من حدوث صدام بين هاتين القوتين[2].

منذ نهاية القرن الثامن عشر بدأت بواعث القلق تثار لدى حكومة بومباي*حينما بدأ القواسم يعترضون السفن البريطانية العابرة في مياه الخليج منذ سنة1778م، بتصديهم لبعض السفن العائدة لشركة الهند الشرقية البريطانية، واستولو عليها ونهبوا حمولتها ثم لم يلبثوا أن تقدموا بإعتذار عن ذلك إلى ممثل الشركة في البصرة، على إثر ذلك بعث الإنجليز بقوة عسكرية محمولة على ظهر السفينتين (Hms Britannia)"بريتانيا" و (Hms Beagle)"بيغال"، اضافة لبعض المراكب الأخرى ووجهت النيران إلى قاعدة القواسم في قشم وتدميرها[3].

راحت الحكومة البريطانية تخترع المبررات لتثبيت أقدامها في منطقة الخليج العربي، ومن بين هذه المبررات الساذجة وصف التجارة والتجار العرب "بالقراصنة"، وادّعت أن لها رسالة نبيلة في هذه المنطقة وهي القضاء

---

* شركة الهند الشرقية: هي شركة تجارية تأسست سنة 1600م من قبل الحكومة الانجليزية، والتي كانت مهمتها احتكار تجارة الشرق ونعب والتحكم في القارة الهندية والخليج العربي، كما زُودت بالقوة العسكرية والدبلوماسية.(أنظر:عبد الله بن علي آل خليفة، شركة الهند الشرقية الانجليزية(نشاتها، قوتها، افولها 1600-1858)،**مجلة جامعة الملك عبد العزيزالاداب والعلوم الانسانية**، المجلد3 ، العدد2 ، 2022 م، ص144.

[1]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص35.

[2]- المرجع نفسه، ص35.

* حكومة بومباي: هي الحكومة المختصة بشؤون الخليج العربي من بين مجموعة الحكومات التي انقسمت اليها شركة الهند الشرقية الريطانية.(ينظر: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دار الفكر العربي _ القاهرة_ ص293.)

[3]- سليم طه التكريتي، المرجع السابق، ص97.

على القراصنة وتجارة الرقيق، هنا خولت حكومة بومباي لنفسها سلطة "رجل الشرطة" في البحار لتفتيش سفن غيرها والتحكم في مقدرات عرب الخليج العربي لبرير عملية فرض نفوذها[1]. ومن أهم الحملات التي قادتها الحكومة البربطانية ضد الإمارات العربية نذكر:

_ حملة في 26 ماي1805 بقيادة الكابتن "ويليام هيربرت سيتون"(William Herbret Seton) قائد الحملة البريطانية للساحل الشرقي من مسقط بطلب من" بدر بن سيف " سلطان عمان، للهجوم على القواسم ومحاصرتهم في ميناء قشم، لم يقضي عليهم"سيتون" بل وقّع معهم أولى المعاهدات سنة1806م وفحوى هذه المعاهدة استتباب السلام في الخليج العربي وتعهد القواسم بحماية السفن والممتلكات البريطانية التي تصل إلى موانيهم[2].

لكن بعدها طالب سلطان بن صقر حكومة بومباي بدفع مبالغ سنوية له مقابل تعهده بضمان سلامة تجارتها بالخليج، هذا مادفعها لإضافة عملية بحرية ثانية ضد القولسم بقيادة الكابتن "واينرايت"(Wainwright) والكولنييل "سميث"(Smith)، خرجت هذه الحملة من ميناء مومباي في14 سبتمبر1809 لتصل وتنتصر على القواسم ، وتم فيها تخريب معقل القواسم برأس الخيمة لكنها لم تحقق هدفها العسكري وهو القضاء على الأسطول القاسمي[3].

من أكبر الحملات العسكرية سنة 1819م هي الحملة التي شنتها شركة الهند الشرقية لوقف القرصنة على طول ساحل عمان[4]، حيث سجل تاريخ البحرية البريطانية في الهند سنة1818م أضخم هجوم قامت به قبائل رأس الخيمة على السفن البريطانية لذلك اعدّت حكومة الهند حملة عسكرية كبيرة على رأسها " ويليم جرانت كير"(Willaim Grant Keir).

في 1919/11/13م خرجت الحملة سرًا من مومباي، ووصلت في1819/12/3م بعد ضرب رأس الخيمة بالقنابل والمدفعية كما بادر سكان المدينة بتعزيز وسائل دفاعهم لكنهم خسروا هذه المعركة بما يقارب ألف مقاتل

[1]– خالد بن مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات_ لبنان_1429هـ/2009م، ص38.

[2]– خالد مبارك القاسمي، المرجع نفسه، ص ص38، 39.

[3] محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، ص ص 22، 23

[4] Masoumah Saleh al-mubarek, The British with drawal from the Arabian its regional political consequences in the gulf, This is presented to the graduate council of the north taxac state university in partial fulfillment of requirements of the requirements for the degree of master of arts, Denton, texas, December,1976. P.14.

جريح وذلك خلال القتال الذي استمر ستة أيام من 3 الى9 ديسمبر 1819م[1]. لتتوالى المعاهدات على القبائل بعدها:

-**اتفاقية 1920:** تمت هذه المعاهدة بين بريطانيا بقيادة الجنرال" وليم كير" والمشايخ المتصالحين في عمان، كما وقعت اتفاقيات فردية مع شيوخ الصالح المهادن* استهدفت من خلالها تحقيق السيطرة البريطانية ومايتفق وأهدافها السياسية في تجزئة الإمارات وبث روح التفرقة بينهما وربطها بروح الإنتقام، اضافة لتدمير التجارة لأنها صادرت جميع السفن الكبيرة قي الحملة ولم تترك الاّ السفن الصغيرة فقط[2].

- **معاهدة الهدنة البحرية** : خلال السنوات المتتالية نجحت بريطانيا في تشديد قبضتها على المنطقة بمقتضى توقيع مجموعة من الإتفاقيات التي عرفت بإسم إتفاقية الهدنة البحرية.

الأولى: سنة1835م عملت فيها بريطانيا على استنزاف الموارد البشرية والإقتصادية ولم يبق لسكان المنطقة إلاّ الغوص بحثا عن الؤلؤ، وذلك بتعهد شيوخها بمنع المنازعات البحرية[3].

الثانية: سنة 1843م مدة هذه الإتفاقية عشر سنوات بواسطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وتتضمن وقف الإعتداءات في البحر بين رعاياهم[4].

- **معاهدة الهدنة البحرية الدائمة1853:** ما إن انتهت العشر سنوات تحولت تلك الإتفاقيات لهدنة دائمة، ومنذ ذلك التاريخ أخذت بريطانبا تطلق على الساحل إسم الساحل المهادن أو المتصالح أو ساحل الهدنة البحرية، إلى غاية انسحابها من المنطقة سنة1971م[5].

- **الإتفاقية الدائمة 1892:** كانت وليدة ظروف داخلية وتحركات خارجية دفعت المقيم السياسي في الخليج لرفعها لحكومة الهند والتي وقع عليها خمسة شيوخ من قبائل الساحل العماني في الشمال وهم(شيوخ أبوظبي، دبي، عجمان، الشارقة، رأس الخيمة) وتنص على:

[1]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 132.

* الصالح المهادن: سميت هذه السواحل من قبل الإنجليز- بالساحل المتصالح او المهادن- اما الامارات فقد سميت – بالدول المتصالحة- وكانت تسمى قبل المعاهدة بساحل القراصنة وذلك من قبل البريطانيين انفسهم.(ينظر:خالد بن مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص43).

[2]- خالد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص45.

[3]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص.29

[4]- خالد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص 47.

[5]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص29.

– ألا يدخلو في أية اتفاقية أو مراسلات أو علاقات مع دولة أجنبية عدا الحكومة البريطانية[1].

–ألا يسمحوا لوكيل دولة أجنبية أخرى بالبقاء في أراضيهم دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. بذلك ضمنت بريطانيا سيطرتها المطلقة على مقدّرات ساحل عمان الشمالي لمدة تزيد عن ثلاثة أرباع قرن وإبقائهم في عزلة[2].

[1]– احمد يونس زويد الشجعمي، ايهاب حسين علي العجيلي، الدور البربطاني في امارات الساحل العماني (1892_1939م)، **مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية**، جامعة بابل، العدد20، افريل 2015م، ص339.

[2]– صادق ياسين الحلو، السياسة البريطانية اتجاه المشيخات البريطانية في الساحل العماني، ص 98.

المطلب الثاني: إكتشاف النفط في دولة الامارات.

بعد الحرب العالمية الأولى وتصفية تركة الدولة العثمانية في المشرق العربي بدأ يتضح الصراع الإقتصادي الخفي بين دول المحور(تركيا، ألمانيا، إيطاليا) ودول الحلفاء(بريطانيا، فرنسا، أمريكا) حول السيطرة على أقطار المشرق العربي ومناطق الخليج العربي خاصة، وتقاسمها بدفع من شركات البترول في تلك البلاد نظرًا للإحتمالية الكبيرة لوجود الثروة النفطية.

بعد حصول رجل الأعمال البريطاني" ويليام نوكس دراسي" (William Knox Darcy) على إمتياز للتنقيب عن البترول في إيران سنة1903، حاول الألمان عن طريق تركيا الحصول على إمتياز للتنقيب عن البترول في العراق لكن الحلفاء اتصلوا بالحكومة العراقية وساوموها وأنشئت شركة نفط العراق (L.P.C) ومنحت إمتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق العراق، لتأتي بعدها الإمتيازات النفطية في مناطق الخليج المتقاسمة بين القوى الغربية، بعد ذلك حصل مساهموا شركة نفط العراق على إمتيازات في كل من (الإمارات، عمان، قطر)[1].

كانت المنافسة على ساحة مشيخات الساحل العماني محتدمة بين المصالح الإنجليزية المتمثلة في " شركة البترول الإنجليزية الفارسية" من ناحية والمصالح الأمريكية المتمثلة في" شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا"(Socal)، وقد استند الإنجليز إلى التعهدات التي أبرموها مع حكام المشيخات سنة1922م، لكي تحصل شركة (Relation Company Ltd) المتفرعة عن "شركة البترول الإنجليزية الفارسية" على حق القيام بأعمال الكشف والتنقيب عن البترول في مشيخات الساحل العماني[2].

أول حاكم بدأ المفاوضات مع الشركة البريطانية هو الشيخ " سعيد بن مكتوم" حاكم دبي، وأول إتفاقية للنفط تم التوقيع عليها سنة1936م بين حاكم إمارة ابوظبي و"شركة تطوير بترول الساحل المتهادن"[3]، حيث حصلت هذه الأخيرة على إمتياز للتنقيب عن البترول في جميع مناطق أبوظبي[4] البرية والبحرية، لتتوالى بعدها المماثلة بين نفس الشركة وحكام الإمارات الأخرى[5].

---

[1]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص111.

[2]– عبد الله سليمان المغني، سعاد عبد الله الهامور، الإتفاقيات النفطية بين امارات الساحل وبريطانيا(1922_1970م)، **مجلة المؤرخ المصري**، العدد58، جانفي 2021، ص 163.

[3]– عبد الله سليمان المغني، المرجع السابق، ص161.

[4]– عبد المنعم عبد الوهاب واخرون، جغرافية االنفط والطاقة _ العراق_ 1981، ص175.

[5]– مصطفى رفيق عبد الرزاق، الفوائض و السياسية النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد33، المجلد10، 2015م، ص 26.

قامت الحرب العالمية الثانية فتوقفت أنشطة شركات البترول في الإمارات لتعود ثانية بعد الحرب للقيام بأعمال التحري والإستكشاف، بعد أن قامت "شركة تطوير الساحل المتهادن" بعمليات الإستكشافات الأولى بعد الحرب تخلت عن امتيازاتها في امارات (دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة)، كما تخلت عن المناطق البحرية من إمارة أبوظبي واختارت البرية لتركز نشاطها فيها، وقد منح حكام الإمارات فيما بعد الإمتيازات للتنقيب عن البترول في إماراتهم لشركات عديدة[1].

لم يكن في نهاية خمسينيات القرن الماضي مايؤكد وجود النفط بكميات تجارية في صحراء الساحل المتصالح من قبل شركة نفط العراق، وجاء في تصريح الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان عن استيائه الشديد من هذا الأمر قائلاً:« طالما حفر البريطانيون حفرًا مطولاً عن النفط هنا ولكنهم لم يجدوا شيئًا، وإني أعرف الأمريكيين جيّدا لقد وجدوا النفط لآل سعود كما وجدوه لآل خليفة في البحرين ولآل صباح في الكويت، لذا أ فلا تعتقدون أن عليّ طرد البريطانيين وإحضار الأمريكيين؟»[2]، الشيخ شخبوط هنا أدرك أن التنقيب البربطاني الذي يعتمد عليه كان معتمدًا على الإتفاقيات السابقة بينهم، وشعوره بالإحباط الشديد جعله يفقد الأمل في البريطانيين وإمكانياتهم ليتعلق أمله بالأمريكيين.

سنة 1959م تم حفر أول بئر نفطية في إمارات الساحل وبالتحديد في منطقة رأس الصدر لكن النفط لم يظهر، أمّا المحاولة الثانية في منطبة جبل علي وباءت بالفشل هيا أيضًا، لتأتي المحاولة الثالثة والتي كانت بمثابتة فاتحة خير على الشركة والإمارات وهي التنقيب في منطقة مريان- جنوب غرب أبوظبي- حيث تم إكتشاف النفط فيها[3].

سنة1858م عادت الشركة لأبوظبي واستأنفت عمليات التنقيب البرية فيها، في حين استطاعت شركة " أدما" العاملة في المناطق البحرية أن تسبقها في إكتشاف أول حقل بحري (حقل أم الشيف) في 4 جانفي1958[4] لتتواصل العمليات الإستكشافية في الإمارات :(دبي سنة 1967تم اكتشاف فيها بئر الفاتح في المياه الاقليمة، سنة 1970 تم اكتشاف فاتح الجنوبي الغربي، ثم إمارة الشارقة سنة 1972، لتليها الإمارات الأخرى بعد الإتحاد[5].

[1]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص112.

[2]- عبد الله سليمان المغني، المرجع السابق، ص161.

[3] المرجع نفسه، ص161.

[4]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص118.

[5]- احسان اسحق، المرجع السابق، ص43.

المطلب الثالث: قيام دولة الامارات العربية المتحدة.

1-الإنسحاب البريطاني من الساحل المتهادن.

بعد التغلغل البريطاني في الخليج العربي وضمان مناطق نفوذ وامتيازات لهم بفضل المعاهدات المبرمة مع الشيوخ، أصبح الخليج بمثابة بحيرة مغلقة على نفوذها، هذا قبل اكتشاف النفط ودخول الو.م.أ في خط المزاحمة الإقتصادية.

بعد إصرار الحكومة الأمريكية على بريطانيا لإنتهاج سياسة الباب المفتوح *استطاعت الحكومة الأمريكية أن تضمن لبعض الشركات الأمريكية المساهمة في استغلال النفط الخليجي، لكن بعد الح.ع.2 أُكتُشِفت اهمية الخليج الإستراتيجية والتي استغلتها الو.م.أ كمنطقة عبور هامة لنقل الإمدادات الأمريكية إلى الإتحاد السوفياتي _ لمواجهة ألمانيا النازية وفق برنامج الإعارة والتأجير_عن طريق إيران[1]، هذا ماعاد بالسوء على بريطانيا بتقلص إمتيازاتها على عكس نظيرتها أمريكا فعلى الرغم من التوسع البريطاني بعد هذه الحرب واحتفاظها بالمستعمرات التي لاتغرب عنها الشمس من الناحية المادية والبشرية إلا أن تضحياتها كانت أكبر من أجل السيطرة عليها بسبب تدمير القسم الأكبر من الأسطول التجاري البريطاني من قبل الغواصات الألمانية(فهو الذي يؤمن الغذاء لبريطانيا من مستعمراتها) إضافة الى أسطولها الحربي الذي لم يعد بامكانه إرهاب الشعوب المستعمرة[2].

زيادة لأهم الأسباب التي مهدت للإنسحاب البريطاني ماشهدته المدن الرئيسية في الساحل العماني من مظاهرات تأييدًا لمصر سنة 1956م ، وقيام مجموعة من الشباب بإشعال النار في القاعدة الجوية البريطانية في الشارقة، وعبّرت العناصر الوطنية في هذه المنطقة عن مساندتها وتأييدها للوحدة السورية المصرية فتحولت المهرجانات والإحتفالات السنوية الى مناسبات قومية لإلقاء الخطب الحماسية والشعارات التي تدعو الى الوحدة والحرية[3].

* سياسة الباب المفتوح: هو مبدأ روجت له السياسة الأمريكية في مناطق النفط في المشرق العربي فيما بين الحربين العالميتين، ينص هذا المبدأ على عدم احتكار دولة بعينها لإمتياز معين قد يشكل ضررًا لدولة اخرى.(ينظر:محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص37).

[1]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص37.

[2]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص37.

[3]- ألاء عبد الكاظم جبار، الجذور التاريخية لنشاة دولة الامارات العربية المتحدة(1945_1971م)، **مجلة اهل البيت**، العدد20، ص572.

أهم عامل لإنسحاب بريطانيا من الخليج العربي هو التحول الجذري الذي حدث في اليمن بقيام حرب التحرير اليمنية التي أدت إلى إستقلال اليمن الجنوبية في 1967/11/30 وخروج بريطانيا من عدن[1]، وللإشارة في عام 1936م أصبحت عدن مستعمرة ليأتي عام 1947 وبدأت فيه أصوات المطالبة بالإستقلال تحت مسمى الجنوب العربي بدلا من مستعمرة عدن، ثم تحول المسمى سنة 1956 إلى الجنوب اليمني المحتل والدعوة إلى تحرير الإقليم من الإحتلال البريطاني، خاصة مع خطابات الزعيم جمال عبد الناصر الحماسية في إذاعة صوت العرب[2]، إضافة إلى تأييده لحركة القوميين العرب للثورة الشعبية المسلحة جنوب اليمن، وعبّر عن استعداده لتقديم السلاح للجبهة القومية من خلال وجود القوات المصرية في صنعاء[3].

اندلع الكفاح المسلح في14 أكتوبر1963، وفي29 نوفمبر1967 انسحب آخر جندي بريطاني من جنوب اليمن وتصفية قاعدتها العسكرية في عدن إثر التدخل المصري في اليمن [4].

نجد أن تبلور الوعي الوحدوي التحرري كان أبرز أسباب إنهاء الوجود البريطاني في الخليج العربي عامة والإمارات على وجه الخصوص.

تظهر سياسة الإنسحاب البريطاني بشكلها الرسمي في الإعلان الذي أصدرته حكومة العمال البريطانية*برئاسة "هارولد ويلسن"(Harold Wilson) في 1968/01/16 يقضي بإعتزام الحكومة البريطانية بسحب قواتها العسكرية من شرق السويس[5] في موعد لايتجاوز نهاية عام 1971[6]. ومن أهم المبررات التي وضعتها حكومة حزب العمال مايلي:

-الإرهاق البريطاني من الحربين العالميتين.

[1]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص272.

[2]- إيهاب عمر، الخليج البريطاني، جار الكتب للنشر والتوزيع_ القاهرة_ 2008، ص ص248، 249.

[3]- عبد الفتاح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الدبمقراطية وآفاقها الاشتراكية، دار الفرابي،_ بيروت_، ماي 1979، ص18.

[4]- جعفرأصغرعباس، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام إتحاد الامارات العربية(1968_1971م)، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية**، العدد5، المجلد15، جوان2008، ص 260.

* حزب العمال البريطاني: تأسس حزب العمال سنة 1900 كان فيه صراع بين التيار الاصلاحي والراديكالي وانتصر التيار الإصلاحي الذي يؤمن بالعمل البرلماني وبحدد الاشتراكية بالعمل من أجل تحسين حالة العمال والقضاء على المساواة في الثورة تحول الحزب في العشرينيات من القرن العشرين الى قوة أساسية مؤثرة في الحياة السياسية في بريطانيا.(ينظر: صفا علي عبد الرضا جاسم، موقف دول الخليج العربي من قيام اتحاد الامارات العربية المتحدة(1968_1971م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة ميسان_ العراق_ 1441ه/2020م، ص44.)

[5]- مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص133.

[6]- حمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص40.

-لاداع أن تستمر بريطانيا في القيام بدور الحارس في الخليج العربي والدفاع عن المصالح النفطية التي أصبحت غير مقتصرة على وجودها فقط.

- قيام الحكومة الإيرانية بتاميم النفط سنة1951[1] (تأميم منشات شركة بريتش بتروليوم)[2].

فكان عام 1971 هو عام الإنسحاب البريطاني من الساحل العماني لتتوحد هذه الإمارات تحت مسمى " الإمارات العربية المتحدة". لكن قبل ذلك جرت محاولات وحدوية سابقة وكانت عللى النحو التالي:

2- المحاولات الوحدوية (الثنائية، التساعية)

فكرة الإتحاد في د.ا.ع.م لم تكن وليدة عام 1971م، فقد ظهرت أولى المحاولات والدعوة للإتحاد عام 1905م، حينما دعا زايد بن خليفة* لإجتماع في دبي لمناقشة المنازعات الإقليمة ومحاولاته العديدة لإقامة دولة موحدة ومقاومة الإستعمار البريطاني[3]، لتظهر ثانية عام 1935م الذي جرى فيه حوار حول قيام إتحاد بين إمارات الساحل العماني، لكنها لم تتخذ شكلًا جديًا بسبب الإمارات الصغيرة التي كانت تعتمد على بريطانيا لتتجدد الفكرة في الأربعينات بعد ظهور النفط في كل من الكويت وقطر والبحرين والذي شجعته بريطانيا واتخذت إجراء فعلي عام 1952م وهو إقامة مجلس استشاري للإمارات السبع تحت إشراف بريطانيا[4].

يبقى الهدف البريطاني من تجسيد هذا الإتحاد هو إبقاء سيطرتها على الدول الخليجية النفطية وحصد إمتيازات أخرى لتحقيق مصالحها العسكرية والإقتصادية.

سنة 1968م وفي 19 فيفري كانت المبادرة الأولى عندما عقد الشيخ زايد بن سلطان* في منطقة(السميح) الواقعة بين أبوظبي ودبي اجتماعا مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي وتم الاعلان عن إتحاد يضم

[1]- صفا علي غبد الرضا جاسم، المرجع السابق، ص46.

[2]- حسن زغيم حسيم، العلاقات الاقتصادية- الايرانية(1945_1988م)، **مجلة كلية التربوية الاساسية،** العدد100، المجلد24، 2018، ص380.

* زايد بن خليفة :(1837-1909)،هو الشيخ زايد بن خليفة بن شخبوط ال نهيان لقب بزايد الكبير، تولى مقاليد الحكم في امارة ابو ظبي بعد ابن عمه الشيخ سعيد بن طحنون في جويلية1855 واستمر حكمه حتى 1909م.(أنظر:بدرية محمد الشامسي، دراسة مقارنة بين الشيخ زايد بن خليفة آل نهيان(الجد) وبين زايد بن سلطان آل نهيان(الحفيد) الفترة من(1855-1909-1918-2004م)، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية،** العدد4، المجلد21، جمادى الثاني1446هـ/ديسمبر2024م، ص475.

[3]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص41.

[4]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص172.

* الشيخ زايد بن سلطان: (1918-2004) ولد الشيخ زايد عام 1918 بمدينة أبوظبي في قصر الحصن، مقر الحاكم، وهو رابع ابناء الشيخ سلطان بن زايد، مؤسس دولة الامارات العربية المتحدة والحاكم السادس غشر لامارة ابوظبي من عام1966 حتى وفاته في 2نوفمبر2004.(ينظر:جوينتي ماتيرا، زايد من التحدي الى الاتحاد، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة،ص2.)(**ينظر: الملحق رقم03)**

إمارتي أبوظبي ودبي كبداية لإتحاد اكبر وأشمل و تبادل وجهات النظر حول المجلس الوطني الإستشاري، وتم الإتفاق على تكوين إتحاد يضم البلدين له علم واحد وترتبط به الوسائل التالية :

- الشؤون الخارجية.

- الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة.

- الشؤون التي لم توكل للإتحاد بموجب هذا الإتفاق تكون منشؤون واختصاص حكومة كل بلد[1].

لكن أُثيرت خلافات حول قضيتين وهما:

- نسبة تمثيل كل إمارة في المجلس الأعلى للإتحاد.

- إختيار أعضاء الإتحاد[2].

على الرغم من ذلك لاقت إتفاقية سميح ترحيبًا واسعًا على الصعيد الشعبي و من الدول العربية، وقد شكل نجاح الإتحاد الثنائي بين أبوظبي ودبي دفعة قوية لتوجيه دعوة لحكام الامارات الباقية، فعُقد إجتماع بعد حضور الوفود من الإمارات التسع المكونة من(أبوظبي، دبي، البحرين، أم القيوين، عجمان، رأس الخيمة، الشارقة، الفجيرة، قطر) وتم فيها الإعلان عن" اتفاقية دبي"- اتفاقية إ.ع.م- ماسمي بالاتحاد التساعي[3].

الهدف من هذا المشروع القطري أن يكون هناك توازن بين هذه المجموعات الموحدة، ولكي لاتنشأ مشاكل حادة عن كيفية تمثيل الأعضاء في المجلس الإستشاري، لينتهي هذا الإجتماع بصورة بيان مشترك أعلن فيه عن قيام الاتحاد التساعي[4].

لكن هذه المحاولة الوحدوية باءت بالفشل بعد إنعقاد عدة مجالس نظرًا لبروز عراقيل واختلافات داخلية نوضحها في النقاط التالية:

- إختلافات حول مسألة اختيار العاصمة وحول تمثيل كل إمارة في المجلس القومي للإتحاد.

---

[1]- خالد بن محمد بن مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص179.

[2]- آلاء عبد الكاظم جبار، المرجع السابق، ص574.

[3]- مهران محمود الزعبي، عبد المجيد زيد الشناق، جهود الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في توحيد دولة الامارات العربية المتحدة(1968-1971)، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 43، ملحق6، 2016، ص2460.

[4]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص60.

– وجود خلافات شخصية كالنزاعات القبلية والنزعة الذاتية والإستقلالية ومشاكل الحدود[1].

– زيادة التناقضات بين الإمارات حول كل نقطة تطرح في هذا الإتحاد.

–وجود خلافات حول الميزانية التي ستتحملها الإمارات في هذا الاتحاد[2].

3– قيام دولة الامارات العربية المتحدة.

انتهت المباحثات التساعية على ذلك النحو إذ لم يُقدّر للحكام التسعة الإجتماع بعد ذلك، فضلا على أنه استجدت لعض التطورات الأخرى والتي تمثلت في إعلان كل من قطر والبحرين استقلالهما كدول قائمة بذاتها، مامهد الطريق أمام حكام الامارات الأخرى لإعلان الاتحاد[3].

إجتمع هؤلاء الحكام في دبي ليقرروا مصيرهم ومصير الإتحاد الجديد بينهم، ومنذ البداية أعلن حاكم رأس الخيمة " سعود بن صقر القاسمي" اعتراضه على ماتقرر بإعطاء حاكمي دبي وأبوظبي حق النقض(الفيتو) على قرارات الإتحاد إلّا اذا أُعطي هو أيضا نفس الحق، واعترض على أن يكون تمثيل إمارته في المجلس الوطني يحدد أقل مما هو مقرر لكل من ابوظبي ودبي[4].

تنفيذا لبيان المجلس الأعلى لحكام الإمارات الصادر في 18 جويلية1971م والذي أُعلن بموجبه المصادقة على الدستور المؤقت لد.إ.ع.م، والذي بموجبه تقرر أن يبدأ العمل به اعتبارًا من 2 ديسمبر1971م وهوإعلان قيام الدولة الجديدة[5]، والتي تضم ست إمارات (أبوظبي، دبي، الشارقة ، الفحيرة، أم القيوين، عجمان[6]) وأُنتخب حاكم ابوظبي "الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان" رئيسًا للدولة كما أُنتخب حاكم دبي " الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم" نائبًا لرئيس للدولة وعيّن ولي عهد دبي رئيس وزراء لحكومة الإتحاد لتصبح الدولة عضوًا في الجامعة العربية بتاريخ1971/12/6م، كما وافقت الجمعية العامة على عضويتها في 1971/12/9م[7].

---

[1]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، ص51.

[2]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص26.

[3]– خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص234.

[4]– ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة في الاحوال السياسية والاجتماعية. الاقتصادية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الاداب، جامعة بغداد، نوفمر م1983/ صفر1404هـ، ص ص68،69.

[5]– راشد عبد الله نعيمي، زايد من مدينة العين الى رئاسة الاتحاد، نوفمبر2001م، ص77.

[6]– حاتم أحمد حسين سالم العيساوي، أثر النفط في التطور السياسي والإقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، مجلس كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الانبار، 2016م/1437هـ، ص12.

[7]– خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص248.

في 1971/12/23م طلب حاكم رأس الخيمة قبول بلاده عضوا في إتحاد الامارات العربية وفي الدورة الثانية للمجلس الأعلى فيفري1972م تم قبول إمارة رأس الخيمة عضوا في الإتحاد[1].

إتحاد.إ.ع.م هو إتحاد حكومي لها رئيس فيديرالي وعلم واحد وعاصمة مؤقتة وهي أبوظبي[2]، كما صدر دستورمؤقت للدولة وأُعتبر ساري المفعول ابتداءًا من تاريخ تأسيس الدولة[3] وتضمّن 152 مادة[4]، بحيث تتكون السلطات الإتحادية في د.إ.ع.م من العيئات الخمس التالية:

- المجلس الأعلى للإتحاد.

- رئيس الإتحاد ونائبه.

- مجلس وزراء الأتحاد.

- المجلس الوطني للإتحاد.

-القضاء الإتحادي[5].

1.3- السلطة التنفيذية: وهي ثلاثية وقد أُرسيت قواعدها على ثلاثة أجهزة: المجلس الأعلى للإتحاد، رئيس الإتحاد، مجلس الوزراء.

المجلس الأعلى للإتحاد : وهو السلطة الحاكمة العليا في د.إ.ع.م، رئيسه أمير أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ونائبه أمير دبي راشد بن سعيد آل مكتوم[6]، أما بقية العضاء فهم: أمير الفجيرة(سلطان بن محمد القاسمي)، أميرعجمان(الشيخ احمد بن محمد الشرقي)، أمير أم القيوين(راشد بن حميد النعمي)، أميرالشارقة(أحمد بن راشد المعلا).

[1]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص27.

[2]- المرجع نفسه، ص27.

[3]- صالح العجيلي، النرجع السابق، ص 37.

[4]- دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملا تعديلاته لغاية2009، ص5.

[5]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، 63.

[6]- غانم نجيب عباس، تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة اوروك للأبحاث الانسانية**، العدد الأول، كلية التربية، جامعة المثنى، أوت، 2008.، ص 110.

تكمن مهام هذا المجلس في معالجة المشاكل الخاصة بالدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فضلًا عن مهام كل أمير في إمارته كما يقوم بتعيين رئيس الوزراء بعد استشارة أعضاء المجلس الآخرين[1].

رئيس الإتحاد ونائبيه: يُختار رئيس الإتحاد ونائبه من أعضاء المجلس الأعلى للحكام –المادة51– ويتم إختيارهم بالإنتخاب، أمّا مدة الأنتخاب فقد حددتها– المادة52– بخمس سنوات وهي نفسها مدة نائب الرئيس ويجوز إعادة إنتخابهم للمنصب نفسه[2]. ومن اختصاصاته:

_ رئاسة المجلس الأعلى للإتحاد.

– رئاسة المجلس الأعلى للدفاع.

– الدعوة لإجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء.

–تمثيل الإتحاد في الداخل والخارج.

–الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الإتحادية[3].

2.3– السلطة التشريعية: وتتمثل في:

الجمعية القومية الإتحادية أو المجلس الوطني للإتحاد: وهو جهاز استشاري تابع لمجلس الوزراء وللمجلس الأعلى ولرئيس الإتحاد، عدد أعضاءه 400 عضوًا تتمثل في كل من أبوظبي ودبي(8 اعضاء) ، الشارقة ورأس الخيمة(6 اعضاء)، ويحدد كل حاكم من حكام العمارات الشكل الذي يتم به إختيار ممثلي إمارته في المجلس الوطني الإتحادي، يجتمع هذا المجلس مرة كل ستة اشهر[4].

3.3– السلطة القضائية:

1.3– القضاء الإتحادي:

يشمل القضاء الإتحادي المحكمة الإتحادية العليا ومحاكم إتحادية_ابتدائية، تتشكل المحكمة الإتحادية العليا من رئيس الإتحاد ومصادقة المجلس الأعلى للإتحاد، وتختص المحكمة بالنظر في النزاعات التي تنشب بين

[1]– آلاء عبد الكاظم جبار، المرجع السابق، ص577.

[2]– دستور الإمارات، المرجع السابق ، ص12.

[3]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص70،73.

[4]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص30.

الإمارات الأعضاء وبين حكومة الإتحاد كما تنظر في دستورية القوانين التي تصدرها الدولة وتفسر القوانين[1]، وتعتبر قراراتها نهائية وملزمة لكل أعضاء الإتحاد.

أما المحاكم الإتحادية الإبتدائية فتنظر في القضايا المدنية والتجارية[2] التي قد تنشأ بين الحكومة وبين أعضائها بغض النظر عن كون الحكومة مدّعية أومدّعى عليها، كما تهتم بالنظر في الجرائم المقترفة داخل العاصمة الإتحادية أما القضايا الأخرى فتبث فيها المحاكم المختصة داخل كل إمارة[3].

[1]– حاتم احمد حسين سالم العيساوي، المرجع السابق، ص23.

[2]– جمعة بن سالم بن محمد المزروعي، مظاهر إستقلال السلطة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة_ مصر_، اكتوبر 2002، ص3.

[3]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص31.

الخلاصة:

تستنتج في الأخير أن أهم العوامل التي ساهمت في تشكل د.إ.ع.م تمثلت بداية في الموقع الجغرافي المميز والمطل على الخليج العربي ومضيق هرمز، ما يمنحه أهمية استراتيجية وإقتصادية، أيضا العامل البشري الذي لعب الدور الكبير في التأقلم مع الخصائص الطبيعية للمنطقة، من حيث المناخ الصحراوي والموارد الطبيعية المحدودة قبل اكتشاف النفط، وأسلوب الحياة التقليدي للسكان، لتبدأ مرحلة الهيمنة البريطانية حيث فرضت بريطانيا سيطرتها من خلالها معاهدات مع الإمارات المتصالحة بهدف حماية مصالحها التجارية، ومع اكتشاف النفط منتصف القرن العشرين بدأت المنطقة تشهد تحولات جذرية في الإقتصاد والمجتمع ممّا مهَّد الطريق لقيام الدولة، لتتوحد جهود القادة خاصة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتتأسس دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971م.

الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية قي دولة الامارات العربية المتحدة (1971_2004م)

المبحث الأول:التحولات الزراعية قي دولة الإمارات العربية المتحدة (1971_2004م)

المطلب الأول: : توزيع الأراضي الزراعية بعد 1971

المطلب الثاني: تطور تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في دولة الإمارات العربية المتحدة(1971_2004م)

المطلب الثالث: مشاريع التنمية الزراعية الكبرى

المبحث الثاني: التحولات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة(1971-2004م)

المطلب الأول: الشركات الاستثمارية النفطية والصناعات الإستخراجية في دولة الإمارات العربية المتحدة(1971_2004م)

المطلب الثاني: المشاريع الصناعية الأخرى

المبحث الثالث: التحولات الخدماتية في دولة الإمارات العربية المتحدة (1971-2004م)

المطلب الأول:التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثاني: الإستثمار السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الثالث: الخدمات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: التحولات الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1971 – 2004

المطلب الأول: توزيع الأراضي الزراعية بعد 1971

الزراعة بصفة عامة هي النشاط والحرفة التقليدية لسكان د.إ.ع.م لكن هذا الوضع تغير تبعًا للتغيرات الجذرية المحيطة به.

بعد إكتشاف النفط وتدفق عائداته الضخمة على الدولة والفرد والتوجه أكثر نحو البناء والتجارة والصناعة وغيرها من المجالات التي جذبت إليها عددًا كبيرًا من مواطني البلدان الأخرى بحثا عن لقمة العيش مما أدى إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة[1]، أمام هذا الواقع الجديد كان على على الدولة أن تُولي عناية خاصة بالقطاعات الأخرى ومنها الزراعي، لأن الإعتماد على مورد إقتصادي واحد وهو البترول أمر محفوف بالمخاطر[2]

هذا القطاع تطور بشكل سريع منذ عام 1971، على الرغم من وجود عدة مشكلات كندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة كون القطاع الزراعي من بين القطاعات التي ترتفع فيها نسبة إستهلاك المياه، إضافة الى ملوحة التربية بسبب الموقع الجغرافي للدولة وقربها من السواحل والظروف البيئية الصعبة، كذلك إرتفاع تكاليف الإنتاج الخاصة بالإصلاحات الزراعية[3]، ومشكلة المناخ حيث الحرارة المرتفعة والرطوبة العالية والتبخر الكبير إضافة إلى مشاكل أخرى سببها الإنسان كإنصرافه عن هذا القطاع و التوجه لدى الحكومة وشركات البيترول[4].

على الرغم من ذلك حرص رئيس د.إ.ع.م على متابعة تطور القطاع الزراعي بتوفير كل أسباب النجاح انطلاقا من إدراكه أن الثروة الزراعية والحيوانية هي الثروة الباقية التي لن تنضب في يوم من الأيام، فقام بتحضير الأراضي الزراعية وتوزيعها مجانًا على المواطنين[5].

حسب معطيات عام 1976 كان عدد المزارع في الدولة 7522 مزرعة ضمت 11 ألف و300 عامل وإذا أضفنا إلى هذا الرقم عدد العاملين في صيد السمك وتربية الحيوانات فيصبح عدد العاملين في مجال الإقتصاد

[1]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص66

[2]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص267.

[3]– البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

[4]– ابتسام عبد الامير حسون، المرجع السابق، ص123.

[5]– نهضة الوطن للإعلان .ش.ذ.م.م، الإمارات أولا، ص41.

الزراعي مابين 48 –50 ألف عامل[1]، تشير التغيرات في نسبة العمل وتوزيعها القطاعي في الإمارات إلى أنّ نسبة العاملين في الزراعة قد ارتفعت من3.3% عام 1985 الى7.5% عام1995، الأمر الذي يعطي مؤشرًا واضحًا إلى الإهتمام الذي توليه الدولة لهذا القطاع، هذا وقد حققت الدولة زيادة في الرقعة الزراعية مابين عامي1994–1995 بحوالي 1500 هكتار أي بنسبة 2.65% بين العامين مستفيدة من العمالة الوافدة[2].

[1]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص67

[2]– محمد الصالح العجيلي، المرجع السابق، ص ص40،39.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي والحيواني

1- الإنتاج الزراعي

تشكل الأراضي المروية في الإمارات 90% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، هذا ونظام الري لايزال بدائيًا اضافة إلى الحاجة لإستصلاح أراضي جديدة في ظروف بلد كالإمارات يتطلب توظيف أموال ضخمة، لذلك كان الأسلوب الأنجع هو إستخدام البذور ذات الإنتاجية العالية والأسمدة والآليات والمعدات الحديثة والأساليب المتطورة[1].

1.1- الفواكه:

تشجع د.إ.ع.م زراعة الفواكه فأنشات الكثير من المزارع التجريبية لتحديد الأنواع التي تجود في ظل الظروف المناخية السائدة، وأهم أنواع الفواكه التي تُزرع نجد(سيمون، الرمان، الموز، البرتقال، المانجو، اللوز، التين، العنب)[2]، ويعتبر التمر المادة الزراعية الوحيدة التي يفيض إنتاجها عن حاجة الاستهلاك المحلي ويُصدر الفائض ألى الخارج، كما تُعتبر التمور المادة الغذائية الرئيسية للفقراء العاملين بالزراعة[3].

2.1- الخضر:

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالخضر حوالي 17% من جملة الأراضي الزراعية، وأهم أنواع الخضروات المزروعة(الطماطم، القثاء، الكوسة، الخيار، الملوخية، الفول، القرنبيط، الباذنجان، الجزر، البصل) أما المساحة المزروعة باليرسيم(يستعمل علفًا للحيوانات) فتبلغ حوالي4% من جملة الأراضي الزراعية[4]، بينما المحاصيل الصناعية كالتبغ وغيره فتزرع بكميات قليلة، فقد تم إنتاج 32 الف طن من التمور والفواكه أما الخضروات فقدرت بين55-70 الف طن حسب إحصائيات سنة1977.

[1]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص68.

[2]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص269.

[3]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص69.

[4]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص269.

3.1- المنتجات الزراعية التجارية:

تبلغ نسبة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في د.إ.ع.م حوالي 35 % من جملة الأراضي الزراعية، ويأتي في النخيل في مقدمتها لأنه يناسب البيئة الصحراوية ويتحمل ملوحة التربة[1] والذي يمثل أهم منتج زراعي تجاري في الدولة، بحيث تنتشر زراعة النخيل في إمارة أبوظبي في الكثيرمن مناطقها الزراعية والغير زراعية(ليوا، غياثي، بدع زايد، صير بني ياس، دلما، المنطقة الشرقية في العين)، وقدرت كميته المزروعة في إمارة أبوظبي ب40 مليون نخلة وهي أكثر من 70% من عدد النخيل في دولة الإمارات[2]، هذا ولم تكن زراعة النخيل والعناية به في د.إ.ع.م حديثة العهد أو أنها تعود إلى أوائل القرن العشرين مثلا بل هي أقدم من ذلك بكثير خاصة أنّ الدولة تقع على أكبر شريط للتمر في العالم، وقد ازدادت إنتاجية نخيل التمر في الإمارات زيادة ملحوظة، إذ بلغ الإنتاج حوالي 288.190 لعام 1997 نتيجة لإدخال خدمة التقنيات الحديثة في الزراعة، وأُنشأت العديد من مختبرات زراعة الأنسجة لتوفير فسائل نخيل التمر للأصناف الممتازة والمرغوبة[3]، جاء إهتمام السكان بزراعة النخيل لإستفادتهم من أخشابه وثماره إضافة إلى أنه يوفر الظل للمحاصيل الزراعية[4].

2- الثروة الحيوانية:

تلعب تربية الحيوانات دورًا هامًا في الإنتاج الزراعي لإتحاد الإمارات نسبة للطابع القبلي الذي كان سائدًا قبل الإستقلال، ومع ذلك تعرضت تربية الحيوانات في الإمارات لضربة قاسية بعد اكتشاف النفط، فشركات النفط العاملة حرمت البدو من مساحات واسعة من المراعي المتواجدة ضمن الحدود[5].

حتى بعد الإتحاد ظلّ بعض السكان يحترفون الرعي مثل سكان ساحة ليوا الذين ينتقلون بقطعانهم شتاءًا إلى المناطق الساحلية للرعي وصيد الأسماك، بحيث يرعون الجمال والماعز، الأغنام، الأبقار(الأبقار نوعها قزم وإنتاجها من اللبن قليل للغاية ويتكون علفها من الشعير والتمر والنخالة)[6]

---

[1]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص268.

[2]- ليلى محمد الظهوري، أسعد حماد ابورمان، الخلفية التاريخية للانتاج الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة(300_1971)، **مجلة جامعة الشارقة**، العدد3، المجلد20، سبتمبر2023م، ص351.

[3]- ليلى محمد الظهوري، المرجع السابق، ص351.

[4]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص268.

[5]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص70.

[6]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص279، 280 .

جدول رقم 01: يوضح الزيادة المطّردة في أعداد رؤوس الماشية في د.إ.ع.م. (بالرأس)

السنة	الأبقار	الجمال	الماعز	الضان
1976	15.803	198.142	93.416	73.519
1980	25.665	341.622	58.709	132.274
1983	30.721	///////	///////	///////
1985	35.172	468.152	80.455	181.216
1990	49.328	656.608	112.842	254.165
1995	69.183	985.389	169.342	381.448
2000	///////	1.273.547	219.713	494.917

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. ص54.

إهتمت دولة الإمارات بحماية الأنواع المهددة بالإنقراض فانضمت لأول مرة سنة 1974 إلى اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالإنقراص، ومن آهم برامج الحماية (حماية المها العربي، حماية طائر الحبارى، حماية النمر العربي، حماية السلاحف البحرية، حماية أبقار البحر)[1].

أما بالنسبة للثروة السمكية فسكان الإمارات كانوا يعتمدون عليها كمورد غذائي رئيسي، إضافة الى تصديره إلى الأسواق المجاورة، وقد أخذت أهمية هذه الحرفة تقل بالتدريج نتيجة اتجاه الصيادين للعمل في مجال صناعة البترول والوظائف الإدارية، على الرغم من ذلك الدولة تبذل الكثير من الجهد لتشجيع حرفة صيد السمك عن طريق الإهتمام بتحسين أحوال الصيادين وتزويدهم بوسائل الصيد الحديثة وتنظيم تسويق للأسماك والإهتمام بوسائل التخزين، كذلك إنشاء محطة للبحوث البحرية وإنشاء جهاز خاص بالدولة يهتم بشؤون الثروة السمكية[2].

[1]– الهيئة الاتحادية للبيئة، ملف إعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه بمناسبة يوم البيئة الوطني العاشر، 4فيفري2007، أضواء على اهم جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ص70،71.

[2]– جودة حسيين جودة، المرجع السابق، ص271.

المطلب الثالث: مشاريع التنمية الزراعية الكبرى

أولت د.إ.ع.م أهمية خاصة بالنشاط الزراعي ودعمه من خلال المشاريع التنموية والمشاركات الدولية والإقليمية الفعالة والإستفادة من خبرات العلماء والمتخصيين في مجالات الزراعة، لذلك إهتمت الدولة الإمارتية ووزاراتها بالمجال التنموي، ويظهر ذلك من خلال مشروع الخمسية الأولى الذي وضعته بين1981_1985، والذي وضعت فيه أهدافًا هامة في توسيع الرقعة المزروعة بكافة صورها من غابات ومزارع منتجة، حيث كانت الأراضي الصالحة للزراعة تُقدر بأقل من 200 ألف هكتار أي مانسبته 2.4%من مساحة الدولة الإجمالية [1].

من أهم المشاريع التنموية التي أقدمت عليهم الدولة نجد:

مشروع مكافحة التصحر الذي طبقته الإمارات وهو عبارة عن إتفاقية مع الأمم المتحدة ، حاولت من خلاله تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي وتوحيد جهود الدولة لإستصلاح الأراضي الصحراوية وتشجيرها والتصدي لأسباب التصحر والمتمثلة في (قلة موارد المياه، قسوة المناخ، عدم ملائمة التربة للزراعة في معظم مناطق الدولة)[2].

التوسع في استخدام المياه الجوفية في الإمارات من أهم العوامل الرئيسية في تردي نوعية المياه نظرًا لعدم وجود ظاهرة قطاع الغابات أو التوسع في البناء والتشييد على حساب الأراضي الزراعية، كما أدركت الدولة أهمية المياه الجوفية فكان الحل هو تعميم الرّي الحديث في الدولة وإستثمار المياه الجوفية العميقة وإعذاب الماء[3]. وكانت الإجراءات كالتالي:

– وضع قوانين لتنظيم حفر الآبار الجوفية.

– إنشاء السدود لحجز مياه الأمطار وإستخدامها فيما بعد لتغذية مخزون المياه الجوفية، فكان أول سد بُني في الدولة سد السيجي القديم سنة 1968م و سد وادي الوريعة سنة 1997م في إمارة الفجيرة، إضافة إلى سد وادي

[1]– التقرير الوطني الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، افريل 2002، ص4.

[2]– اتفاقية قرار مجلس الوزراء رقم410 من الأمم المتحدة، بشأن مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أومن التصحر وبخاصة في افريقيا، باريس (فرنسا).

[3]– التقرير الوطني الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المرجع السابق، ص4.

البيح سنة 1982م و سد وادي شوكة سنة 2001م في إمارة رأس الخيمة، أيضا سد البزرة سنة 1955م في العين إمارة أبوظبي[1].

– تعديل الأنماط الزراعية ووسائل الري: لذلك اتجهت الدولة إلى أنماط زراعية حديثة تُقلل من إستهلاك المياه، وتشجيع العاملين في القطاع الزراعي على إستخدام وسائل وأساليب الري الحديثة وتدريبهم على إستخدامها(كأسلوب الري بالرش أو التنقيط بدلاً من الري بالأحواض التي تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه بالتبخر من قنوات الري والأراضي المروية[2]).

التعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية(الإيكاردا icarda): وقعت الوزارة أتفاقية التعاون الفني مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في 1922م، بمقتضاها تكون د.إ.ع.م مقرًا للمكتب الإقليمي للبحوث الزراعية في منطقة شبه الجزيرة العربية، وبموجب الإتفاقية تقدّم الإيكاردا الخدمات الفنية والإستشارية وإستقدام العلماء الزائرين وإجراء البحوث وعقد الندوات العلمية والتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومنذ عام1995م نفّذت الإيكاردا العديد من المشاريع في منطقة الإمارات بالتعاون الوثيق مع أنظمة البحوث والإرِشاد الزراعي الوطنية من خلال التعاونات في حزم التكنولوجيا المفيدة وإعادة تأهيل المراعي والأعلاف، وتبني التكنولوجيا المطورة في العديد من المزارع الخاصة التجريبية[3]

التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(الإيفاد ivadzas):في إطار برنامج التعاون بين الوزارة والصندوق تحت إشراك د.إ.ع.م في شبكات البحوث الزراعية المختلفة التي يموّلها الصندوق، كما استفادت الوزارة من شبكة بحوث وتنمية النخيل الدولية حيث يموِّل الصندوق مشروع المكافحة الحيوية لسوسة النخيل الحمراء الذي تشرف عليه تدريب الكوادر الوطنية في مجال البحوث العامة وبحوث النخيل خاصة[4].

---

[1] المركز الإتحادي للمعلومات الجغرافية، مصادر المياه، [متاح على الرابط: https://fgic.gov.ae] (تم الإطلاع عليه في 5 ماي 2025. 22:03).

[2] – ملف اعلامي صادر عن وزارة البيئة والمياه، أضواء على أهم جهود حماية البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص28.

*الإيكاردا: هي منظمة دولية تأسست عام 1977م تُعنى بالبحوث من لآجل التنمية، تقدم حلولاً علمية مبتكرة للمجتمعات في المناطق الجافة غير الإستوائية بالشراكة مع مؤسسات بحثية ومنظمات غير حكومية وحكومات وقطاع خاص.(أنظر:المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (الإيكاردا) [متاح على الرابط : https://icarda.org] (تم الإطلاع عليه في 2 فيفري 2025. 11:14)

[3] [3] – ليلى محمد الظهوري، المرجع السابق، ص36.

* الايفاد: او الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهو مؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الامم المتحدة المتخصصة، مكرسة لإستئصال الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية، أُنشئ الصندوق عام 1976م كشراكة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان النامية.(ينظر:مكتب سكرتير الصندوق خدمات اللغات والمؤتمرات، النمط المرجعي الموحد لوثائق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ماي 2018، ص1)

[4] – ليلى محمد الظهوري، المرجع السابق، ص36.

كمثال للتنمية الزراعية في د.إ.ع.م نأخذ منطقة العين في أبوظبي والتي تم فيها إنشاء المزارع الحديثة كنموذج للتطور الذي مسّ الإستخدام الزراعي في منطقة العين والتي تم التركيز فيها على زراعة الخضروات(البرسيم، الحجازي) وبعض أشجار الفاكهة، إضافة إلى الإعتماد على مياه المضخات كمصدر رئيسي ووحيد لمياه الري، كما تم فيها إستخدام بعض الأساليب الزراعية الحديثة كالجرارات الزراعية– بالنسبة للمزارع الكبيرة– و الأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية[1].

[1]– زين الدين عبد القصود الغنيمي، دراسة في تنمية وتطوير زراعة الواحة في منطقة العين الإمارات العربية المتحدة، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد17،ص 98.

المبحث الثاني: التحولات الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة من 1971_2004.

قبل اكتشاف النفط في د.إ.ع.م كانت الصناعات بسيطة والحرف تقليدية تتناسب مع البيئة والمجتمع الإماراتي القبلي، إلى حين إكتشاف هذة الثروة لتتغير الموازين الإقتصادية في الدولة وتنقلب طرق العيش تماما.

المطلب الأول: الشركات الاستثمارية النفطية والصناعات الإستخراجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد إكتشاف النفط في د.إ.ع.م في عدة إمارات تواصلت مسيرة التنقيبات عن البترول في الإمارات الأخرى بواسطة شركات بترولية أجنبية، عملت هذه الشركات على الإستثمار في الراس المال الإماراتي و سنذكر أهم الشركات الاستثمارية في د.إ.ع.م حسب الإمارة وأهمية كل امارة والصناعات الإستخراجية المتواجدة بالدولة.

1- إمارة أبوظبي

مرت على إمارة أبوظبي العديد من التنقيبات قامت بها شركات نفطية في مناطقها البرية والبحرية، المناطق البحرية بدأت عملية التنقيب فيها سنة1953م بحصول شركة "دارسي للتنقيب عن النفط المحدودة" من حاكم الإمارة الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان امتيازاً مدته 65 سنة، وفي 1954 تأسست لها شركة إسمها " أدما"(ADMA-OPCO)وملكيتها موزعة بين " شركة بريتش بتروليوم"((«British Petroleum«BP بنسبة الثلثين وشركة البترول الفرنسية الثلث، وقامت هذه الشركة بعدة إكتشافات منها:(بئر أم الشيف، بئر زاكوم، حقل البندق، حقل البخوش جزيرة داس)[1]، في 1967 منحت "شركة أبوظبي المحدودة" اليابان امتيازًا في المناطق التي تخلت عنهم شركة" ابوظبي البخربة المحدودة"، ومن ديسمبر1971حتى نهاية جانفي1974 تم حفر خمس آبار منتجة، ومن نوفمبر1972 إلى جويلية 1974 تم حفر ثمان آبار منها ستة منتجة[2].

كانت تُدار اتفاقيات لإستخراج النفط من قبل الشركات الأجنبية والتي تُعطي 50% من أرباحها للإمارات، وفي هذه الأخيرة كانت تقوم بإستخراج النفط" شركة أبوظبي بتروليوم كومباني" (Abu Dhabi Petroleum Company) وهي عبارة عن مؤسسة مشتركة بين(شركة بريتش بتروليوم«إنجلترا»، شركة روايال داتش شل«انجليزية.هولندية»(Royal Dutch Shell)، شركة نيرايست ديفلوبمنت كوربوريشن«امريكية» (Nearest Development Corporation)[3].

---

[1]- عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات،2014، ص ص38،37.

[2]- محمد حسن العيدروس ، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص124.

[3]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص44.

في إمارة أبوظبي الصناعة البترولية مرتكزة حول "شركة أبوظبي الوطنية«ادنوك»" (Abu Dhabi National Oil Company«ADNOC» ، والتي حصلت على ملكية 25 من الحقوق المشمولة بالإمتيازين البتروليين الرئيسيين في الإمارة وهما:(ADPC) في المناطق البرية و(أدما) في المناطق البحرية، في هذه المرحلة بدأت شركة (أدنوك) في الإنتاج الوطني للنفط[1]، وفي مشاركتها الثانية في 12 سبتمبر1974 حصلت على نسبة 60% من حصص شركات النفط العاملة في أبوظبي، وعلى إثر هذه الإمتيازات تغير توزيع الحصص وأصبحت الغالبية لهذه الشركة[2].

2- إمارة دبي:

تأتي في المرتبة الثانية بعد أبوظبي لأهميتها البترولية وذلك من حيث إنتاجها البترولي أو من حيث إحتياطها منه.

تعمل في دبي شركة رئيسية واحدة وهي "شركة نفط دبي المحدودة"(Dubai Petroleum Company«D.P.C») وهي شركة فرعية تملكها كليًا "شركة بترول كونتينتال"(كونوكو) (Continental Oil Company) ومقرها الرئيسي بدبي وليس لشركة(D.p.c) مكاتب خارج دبي وشركة (كونوكو) تقدم الخدمات الإدارية لشركة (D.p.c) في الو.م.أ، قامت بإكتشاف عدة حقول منها حقل جنوب غربي حقل فاتح في1972/10/16.[3]

3- إمارة الشارقة:

تأتي في المرتبة الثالثة وتعمل بها شركتين:

"الشركة الأمريكية كريسنت أويل"(Cresent Petroleum) والتي تقودها«بيتش أويل آند غاز» (Beach Energy) لديها 37.5% من الأسهم، من عام 1972 تقدم شركة(كريسنت أويل) بإستغلال حقل مبارك وتقسم عائداته بين الشارقة وإيران، وبما أن هذا الحقل يقع في منطقة تطالب بها أم القيوين تقوم الشارقة بدفع 15 من حصتها إلى حكومة أم القيوين كتعويض لها عن استغلال المنطقة المتنازع عليها[4]، والشركة الثانية هي شركة نفط الهلال التي حصلت على الإمتياز في التنقيب فيها سنة 1969م، ومنذ سنة 1972قامت الشركة بأعمال

[1]- عاطف سليمان، المرجع السابق، ص75.

[2]- ابتسام عبد الامير حسون، المرجع السابق، ص 140.

[3]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص135.

[4]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص49.

المسح الزلزالي للمنطقة وفي أكتوبر 1972 نجحت الشركة في إكتشاف البترول بكميات تجارية لأول مرة في تاريخ الشارقة من بئر مبارك وأعطى البئر انتاجًا قدره 13.955 برميل يوميًا[1]

4- إمارة عجمان:

تحتل المرتبة الرابعة في الإمارات، نالت فيها "شركة يونايتد ريفا بتروليوم"(United Riva Petroleum) إمتيازات للتنقيب بموجب إتفاقية مدتها 35 سنة كما منحت الإمارة أواخر1978م امتيازًا "للشركة الأمريكية نورمان"(Norman Oil Company) في المناطق البحرية لمدة35 سنة وتعهدت في إتفاقية تبدأ من 1979 في حال حصولها على النفط بكميات تجارية تقوم بتسويقه[2].

5- إمارة أم القيوين:

تعمل فيها شركتان أحدهما في المناطق البرية والأخرى في المناطق البحرية، الشركة الأولى "هيوستن" (Housten Oil Company)وهي مملوكة بالكامل إلى شركة نفط ومعادن هيوستن الآمريكية، يقع إمتيازها في المناطق البرية أما الشركة الثانية هي "شركة يونايتد رفاينج"(United Refining Company)، وقد مُنحت إمتيازها في المناطق البحرية، ونتائج حفرها للبئر الأول كانت وجود بعض الأدلة الهيدروكربونية[3].

6- إمارة رأس الخيمة:

تأسست فيها عام1976م شركة نفط وطنية "رأس الخيمة أويل كومباني " (Ras Al Khaima Oil Company)ولكن عملية التنقيب يقوم بها إتحاد من شركات ألمانية غربية أمريكية- كندية وشركة اخرى هولندية وإيطالية.[4]

7- إمارة الفجيرة:

تعمل فيها "شركة ريزرف أويل آند جاز"(Reserve Oil –Gas)، تبلغ مساحة امتيازها 2800 كيلومتر وذلك في المناطق البحرية من الإمارة[5].

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص137.

[2]- ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص150.

[3]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص139.

[4]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص49.

[5]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص139.

أما بالنسبة للصناعات الإستخراجية فتمتلك د.إ.ع.م ثروة بترولية كبيرة يقدر إحتياطها ب10.5%من جملة إحتياطي الدول العربية المصدرة للنفط، وحوالي5% من جملة الإحتياطي العالمي[1] هذا وبلغ مخزونها 97.8 مليار برميل عام 1996 مايشكل نسبة15.2% من إجمالي إحتياطي الأوبك البالغ 640.2 مليار برميل من العام نفسه، وبنسبة 9.4% من الإحتياطي العالمي البالغ 1035.9 مليار برميل، أما إنتاجها من النفط فقد بلغ2209 آلاف برميل في اليوم وبنسبة3.2% من الإنتاج العالمي لعام 1996[2]، وبالحديث عن النفط في الإمارات لابد أن نشير أن الدولة مُنْظَمة إلى منظمة الدول المصدرة للنفط"الأوبك"(OPEC) التي تأسست عام 1960 وانضمت إليها أبوظبي عام 1967م، أمّا منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط " أوابك" (OAPEC) فتأسست عام 1968م وتقدمت إليها أبوظبي في 30 مارس1970 بطلب الإنظمام إلى المنظمة، وتم الموافقة على الطلب من قبل المجلس الوزاري في 24 ماي1970[3].

دخلت الإمارات عالم الإنتاج البترولي عام 1962 عندما استخرجت أبوظبي 800 ألف طن من مياهها الإقليمية، وتلتها دبي عام 1969، ثم إمارة الشارقة عام 1974[4]، كل امارة تنتهج سياسة مختلفة عن الأخرى في إستخراج النفط فمثلا حكومة دبي وأبوظبي تختلفان في المبادئ الأساسية للسياسة النفطية، فأبوظبي مبادئها كالتالي(الحد من إستخراج النفط بهدف إستخدام الحقول الموجودة أطول فترة زمنية ممكنة والبحث عن حقول أخرى جديدة، بينما حكومة دبي فتسعى لزيادة إنتاجها النفطي للحد الأقصى لأن عائداتها النفطية لاتغطي نفقاتها لبناء المنشات الصناعية وتنويع العمليات الإنتاجية[5]، لكن هذا لايمنع من تصنيف د.إ.ع.م من أغنى الدول العربية والعالمية الغنية بالثروة النفطية مايجعلها تستطيع زيادة الإنتاج متى تشاء بالإعتماد على وفرة إحتياطي البترول المخزون بأراضيها[6].

[1]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص273.

[2]– محمد صالح العجيلي، المرجع السابق، ص44.

[3]– ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص ص157،159.

[4]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص273،274.

[5]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص50.

[6]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص275.

جدول رقم 02: يوضح إحتياط النفط لد .إ.ع.م 1991 _ 2004م (مليار درهم)

السنة	احتياطي النفط (مليار برميل)	السنة	احتياطي النفط (مليار برميل)
1991	98,100	**1998**	97.800
1992	98,100	**1999**	97,800
1993	98,100	**2000**	97,800
1994	98,100	**2001**	97,800
1995	98,100	**2002**	97,800
1996	97,800	**2003**	97,800
1997	97,800	**2004**	97,800

المصدر:مصطفى رفيق عبد الرزاق. الفوائض السياسية النفطية في الامارات العربية المتحدة.**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**.ص28.

يوجد في إمارة أبوظبي وحدها أكثر من 90% من مجموع مخزون الإمارات من البترول الخام، موزع بين المناطق البرية والبحرية للإمارة[1]، هذا بالطبع يعود إلى كثافة النشاط الإستكشافي في د.إ.ع.م عام 1995 من خلال إجرائها للمسح الزلزالي، فقد تم حفر 385 بئر من الآبار الإستكشافية التطويرية خلال المدة الممتدة من 1995_1999م امّا عام 2000 تم حفر 310 بئر.**(ينظر: الملحق رقم04)**

[1]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص140.

جدول رقم 03: يوضح عدد الآبار المنتجة في د.إ.ع.م 1995_2004م

الأعوام	الآبار المنتجة	الأعوام	الآبار المنتجة
1995	1364	**2000**	1505
1996	1427	**2001**	1410
1997	1435	**2002**	1417
1998	1451	**2003**	1676
1999	1424	**2004**	1587

المصدر: مصطفى رفيق عبد الرزاق. المرجع السابق . ص28.

من خلال الجدول نجد أن الآبار المنتجة للنفط في تزايد مستمر في أغلب السنوات، مايدل على جهود الدولة المستمرة بالتعاون مع الشركات العاملة فيها من أجل الحفاظ على الإنتاج النفطي الدائم، خاصة وأنه الدخل الأساسي للدولة في سنواتها الأولى قبل الشروع في عملية التنويع الاقتصادي للحفاظ على النفط من النفاذ بإعتباره مورد غير متجدد.

بالنسبة لإستخراج النفط في الإمارات نأخذ إمارة أبوظبي كمثال، حيث نجد أنها تمتد فيها خطوطًا لأنابيب برية أهمها الخط الرئيسي بين حقول مريان وميناء جبل ظنة البترولي يبلغ طول الأنبوب 112 كلم بقطر 24 بوصة إلى جانب وصلات تتصل بالحقول النفطية البرية الأخرى لنقل إنتاجها من للنفط الخام للخط الرئيسي المتجه إلى الميناء، أما بالنسبة لنفط الحقول البرية لأبوظبي فتقوم مراسيها جميعا حول ساحل جزيرة داس التي يصب فيها نفط حقول أم الشيف وزاكم وبندق لشحنه كل من مرسى خاص[1].

تصدر د.إ.ع.م نصف بترولها إلى دول أوروبا الغربية، وتأتي دول آسيا في المرتبة الثانية واليابان في مقدمتها، أما الو.م.أ فيذهب إليها نحو11% من جملة صادرات بترول أبوظبي[2]، أما بالنسبة لعائداتها من النفط فهناك فروقات كبيرة اثناء تحويلها من عملة لأخرى، والمؤشرات التالية تقريبية لدخل النفط الإماراتي:

-من عام 1973 إلى 1976: إرتفع مدخول الدولة النفطي من 1 إلى 6.9 مليار دولار.

[1]- عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، المنتدى الثقافي، العراق، ص222.

[2]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص 276.

-سنة 1977 إرتفع دخل أبوظبي إلى8.2 مليار دولار ودبي 1.4 مليار دولار.

هذه النتيجة ليست فقط بسبب زيادة إنتاج النفط فقد تدخلت أيضا حرب أكتوبر 1973 وقطع النفط العربي[1]، ولهذا تكاد تكون عائدات البترول تمثل كل الدخل القومي لدولة الإتحاد لأكثر من 95% وحصة الفرد من عائدات البترول في د.إ.ع.م من أعلى الحصص في العالم إذ تصل إلى ما يزيد عن22 ألف دولار عام وهذا بسبب ضخامة الإنتاج في الإمارة مقارنة بعدد السكان[2].

من أهم الشركات النفطية في د.إ.ع.م هي شركة (أدنوك) ونشاطها الواسع والمتنوعة إذ تغطي جميع مراحل الصناعة البترولية تقريبا بما في ذلك استكشافه وتطويره، الإنتاج والمعالجة والتكرير، التوزيع المحلي للمنتجات المكررة وتسويق النفط خارجيًا والمشاركة المكثفة في مجال الخدمات البترولية والمشروعات الصناعية التي تقوم على النفط[3]، أيضا بالنسبة للصناعات النفطية فقد تم بناء معامل للتكرير في الدولة لتغطية احتياجات البلاد من المنتجات المكررة، وفي أفريل 1976 بدأ في أبوظبي تشغيل معمل تكرير جزيرة أم النار بطاقة 1500 برميل من النفط الخام يوميًا، وبجانب مصفاة النار تم إنشاء مصفاة أخرى وأُختيرت الرويس موقعًا للمصفاة بحكم قربها من حقول النفط، كما أُنشئ ايضا في إمارة رأس الخيمة مصفاة للنفط وهي بمثابة المصفاة الرئيسية الثانية في الدولة[4].

لكن البترول لايعتبر المصدر الباطني الوحيد في الدولة بل ينافسه في ذلك الغاز الطبيعي لأن النفط والغاز صنفان لايفترقان، فالغاز الطبيعي ظهر منذ أن استُخرجت أول قطرة نفط في الخليج العربي وظل يُهدر دون أن تستفيد منه الدولة المنتجة ، لذلك قررت د.إ.ع.م إنقاذ الغاز من التبذير وإلزام الشركات باستثماره أو تَوَلّي شركة النفط الوطنية لهذه العملية بشكل مباشر مع شركات اخرى[5].

عام 1972 تأسست في أبوظبي شركة وطنية لضغط الغاز وتعبئته وتسويقه وهي " أبوظبي غاز ليكيفكشن كومباني"(AbuDhabi Licviation Company) برأس مال قدره 1.5 مليون دولار، والمساهمون في هذه الشركة هم (أدنوك) بنسبة5%، (BP)8.16%، وشركاتان يابانياتان" ميتسوي آند كومباني" (Mitsui and Company)22.05%، و"بريد جستون ليكيفيد غاز كومباني" (Brid Gostone Liquefied Gas

[1]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص53.

[2]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص276.

[3]- عاطف سليمان، المرجع السابق، ص47.

[4]- إبتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص ص168،167.

[5]- إبتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص163.

(Company2.47% ، كما أن لشركة " أدنوك الوطنية" دور فعال في تطوير الغاز والإستفادة منه حيث كانت أولى أسبقيات "أدنوك" في هذا المجال تتمثل في جمع الغازات المصاحبة التي تنتج مع النفط الخام في مختلف حقول النفط البرية والبحرية لأن الغاز يحرق في أواخر السبعينات لذلك قامت هذه الشركة بتركيب محطات معالجة الغاز في البر والبحر تجعمها نظم لتجميع الغاز وشبكات الأنابيب لتأمين الإستعادة القصوى للغاز المنتج[1].

وعليه قدر إحتياطي الدولة من الغاز الطبيعي 23250 مليارم³، لعام 1971م مقابل 21500 مليار لعام 1977م، و22.5 الف مليارم³، أما الإحتياطي الذي تم اكتشافه من الغاز المُكتشف مع النفط فقدر ب237 مليارم³ 566 مليار في أبوظبي، 43 مليار م³ في دبي، 28 مليار م³ في الشارقة في حين قدر إحتياط الغاز الطبيعي ب25 ألف مليار م³[2].

تمت الإستفادة من الغاز في د.إ.ع.م في المشاريع الصناعية حيث تم إنشاء في أبوظبي مصنع لتسييل الغاز في جزيرة داس النفطية، وتعاقدت الدولة مع عددًا من الشركات المختصة لإنشاء وتشغيل وتسويق المصنع[3]، ويعتبر هذا المصنع الأول من نوعه في المشرق العربي وبلغت تكاليف بنائه وتجهيزه 565 مليار دولار، كما بلغت قدرته الإنتاجية 23 مليار طن من الغاز المضغوط و650 ألف طن بروبان، 420 ألف طن بوتان، 220 ألف طن بينتانو230 ألف طن كبربت[4].

تكونت "شركة أبوظبي الصناعات الغاز المحدودة"(غاسكوGasco)، ليتم إنشاء مصنع آخر في الرويس لإستغلال غازات الحقول البرية حيث تعاقدت شركة " أدنوك" مع" شركة فلورويكتل"(Fluor–Epic) لجمع وفصل الغازات من الحقول البرية[5] إلى الحقول البحرية، فيتم ضخ الغاز المصاحب من الحقول البحرية في منظومة واسعة لتجميع الغاز من إمارة أبوظبي من أجل تزويد مصانع التجزئة، بينما يتم إستهلاك الغاز الجاف مباشرة بواسطة محطات الطاقة والتحلية ومجمع الأسمدة في الرويس[6].

[1]– عاطف سليمان، المرجع السابق، ص96.

[2]– حسان اسحق، للمرجع السابق، ص ص53، 54.

[3]– ابتسام عبد الامير حسون، المرجع السابق، ص163.

[4]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص55.

[5]– ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص164.

[6]– عاطف سليمان، المرجع السابق، ص96.

في إمارة دبي أيضا تم بناء مصنع لضغط الغاز في المنطقة الصناعية الجديدة إذ قام ببناء هذا المصنع "شركة دبي غاز" حيث 80% من رأس مالها يعود إلى حكومة دبي و20% "للشركة الكندية سانيتيكديل أويل"(Sanitkdell Oil)، تبلغ القدرة الإنتاجية لهذا المصنع حوالي 700 ألف طن من الغاز المضغوط سنويا بحيث يتم تزويده بالغاز البترولي من حقل النفط البحري فح الذي تعود ملكيته لدبي[1].

وعليه يمكن القول أن الغاز أصبح مصدرًا جديدًا من مصادر الدخل القومي في الدولة، وساهم في خلق الجو الصناعي والتكنولوجي كما هيأ المناخ لإقامة صناعات إنتاجية تساهم في تنويع مصادر الدخل الوطنية[2].

لاننسى أيضا ثروة أخرى ذات أهمية في الإقتصاد الوطني للإماراتي والمتمثلة في المعادن الباطنية، حيث أشارت نتائج المسح الجيولوجي في الدولة إلى توفر العديد من مصادر الثروة المعجنية القابلة للإستثمار الإقتصادي مثل : النيكل، الحديد، النخاس، الإسبتوس، الحجر الجيري، الجبس الصخري وكذلك المواد المشمعة كالكبريت، الألمنيوم، الزنك لكن المسح لم يحدد كمياتها.[3]

[1]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص56.

[2]– ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص165.

[3]– المرجع نفسه، ص166.

المطلب الثاني: المشاريع الصناعية الآخرى

كما ذكرنا سابقا الإقتصاد الإماراتي يرتكز على الصناعات النفطية وبصفة كبيرة، بل يعتبر النفط العمود الفقري له لكن الحكومة الإماراتية تنبهت لهذه الثغرة خشية أن تصبح النعمة نقمة، لذلك سعت إلى تنويع اقتصادها والإستعانة بالصناعات الغير نفطية ومساهمتها في الناتج الإجمالي للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

سعت د.إ.ع.م إلى تنويع مصادر دخلها في جميع القطاعات من خلال الإستثمار فيما هو موجود وإنشاء مجمعات صناعية في مختلف المجالات لتجنب التذبذب في الناتج المحلي، ومن أهم المشاريع التي قامت بها:

***في مجال المحروقات:** في أبوظبي أقر المجلس التنفيذي خطة لبناء مصنع جديد في مدينة الرويس، قدرته الإنتاجية 230 ألف برميل في اليوم، يُنتِج هذا المجمع مختلف أصناف المحروقات والشحوم والزيوت وغيرها من المواد، مايكفي حاجة الإستهلاك المحلي والفائض للتصدير[1]

***صناعة الإسمنت ومواد البناء:** تأسست في رأس الخيمة شركة إسمنت سنة 1995م كجزء من عملية التطوير الإقتصادي والإجتماعي بما يتماشى مع سياسة الحكومة، بحيث توفر هذه الشركة المواد الخام في صناعتها مراعية في تصنيعها سلامة البيئة[2]، أيضا في إمارة الفجيرة تأسست شركة صناعات الإسمنت–شركة مساهمة عامة– في 2 فيفري1985، تقوم هذه الشركة بإنشاء مصانع للإسمنت وتشغيلها وإدارتها إضافة إلى توزيع الإسمنت وتعبئته و تصنيع مواد البناء الإسمنتية المختلفة اللازمة للمباني الجاهزة مثل الأنابيب بمقاساتها المختلفة[3]، أمّا عام 1977 في امارة الشارقة بدأ معمل آخر لإنتاج الإسمنت قدرته الإنتاجية 300 ألف طن تعود ملكيته "للشركة الوطنية للتنمية الصناعية في الشارقة "[4]

***الصناعة الغذائية:** عام 1978 تأسست شركة مطاحن الدقيق وعلف الحيوانات من قبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وفي عام1981 بدأ إنتاج علف الحيوانات، أيضا في عام 1990 تم تأسيس شركة العين للمياه المعدنية ليتم رسميًا عام 2004 تأسيس "شركة الامارات للاغذية والمياه المعدنية "(اغذية) في إطار مبادرة الخصخصة التي أطلقتها حكومة ابوظبي، توفر هذه الشركة تشكيلة من المنتجات عالية الجودة من المشروبات

[1]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص57.

[2]– تقرير حوكمة شركة إسمنت راس الخيمة، 2016م، ص3.

[3]– هيئة الاوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة، الإلتزام الأساسي لشركة صناعات إسمنت الفجيرة.

[4]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص60.

الأساسية للعملاء والمستهلكين في د.إ.ع.م ودول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي عامة[1]، نموذخ آخر في الصناعة الغذائية " شركة الظاهرة" التي تأسست عام 1995م في أبوظبي، هذه الشركة متخصصة في زراعة وأنتاج وتداول الأعلاف الحيوانية والسلع الغذائية البشرية مثل: الأرز، الدقيق، الفواكه، الخضروات، بحيث تمتلك المجموعة العديد من الأراضي في الكثير من الدول، و8 مصانع لضغط الأعلاف والإنتاج وأربع مصانع لطحن الأرز[2].

***في مجال الصناعات الدوائية:** أُنشأت شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) وهي واحدة من الشركات الرائدة في مجال الصناعات الدوائية في منطقة المشرق العربي وإفريقيا، تأسست عام 1980م تحت إشراف الشيخ صقر بن محمد القاسمي ومقرها إمارة رأس الخيمة، مرت بعدة مراحل في تصنيعها فبعد تأسيسها وتسجيلها كشركة مساهمة عامة وطنية إماراتية عام1980 حصلت على الموافقة من وزارة الصحة عام 1984 لأول 30 منتجًا، وعام 1988م بدأ تصنيع المواد السائلة وشبه الصلبة، وفي 1990م تعاقدت مع وكالات توزيع في الأسواق الرسمية في جميع أنحاء العالم، ومن عام 1998 إلى 2000م تم إطلاق مصانع جديدة لها (جلفار1.2.3.4.7)[3].

***في مجال إصلاح السفن:** عام 1977 في دبي بدأ تشغيل أكبر مجمع في العالم لإصلاح السفن، يتألف هذا المجمع من ثلاثة أحواض جافة وعددًا من المنشآت الأخرى المساعدة لها، قامت ببناء هذا المجمع الشركات الإنجليزية" تايلور فودرو"(Taylor Fodro) و"كوستين" (Costain)، ويضم أضخم حوض في العالم لإصلاح الحاملات التي يصل وزن حمولتها إلى مليون برميل نفط وحوضين آخرين لإصلاح السفن التي تصل حمولتها إلى 500 ألف برميل نفط[4].

وبالتالي العائدات المالية من هذه المشاريع تعود على الفرد والدولة بالإيجاب، والجدول التالي يوضح ذلك.

[1]– التقرير السنوي لشركة(أغذية)، 2016، ص6.

[2]– دراسة عن الإنتاج الغذائي في أبوظبي مساهمات القطاع الخاص وآفاق المستقبل، إدارة الإستشارات والدراسات الاقتصادية قطاع الابتكار وتطوير الأعمال، غرفة ابوظبي، 2020، ص33.

[3]– تقرير الممارسات البيئية والإجتماعية والحكومة، شركة الخليج للصناعات الدوائية(جلفار)، 2022، ص9.

[4]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص58.

جدول رقم 04: يوضح نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الثابت غير النفطي في د.إ.ع.م 1975_1995م (بالدولار)

السنوات	عدد السكان	الناتج الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة _بالمليون دولار_	نصيب الفرد من الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة _بالألف دولار_
1975	557,887	6,812.53	12.21
1985	1,300,305	25,301.63	18.28
1995	2,411,041	32,785.22	18.26

المصدر: تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة الدوافع، الاليات، الانعكاسات.

وعليه يمكن القول أن النمو الإقتصادي الذي شهدته د.إ.ع.م له الأثر الكبير في تغيير وجه الحياة في الدولة وخاصة التنويع في الإقتصاد الذي يعود تصنيفه إلى مدى حاجة الدولة وإلى المجال الذي تكون فيه إنتاجية ورواج أكثر. وبذلك يمكن ترتيبها كما يلى:

الصناعات المعدنية الأساسية، صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، صناعة الكيمياويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، صناعة الخشب والأثاث، صناعة الورق والطباعة[1]

[1]– عبد الرحمان حميدة، جغرافية الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت(لبنان)،1997م، ص375.

المبحث الثالث: التحولات الخدماتية في دولة الامارات العربية المتحدة من 1971_ 2004.

المطلب الأول: التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شكلت العديد من القطاعات الإقتصادية في د.إ.ع.م عاملًا مهمًا في التطور والتحول الذي عاشته الدولة، وقطاع التجارة هو أحد هذه التحولات بصنفيها الداخلية والخارجية، وذلك يعود لعدة عوامل طبيعية وبشرية.

شهد القطاع التجاري في الإمارات قبل الإتحاد صنفًا آخرًا من التجارة، إذ كانت مرتكزة على تجارة اللؤلؤ الطبيعي وصيد الأسماك اللذان كانا يشغلان الجانب الأعظم من حياة أهالي الخليج، لكن انهيار اللؤلؤ وظهور الإصطناعي منه شكل كساد كبير للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للتجار والغواصين الإماراتيين[1]، رغم ذلك تغيّرت هذه الأوضاع لاسيما بعد الإتحاد سنة1971.

تميز النشاط التجاري بعدة خصائص ساهمت في سرعة تداول السلع وبالتالي زيادة وتطور القطاعات الإقتصادية الأخرى، وأهم خاصية هي حرية التجارة بعيدًا عن تأثيرات القيود التجارية من ضرائب ورسوم جمركية إلّا بعضها مثل(المواد الكحولية 25% والسجائر 30%)[2]، لكن تبقى التجارة الخارجية هي التي تلعب الدور الأساسي من حيث مبادلاتها وناتجها المحلي، خاصة بعد إكتشاف النفط بإعتباره أهم صادرات الدولة لأن إنتاجها من السلع الغذائية والصناعية محدود ماجعلها تعتمد على تجارة الوارد حتى تتمكن من الوفاء بحاجة السوق المحلية الآخذة في الإتساع[3].

لتحقيق ذلك بذلت الدولة في هذا المجال جهود كبيرة لإفتقارها إلى السكك الحديدية والطرق البرية السريعة، وأنفقت أموالاً طائلة من أجل تطوير وبناء مرافئ بحرية حديثة قادرة على إستقبال كل بضائعها على أي سفينة عالمية حملتها، فقامت بتعميق الممرات المائية وحفر القنوات الملاحية وبناء المخازن لحفظ البضائع[4]، إذ تتخصص إمارة دبي في هذا المجال التجاري لأن مينائها بقسميه" ميناء راشد" و"ميناء الخور" من أهم موانئ الإمارات في مجال الإستيراد، ثم يليه ميناء "زايد بأبوظبي" وهو ميناء حديث بدأ تشيغله عام 1974م، أما موانئ

[1]– هند سالم سعيد العواني، المرجع السابق، ص346.

[2]– سمير ذياب سبيتان،الامارات شعب–تاريخ– اقتصاد– حضارة، الجناجرية للنشر والتوزيع،المملكة الاردنية الهاشمية، 2012م، ص69.

[3]– حسين جودة حسين، المرجع السابق، ص276.

[4]– ابتسام عبد الامير حسون، النرجع السابق، ص128.

الإمارات الأخرى فلا تستقبل تجارة الوارد بل تعتمد على ميناء دبي نظرا لموقع الإمارة المتوسط للإمارات وعراقة رجال المال والتجارة بها[1].

تبلغ عدد الموانئ في د.إ.ع.م ستة موانئ وهي(ميناء زايد في إمارة أبوظبي) و(ميناء راشد وجبل علي في إمارة دبي) و(ميناء خالد في إمارة الشارقة) و(ميناء صقر في إمارة رأس الخيمة)، إضافة إلى موانئ صغيرة في أم القيوين وعجمان والفجيرة، إلى جانب ذلك يوجد عدد من الأرصفة لوضع البضائع[2].

للتجارة الخارجية في الإمارات دور فعال بالإعتماد على إستيراد إحتياجاتها من السلع الإستهلاكية الوسيطة والإستثمارية، ولما كانت الصادرات هي المصدر الرئيسي للدولة في تغطية إحتياجاتها من السلع المختلفة لذا يجب الإهتمام بتطوير هيكل الصادرات وتنويعها لما له من أثر كبير على تحقيق التنمية وإستمرارها بالإعتماد على مصادر أخرى غير نفطية[3]، والتي تمثلت في السلع المحلية كالتمور والأسماك المجففة وزعانف سمك القرش والجلود، كما تقوم الدولة بإعادة تصدير السلع المستوردة وتشمل القائمة كل أنواع السلع الموجودة في التجارة الدولية وهي: السلع الغذائية، المشروبات، التبغ، المواد الخام، الوقود المعدني، الزيوت النباتية والحيوانية، الكيمياويات، السلع المصنعة، الآلات، وسائل النقل ومعدات حقول النفط[4].

بلغت صادرات الإمارات غير النفطية5.4 مليار دولار حسب إحصائيات عام1988م، وتراجع قيمة صادرات المنتجات البترولية بنسبة 12% من نفس السنة، وإرتفاع صادرات الألمنيوم بنسبة6%، أما وارداتها فهي كثيرة ومتنوعة بسبب التنمية التي سادت في البلاد في مختلف القطاعات[5]، ويمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات:

أ- آلات، معدات ووسائل النقل، مصنوعات جلدية ومنسوجات، مصنوعات معدنية فلزية ولافلزية، وهذه تشكل نسبة تتراوح بين 70-80% من تجارة الوارد.

ب- سلع إستهلاكية من ملابس وأثاث وأدوات كتابية وصحية وأحذية، وتبلغ نسبتها جميعا بين15-16 من قيمة الوارد.

[1]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص277.

[2]- ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص128.

[3]- وزارة الإقتصاد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة 2000_2005م، ص25.

[4]- سميرذياب سبيتان،المرجع السابق، ص75.

[5]- ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، 130.

ت- المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، وتتراوح نسبتها بين 10-14% من تجارة الوارد[1].

جدول رقم 05: يمثل تطور الميزان للتجاري من سنة2000 الى 2004م بالمليار دولار.

السنوات	الصادرات السلعة	الواردات السلعية	الميزان التجاري
2000	183	128,6	+54,4
2001	177,8	137	+40,8
2002	190,1	1566,	+33,5
2003	240,2	191,2	+54
2004	328,7	264,4	+64,3

المصدر: وزارة الإقتصاد، التطورات الإقتصادية والإجتماعية فيي د.إ.ع.م للسنوات 2000-2005م .جويلية 2007م.

يظهر من خلال الجدول أن الصادرات في إرتفاع مستمر، حيث إرتفعت من 183 مليار دولار سنة 2000 إلى 328.7 مليار دولار سنة 2004، وهذا بسبب تنوع صادرات السلع بعد أن كان النفط هو المسيطر على مجمل الصادرات.

أ-التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي:

تطورت معدلات التبادل التجاري بين د.إ.ع.م وبقية دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

نمت واردات الدولة من دول المجلس عام1988 بنسبة32% وهذا مايمثل4.7% من إجمالي واردات الدولة من دول العالم أي نحو1454مليون درهم، منها 806م.د من المملكة العربية السعودية و290م.د من البحرين و174م.د من قطر و149م.د من و35م.د من سلطنة عمان، أما الصادرات وإعادة التصدير إلى دول المجلس فتمت بنسبة 19% سنة1988م بمعدل 3066م.د[2].

[1]- حسين جودة حسين، المرجع السابق، ص277.

[2]- سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص76، ص77.

ب-التجارة العالمية:

التوزيع الجغرافي للواردات جاءت دول أوروبا الغربية في المرتبة الأولى عام 1973م لتصل نسبتها إلى 36.8% من إجمالي الواردات، تليها الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 35.8% مايشكل نسبة 72.6%- النسبة الباقية تعذر الحصول على البلدان الموزعة عليهم-، أمّا الصادرات غير النفطية وإعادة التصدرير فبلغت حصة البلدان العربية 58.3% من مجموع الصادرات غير النفطية وإعادة التصدرير، تليها البلدان الآسيوية غير العربية بنسبة41.7%.[1]

[1]- أحمد الكواز، هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، ص6.

المطلب الثاني: الإستثمار السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سعت د.إ.ع.م إلى تنويع مصادر دخلها الإقتصادي في عدة مجالات غير النفط، وأبرزها الإستثمار في القطاع السياحي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة والتعريف أكثر بالإتحاد وإماراته. وعليه سنبرز أهم النقاط التي إستثمرت فيها الإمارات وجعلتها أحد مصادر الدخل الوطني.

القطاع السياحي في الإمارات يمثل أحد الروافد الهامة التي تدعم مختلف المجالات ومصدرا رئيسيًا للحصول على العملة الصعبة، كما تعد مصدرًا مقربًا لثقافة الشعوب وحضاراتها وجذب السياح من مختلف بقاع العالم للتعرف على حضارة الدولة وعاداتها وتقاليدها[1]من أجل تحقيق ذلك عملت دولة الإمارات على تحسين كل من البنية التحتية والخدمات في كل إمارة، والإهتمام بكل المناسبات للإحتفاء بها أمام العالم، بداية بالإهتمام بالجغرافيا السياحية للإمارات حيث تم تطوير قطاع النقل والمواصلات(برًا وبحرًا وجوًا) بإنشاء شبكة طرق تعتبر من بين أفضل الشبكات في العالم، وفي المجال الجوي إنشاء شركات طيران ومطارات وتنوعها بين المختصة في نقل المسافرين والمختصة في نقل البضائع[2].

لعبت أيضا المقومات العمرانية في كل إمارة من إمارات الإتحاد الدور الكبير في الإستثمار السياحي، وأبرز هذه الإمارات إمارة دبي المتميزة بثقافتها وإقتصادها المتنوعين، إذ يحتل السياح فيها القادمين من آسيا والعرب الحصة الأكبر من الوافدين بسبب تنوع الأماكن السياحية الفريدة والجذابة فيها[3] وإهتمامها بمختلف أنواع السياحة كالسياحة البحرية بحيث تأسس في الإمارة إدارة مختصة في السياحة البحرية سنة1977م ماجعلها تصنف من بين أفضل محطات سفن الركاب السياحية[4].

في الجانب العمراني تم بناء فندق من أطول الفنادق في العالم فيها وهو فندق" فندق برج العرب" **(ينظر: الملحق رقم 05)**، أيضا مشروع دبي لاند الذي يحمل شعار" وفرة من التجارب في مكان سياحي واحد" والذي نم انشائه سنة 2003م، إضافة إلى هذا تم إنشاء مشروع هندسي تحت إسم" جزيرة النخلة" التي تضم مجموعة من

[1]– سعيد محمد يوسف نبهان الظهوري، جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وآثارها في الجذب السياحي، **مجلة المؤرخ للمصري**، العدد61، جويلية 2022م، ص249.

[2]– شوقي ناجم، مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 16،ديسمبر 2023، ص347.

[3]– مسعي عبد الكريم، بودوشن ياقوتة، مقومات الإستثمار السياحي في دولة الامارات العربية المتحدة ودورها في دعم إقتصادها،**مجلة البحوث الادراية والاقتصادية** ، ص254.

[4]– لحمر هيبة، سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد02، سبتمبر2014م، ص138.

أهم المعالم السياحية والتسوق وكل مراكز الترفيه(مطاعم، حمامات، حدائق، رياضة، منتزهات)[1]، كما إهتمت إمارة دبي بالجانب التاريخي والتعريف بالثقافة العربية من خلال إهتمامها بالمتاحف حيث تضم هذه الإمارة العديد من المتاحف منها "متحف الاتحاد" الذي يتمتع بمكانة خاصة لدى الإماراتيين ففيه رُفِع العلم الإماراتي لأول مرة وأُعلن عن تأسيس الدولة، فيما يعرض "متحف دبي" أسلوب الحياة التقليدية قبل النفط، ومن المواقع الأثرية نجد "حي الفهيدي" التاريخي الذي تم استغلاله في إبراز نمط الحياة التقليدية في دبي قبل عدة قرون وتُنشر فيه المعارض الفنية[2]، كذلك "قرية التراث والغوص" في دبي وهي قرية تراثية بإمتياز تأسست سنة 1997م في حي الشندغة التاريخي في دبي لإحتضان الأحداث التاريخية، وأبرز معالمها السياحية (المساجد، بيت الشيخ سعيد، بيت الشيخ جمعة، السوق الشعبي)[3].

1-إمارة ابوظبي:

تعتبر الوجهة الأنسب لمُحبي الصحراء والواحات، الجزر، السواحل، الحياة البرية، ومن أهم الاستثمارات التي جاءت لصالح السياحة التي تبرز جمال هذه الإمارة" كورنيش أبوظبي"الذي يمتد على مسافة 8كلم، وهو من أكبر الأماكن السياحة والمتنفس الأول للإمارة كذلك " قصر الحصن" الذي يعتبر من أقدم المباني التاريخية للإمارة، ومن أهم معالمه" جامع الشيخ زايد"(رابع أكبر مسجد في العالم، يتسع لحوالي 40 ألف مصلي ويتميز بتصميمه الفاخر ويضم أكبر سجادة في العالم[4])، إضافة إلى مشروع سياحي جديد للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي الذي أصدر مرسوما خاص بالمشروع في أوت 2003 لإنشاء المؤسسة العامة لتطوير وإستثمار"جزيرة اللؤلؤ" برأس مال قدرته 100 م.د، تهدف هذه المؤسسة لتطوير الجزيرة حتى تكون معلمًا من معالم أبوظبي الحديثة ومرفقا سياحيًا بارزًا فيها[5].

2-إمارة الشارقة:

هيا أيضا كان لها نصيب في الجذب السياحي وعُرفت" بمتحف الحضارة الإسلامية" إذ يُعد من أهم المعالم الحضارية والسياحية بالإمارة، تم افتتاحه لأول مرة عام1996م ثم أُعيد إفتتاحه بعد تحويله إلى سوق المجرة عام

[1]- مسعي عبد الكريم، بودوشن ياقوتة، المرجع السابق، ص246.

[2]- شوقي ناجم، المرجع السابق، ص249.

[3]- سعيد محمد يوسف نبهان الظهوري، المرجع السابق، ص269.

[4]- شوقي ناجم، المرجع السابق، ص ص349، 350.

[5]- سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص158.

2008، تتمثل أهميته في أحتوائه على آلاف القطع الأثرية وإختراعات العلماء المسلمين على مر العصور في مختلف المجالات[1].

كما عُرف في د.إ.ع.م الفعاليات التي تُقام فيها لجذب السياح سواء فعاليات ثقافية أو رياضة أو حتى تجارية لأن تصميمها هدفه الجذب، إذ يُعد مهرجان دبي الشتوي أحد أكبر الفعاليات التي تُقام سنويا في فصل الشتاء طوال شهر كامل ثم إطلاقه عام 1996م لتشجيع التجارة المحلية، تم توسيعه لاحقًا ليشمل المسابقات والجوائز، الترفيه، المبيعات، كما تم تنظيم مفاجآت صيف دبي عام1998م كمعلم لجذب السياح في الصيف ويقام خلال 45 يوم[2].

كل هذه الفعاليات والإستثمارات السياحية في كل إمارة تعود بالربح على دولة الإمارات بحيث يزداد نصيب الفرد والدولة في الناتج المحلي للإقتصاد الإماراتي والجدول التالي يوضح مدى إستفادة الدولة من القطاع السياحي وإنتعاش الاقتصاد الإماراتي.

جدول رقم 06: يوضح تطور المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج المحلي لد.إ.ع.م(م.ك.ن.م.إ) 1995-2004م(نسبة مئوية)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
م.ك.ن.م.إ	5,53	5,71	5,69	5,56	5,63	5,34	5,79	5,94	5,94	5,42

***م.ك.ن.م.إ : المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.**

المصدر: مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في د.إ.ع.م. ص355.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الأماراتي تراوحت بين 5.53% عام 1995م و5.42%عام 2004، وهي نسبة معتبرة لها عوائدها المالية والثقافية على الدولة الأمر الذي يعكس بشكل واضح التطور الذي وصلت إليه السياحة الإماراتية على الرغم من أنها دولة فتية النشأة ألّا أنها أستطاعت أن تصبح وجهة سياحية عالمية.

[1]- أحمد سيفاررراشد النقبي، عماد أبو العنين، تاريخ السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة(أبوظبي، دبي، الشارقة أنموذجا) منذ عام 1971 وحتى 2021، **مجلة وقائع تاريخية**، العدد 37، جويلية 2022م، ص394.

[2]- أحمد سيف راشد النقبي، المرجع السابق، ص394.

جدول رقم 07: يوضح تطور عدد السياح الدوليين الوافدين لد.إ.ع.م. (مليون سائح)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
عددالوافدين	2.75	2.86	3.20	3.27	4.09
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
عددالوافدين	4.60	4.71	5.02	5.02	5.73

المصدر: شوقي ناجم. مساهمة السياحة في التنمية الإقتصادية في الامارات العربية المتحجة.**مجلة الدراسات الاقتصادية**.ص 258.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح الوافدين لدولة الإمارات تطور من 2.75 مليون سائح سنة1995 إلى 5.73 مليون سائح سنة 2004م، وهذا مايعود إلى الإستثمارات الضخمة والنوعية في الدولة .

المطلب الثالث: الخدمات الأخرى في دولة الامارات العربية المتحدة.

بعد القطاع السياحي والإستثمار المبذول فيه، يرتكز أيضا الإقتصاد الإماراتي على قطاع آخر وهو قطاع الخدمات المنفعية للدولة والمواطن إذ يساهم هذا القطاع أيضا في تحقيق التنمية الإقتصادية للدولة. وأبرز هذه الخدمات: النقل والمواصلات، الإتصالات، الماء والكهرباء.

1-النقل والمواصلات:

بدأت شبكة المواصلات في د.إ.ع .م تتطور بعد الإتحاد نظرًا لتركز معظم السكان في المدن الكبرى لذلك من الضروري بناء شبكة طرق متطورة، إضافة إلى أن القسم الأعظم من حاجيات الدولة يتم إستيراده من الخارج فكان لابد من بناء الموانئ البحرية والمطارات لتأمين إتصال البلاد مع العالم الخارجي[1]، على إثر ذلك شرعت الإمارات في تشييد بنية تحتية متطورة للمواصلات شملت شبكة واسعة من الطرق الداخلية والخارجية الحديثة والجسور والأنفاق **(ينظر: الملحلق رقم 06)**، المطارات،الموانئ وغيرها من مشاريع البنية الأساسية المتكاملة التي وضعتها في مصاف الدول العصرية في العالم. تقوم طرق المواصلات عامة على ثلاث ركائز متمثلة في النقل البري، النقل البحري، النقل الجوي[2].

1.1-النقل البري:

بدأت الإمارات في تنفيذ خطة واسعة لبناء طرق برية جديدة وإستهلتها بالطريق الساحلية التي تربط مدن أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة مع بعضها البعض، ليتم أيضا بناء طريق عبر الحجاز إلى الفجيرة عام1976م، بذلك أصبحت كل الإمارات مرتبطة مع بعضها البعض بأتوستترادات ممتازة[3]، كما إهتمت إمارة أبوظبي إهتماما بالغًا بالطرق بإعتبارها الشرايين التي عن طريقها يتم تغذية جميع أنحاء الإمارة بحاجاتها من السلع والخدمات وتنشيط الحركة الإنتاجية والتجارية عن طريق إنشاء طرق سريعة للإتصال الداخلي بين مدن الإمارة وحتى الإتصال الخارجي مع الدول المجاورة[4]، ومثال ذلك تشييد طريق السلع الذي

[1]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص79.

[2]- نهضة الوطن للإعلان ش.ذ.م.م، الامارات اولا، روح الاتحاد، اليوم الوطني47، ص43.

[3]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص68.

[4]- مركز الاحصاء، ابوظبي في نصف قرن، ص68.

يربط غربي أبوظبي مع دولة قطر مما أدى إلى قيام إتصال برّي مباشر بين الدولة وأوروبا عبر شبه الجزيرة العربية[1].**(ينظر: الملحق رقم 05)**

2.1-النقل البحري:

المواصلات البحرية ضعيفة نوعًا ما في الإمارات، فالقسم الأعظم من الصادرات بالدرجة الأولى النفط، كذلك الواردات يتم شحنها على متن سفن أجنبية ففي عام 1975م وبمساعدة الشركة للنفطية (أدنوك) تأسست "شركة أبوظبي للنقل الجوي" التي تملك ثلاث ناقلات حمولتها الإجمالية 670 ألف برميل[2]، أمّا الموانئ فهي متوفرة في كل من المدن الساحلية وبالأخص في مدينة دبي المشهورة بمرفأها التجاري العريق، وميناء زايد أيضا في إمارة أبوظبي أجريت عليه تحسينات عديدة وفقًا لحركة التجارة الناشطة[3]حيث تم تزويده بأحدث المعدات التقنية المتقدمة لإستقبال السفن العملاقة، لإضافة إلى ميناء خليفة الذي يمثل معلمًا رئيسيًا في تطويرات البنية التحتية لإمارة أبوظبي[4].

تبعًا للتحسينات في الموانئ البحرية وبناء موانئ جديدة وبإعتبارميناء راشد الميناء الرئيسي في الإمارات الذي تمر عليه صادرات وواردات الدولة، وبسبب زيادة الحمولة كل سنة تم توسيعه وتعميقه وبذلك دبي أصبحت تمتلك أضخم ميناء في المشرق الغربي، وفي الشارقة أيضا يعتبر ميناء خالد من الموانئ الضخمة في الإمارات، أما إمارة رأس الخيمة فهي تملك ميناء صقر الذي تأسس عام 1978م بحيث يستطيع تقديم خدمات للسفر التي تصل حمولتها إلى 16 الف طن[5].

3.1-النقل الجوي:

أهم تحول حدث في هذا المجال هو تأسيس الهيئة العامة للطيران المدني بموجب القانون الإتحادي عام1996م، وعام 1997 بدأت بتشغيل أحدث مركز للمراقبة الجوية في المشرق العربي يعمل بالنظام الآلي ويوفر آليات متطورة لمراقبة الطائرات التي تحلق في أجواء الدولة[6].

---

[1]- نهضة الوطن للإعلان ش.ذ.م.م، الإمارات أولا، المرجع السابق، ص43.

[2]- مركز الإحصاء، أبوظبي في نصف قرن، المرجع السابق، ص69.

[3]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص152.

[4]- مركز الاحصاء، ابوظبي في نصف قرن، المرجع السابق، ص68.

[5]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص ص84، 86.

[6]- نهضة الوطن للاعلان ش.ذ.م.م، الامارات اولا، المرجع السابق، ص ص47، 44.

تمتلك إمارة آبوظبي ثلاث مطارات وهي: مطار أبوظبي، مطار العين، ومطار البطين ومطار خاص لاستقبال كبار الزوار، وقد تمكنت مطارات الإمارات من جذب الكثير من حركة الطيران بحيث يصل هذا الاخيرإلى اكثر من 35 شركة طيران دولية[1] ليبلغ عدد المسافرين سنة 1975م (442.118) الف مسافر وإلى 2.893.566 مسافر سنة 2000م[2].

أما إمارة دبي فتملك أكبر مطارات الإمارات وهو مطار دبي بحيث عبر هذا المطار 2 مليون مسافر و51.9 طن سنة 1976م، أيضا المطار الدولي في راس الخيمة الذي بني عام 1972، مطار الشارقة بني عام1932م، مطار العين بني عام 1982م[3].

2-الإتصالات:

تشير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى التقنيات التي توفر الوصول إلى المعلومات من خلال الإتصالات التي تشمل(الأنترنت، الشبكات اللاسلكية، الهواتف المحمولة) وغيرها من وسائل الإتصال[4].

نشأ قطاع الإتصالات في ستينات القرن الماضي لكنه سرعان ماتطور مع قيام د.إ.ع.م حيث تشير بيانات هيئة تنظيم قطاع الإتصالات إلى إرتفاع عدد اشتراكات خطوط الهاتف الثابت في الدولة من 26,2الف عام 1975 وإلى 120,6 ألف عام 1980 تزامنًا ما تأسيس مؤسسة الإمارات للإتصالات عام 1976م، وواصل عدد الإشتراكات في الإرتفاع ليصل إلى 217,1 اًلف عام 1985م وإلى 396,4ألفا عام 1990م و672,3ألف عام 1995م[5].

سنة 1976م تم إنشاء محطة إرسال إذاعي إتحادية الإمارات، ويوجد في البلاد عددًا من محطات الإرسال الإذاعي في أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، وفي نفس السنة تم إنشاء محطة إرسال إذاعي في السعديات بقوة 750 كيلواط وأصبحت تبث برامجها بالعديد من اللغات الأوروبية، أما عام 1977م إنتهى العمل من بناء شبكة إرسال تلفزيوني تغطي كل الإمارات، وبالنسبة للعلاقات البريدية بين الإمارات فقد بدأت تتطور بعد الإتحاد

[1]- مركز الاتحاد، ابوظبي في نصف قرن، المرجع السابق، ص69.

[2]- المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية، مطارات دبي، التسلسل التاريخي،[متاح على الرابط: https://fgic.gov.ae] (تم الإطلاع عليه في 2025/04/23، 16:35)

[3]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص ص81، 82.

[4]- سعيد محمد يوسف نبهان الظهوري، المرجع السابق، ص255.

[5]- المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، أرقام الامارات، ص28.

وتولّت وزارة الإقتصاد الإشراف على عمل الأقسام البريدية في كل الإمارات عام 1972م، وأول طابع بريدي ظهر سنة 1973م.[1]

3-الماء والكهرباء:

المياه في د.إ.ع.م معظمها مستخرجة من الآبار في الإمارات الشمالية، كما أن عمليات إستخراج المياه عن طريق الآبار الإرتوازية معتمدة في المدن بشكل واسع، غير أن نسبة الملوحة فيها عالية جدا لذلك أُقيمت بعض المنشآت لإعذاب مياه البحر في مدينة أبوظبي ودبي[2]، وحول مشكلة نقص المياه في إمارة عجمان تم تنفيذ مشروع إقامة محطة تحلية المياه في منطقة الزوراءعام 1986م وتتحمل الدولة نحو80 من التكاليف الفعلية لإنتاج المياه[3]، كما أوصى مكتب إستصلاح الأراضي الأمريكي بإنشاء سدود في بعض الأودية الواقعة بين رأس الخيمة والفجيرة من أجل الحفاظ على كمية كبيرة من المياه التي يمكن الإستفادة منها[4].

تتولى مسؤولية توفير مياه الشرب وتحليته في الدولة وزارة الكهرباء والماء بالتعاون مع دوائر المياه في الحكومات المحلية من مصدرين أساسيين هما المياه الجوفية ومياه البحر بإستثناء(أبوظبي، دبي والشارقة) تعتبر المياه الجوفية المصدر الوحيد لمياه الشرب في بقية الإمارات بسبب نضوب المياه الجوفية فيها وإعتمادهم على تحلية المياه[5]، هذه التحلية ترتبط بتوفير الطاقة الكهربائية عن طريق إستعمال الغاز السائل الذي ينتج كميات كبيرة من الطاقة القائمة في إمارتي أبوظبي والشارقة[6].

تكمن أهمية الطاقة الكهربائية في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين و تزويد المشاريع والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية بالماء والطاقة، وقد واكب الحركة العمرانية الواسعة والتطور الصناعي والزراعي الذي عرفته الدولة في السبعينات بناء عددًا من المحطات الخرارية لتوليد الكهرباء على مستوى الإمارات والحكومات الإتحادية لتحقيق هدف توصيل الكهرباء إلى كل مكان[7].

[1]- حسان اسحق، المرجع السابق، ص152.

[2]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص152.

[3]- نهضة الوطن للاعلان ش.ذ.م.م، الامارات اولا، المرجع السابق، ص45.

[4]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، ص152، ص153.

[5]- نهضة الوطن للاعلان ش.ذ.م.م، الامارات اولا، المرجع السابق، ص46.

[6]- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص153.

[7]- نهضة الوطن للاعلان ش.ذ.م.م، الامارات اولا، المرجع السابق، ص46.

الخلاصة:

يمكن القول أن دولة الإمارات شهدت تحولًا كبيرًا سريعًا بعد 1971م، ظهر جليًا في القطاع الإقتصادي بمجالاته الثلاثة (الزراعة، الصناعة، الخدمات)، فالزراعة عرفت تقلبات جذرية منها الإيجابية مثل التحديثات والمشاريع التنموية الموجهة لخِدمتها والسلبية مثل نقص اليد العاملة في هذا المجال بعد إكتشاف النفط والتوجه للمجالات الأخرى، أما مجال الصناعة فشهد هو الآخر تطور ملحوظ بزيادة عدد المصانع واليد العاملة فيها خاصة الصناعات النفطية (البترول) وكذا التنويع في الصناعات الأخرى واستغلالها لزيادة الناتج الإجمالي للدولة، بينما عرف المجال الثالث وهو الخدمات نقلة نوعية في جميع نواحيه بدءًا بالتجارة بصنفيها الداخلية والخارجية والتي كانت مقتصرة على السمك واللؤلؤ لتصبح أكثر تنوعا بل وانتقلت لإعادة التصدير، أيضا مجال السياحة الذي أصبح مُتنفسًا اقتصاديا لا غِنى عنه وبه أصبحت الدولة وجهة سياحية عالمية، أما الخدمات الأخرى في الدولة فتمثلت في البنية التحتية المتطورة للدولة إضافة إلى قطاع المواصلات والماء والكهرباء.

الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة(1971_2004م)

المبحث الأول: السكان في دولة الامارات العربية المتحدة (1971_2004م)

المطلب الأول: تطور السكان في دولة الامارات العربية المتحدة

المطلب الثاني: التوزيع السكاني في دولة الامارات العربية المتحدة

المطلب الثالث: التركيبة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: التطور العمراني في دولة الامارات العربية المتحدة. (1971_2004م)

المطلب الأول: تطور المدن الكبرى في دولة الامارات العربية المتحدة

المطلب الثاني: المشاريع السكنية في دولة الامارات العربية المتحدة

المطلب الثالث: محاولات الحفاظ على الهوية المعمارية العربية

المبحث الأول: التطور الديموغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول: تطور السكان في دولة الامارات بعد الاتحاد.

إزداد عدد السكان في د.إ.ع.م خاصة بعد إكتشاف النفط نسبة لزيادة عدد الوافدين من خارج الدولة، بحيث يشير التعداد السكاني الذي أُجري سنة 1968 إلى أن إجمالي عدد السكان في الإمارات السبع بلغ 179.126 نسمة، منهم 64.371 في أبوظبي و58.971في دبي، و 31.668 نسمة في الشارقة 4.246 في عجمان و3.774في أم القيوين، و24.382 في رأس الخيمة و9.724 في الفجيرة[1] هذا قبل قيام الإتحاد، أما بعده شهدت الدولة خلال العقود الثلاث الأولى من قيام الإتحاد نموًا كبيرًا في عدد السكان فحسب الترتيب الذي أُجري لسكان الأقطار العربية سنة 1983 بلغ حجم السكان في الإمارات 1374000نسمة وشكلت نسبته 0.74 % من الوطن العربي، وعلى أساس هذه الإحصائيات صنفت د.إ في المرتبة 125 عالميا، و18 عربيا من نفس السنة[2]، ليرتفع العدد في الدولة من287000 نسمة سنة1971 إلى 4320000 سنة 2004[3]. و من من العوامل المتحكمة في نمو السكان(الزيادة الطبيعية ، الهجرة)

جدول رقم 08: يمثل زيادة عدد المواليد في د.إ.ع.م من سنة1976 الى1995.

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1976	21.394	**1983**	43.419	**1989**	51.903
1977	23.119	**1984**	43.704	**1990**	52.246
1979	31.685	**1985**	44.192	**1991**	49.496
1980	34.774	**1986**	45.460	**1993**	50.197
1981	38.547	**1987**	47.703	**1995**	48.567

المصدر: المركز الوطني للإحصاء– الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء–.

[1]– سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص104

[2]– فتحي محمد أبوعيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص37.

[3]– الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء،

حسب مانلاحظه في الجدول نسب الولادات في زيادة مستمرة في أغلب السنوات نظرًا لتوفر عدة متطلبات منها الأمن والإستقرار وخاصة الرعاية الصحية وتطورالمستشفيات بعد الإتحاد وتحسن الأوضاع المعيشية، مانتج عنه إرتفاع نسبة عقود الزواج ونسب الولادات.

كمثال لتطور السكان نأخذ إمارة ابوظبي ومعدل النمو السكاني لديها وجدنا أن عدد السكان فيها قبل الإتحاد سنة1960 بلغ 19.908 نسمة ، في حين بلغ بعد الإتحاد1.112.716 نسمة وتحديدًا سنة 2000 وهم مزيج بين المواطنين والغير المواطنين[1]، وبالإشارة إلى غير المواطنين في الدولة فقد لعبت الهجرة دور كبير في إرتفاع وإنخفاض أعداد السكان في الدولة نظرًا لأنهم يشكلون نسب كبيرة في الإمارات، حيث إتخذت الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي أبعادها بعد إكتشاف النفط وتضاعف عدد الوافدين من مختلف الجنسيات خاصة في النصف الأول من السبعينات بسبب إرتفاع معدل نمو قوة العمل في هذه الفترة وقيام المشاريع الصناعية والعمرانية الضخمة والتي تتطلب وجود يد عاملة كبيرة[2].

وصلت نسبة هذه الأخيرة 75% من مجموع القوى العاملة بالدولة عام 1975، وإرتفعت إلى 89% عام 1980، وإلى مايزيد عن 92% عام 1982 بينما يساهم السكان الوطنيين بنحو 8% من جملة القوة العاملة ويشارك الآسيويين من غير العرب بنسبة مقدارها66% بينما تبلغ نسبة العمال العرب حوالي 25% ونسبة الجنسيات الأخرى نحو1%[3]، هذا مانتج عنه آثار سلبية كثيرة في مختلف المجالات حيث بدأت الهوية العربية في د.إ في الإنحسار، كذلك ظهورفكرة المساواة في المعاملة والحقوق بين الجاليات الأجنبية والمواطنين الأصليين إضافة الى دخول أنماط سلوكية وعادات وتقاليد متنوعة، حيث سجلت المحاكم في د.إ.ع.م أكبر نسبة من الجرائم والتفسخ الخلقي بين الجاليات الآسيوية مما خلق مجتمعا مستضعفا وغيرمتماسك[4].

1-الوفيات:

تعد الوفيات عنصرًا من عناصر التغير السكاني حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الولادات تسبقها في ذلك، وزيادتها أو نقصانها يتدخل وبشكل كبير في تطور أو تراجع عدد السكان، بالنسبة لدولة الإمارات فقد عرفت الإحصائيات تباين حسب كل إمارة: فإمارة أبوظبي سنة 1986 بلغ عدد وفياتها 389 حالة وفاة بينما

[1]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

[2]- ابتسام عبد الامير حسون، المرجع السابق، ص81.

[3]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص254.

[4]- ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص ص84، 85

إمارة دبي سجلت 299 حالة وفاة، إمارة الشارقة سجلت 140 حالة بينما إمارة عجمان39 حالة، أم القيوين 12 حالة، رأس الخيمة42 حالة، إمارة الفجيرة 66 حالة وفاة، أمّا سنة 2004 تم تسجيل 6123 حالة وفاة في الدولة منهم4372 ذكورًا و1751 إناثًا، منهم المواطنين 2203 حالة وغير المواطنين3920 [1].

2-المهاجرين:

منذ قيام د.إ.ع.م والجهات المختصة تعمل جاهدة على إصدار القوانين المنظمة لشؤون الهجرة والأقامة والعمل، حيث صدر أول قانون إتحادي يحمل رقم 6 لسنة1973 تلته عدة قوانين معجلة له، ويعد أول خطوة خطتها الدولة في طريق تصحيح الوضع السكاني الذي آصابه خلل كبير بسبب الهجرات الوافدة للدولة بشكل غير منتظم، حتى أصبح عددهم يفوق المواطنين الأصليين، حيث تضم الإمارات بين جنباتها أكثر من 200 جنسية أجنبية ما يقارب من87% من عدد السكان، وتختلف نوعية الوافدين الأجانب بين مستثمرين كبارو رؤوس أموال ضخمة ورجال أعمال متوسطي رؤوس الأموال وفنيين وغيرهم من الفئات الأخرى[2].

وصلت نسبة القوى العاملة الأجنبية بالدولة 75% من مجموع القوى العاملة بالدولة عام1975، وإرتفعت إلى89% عام 1980 وإلى مايزيد على92% عام،1982 بينما يساهم السكان الوطنيين بنحو8% من جملة القوة العاملة، ويشارك الآسيويين من غير العرب بنسبة مقدارها66% وبلغت نسبة العمال العرب حوالي 25% ونسبة الجنسيات الأخرى1%، تتركز أغلب القوى العاملة الآسيوية في القطاعات الخدماتية والتوزيعية، في الوقت الذي تتراوح فيه نسبة العاملين في قطاع النفط والصناعة بين 2% الى 3% من مجموع العاملين ما إستمرار تدفق العمال المهاجرين، هذا في ظل غياب القيود المنظمة لإستيراد العمالة فقد إرتفعت أعداد العاملين إلى نسبة تقارب56% من مجموع السكان في كل من السنوات1977-1980[3].

بعد التحول الذي حدث في د.إ.ع.م دخلت تغييرات جديدة في سوق العمل لم تشهده الإمارات سابقا وهو عمل المرأة، حيث إرتفعت نسبة مشاركة المراة الإماراتية في سوق للعمل من 6.9% عام1986 إلى 13% عام1995[4]، كما إنطلق العمل النسائي المؤسسي في د.إ.ع.م في وقت مبكر منذ تأسيسها جمعية نهضة المرأة

[1]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

[2]- المركز الخليجي للتفكير، التركيبة السكانية في الإمارات خلل طبيعي أم استهداف حكومي، ص12.

[3]- ابتسام عبد الامير حسون، المرجع السابق، ص77.

[4]- صالحة سهيل العامري، دور المراة الاماراتية في المشاركة السياسية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب السياسية، جامعة الشرق الأوسط، جويلية، 2013م، ص72.

الظبابية سنة1973 وتوالى عقب ذلك إنشاء الجمعيات النسائية في مختلف إمارات الدولة[1]، حيث بلغت نسبة نصيب المرأة من إجمالي قوة العمل 9.6%حسب سنة1985 و11.7%سنة1995 و14.7%سنة2003 أما سنة2004 فبلغت14.5%[2].

[1]– الكتاب السنوي للامارات، ص70.

[2]– الهيئة الاتخادية للتنافسية والاحصاء.

المطلب الثاني: التوزيع السكاني

بعد أن تعرفنا على التطور الذي عرفته د.إ.ع.م في عدد سكانها، لابد أن نتعرف على التوزيع الذي اتخذه هذا التطور في إمارات الإتحاد وماهي العناصر المتحكمة في هذا التوزيع.

يتوزع السكان في د.إ.ع.م بين المدن والأرياف وبنسب متفاوتة وذلك حسب مدى توفر الظروف المعيشية المناسبة.والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 09: يوضح التوزيع السكاني في د.إ.ع.م من سنة 1975إلى سنة2004. (بالآلاف)

المدينة	1975	1980	1985	1995	2004
أبوظبي	127763	243257	283361	398695	578
الفحيرة	2909	12659	17926	33176	58
دبي	179926	264449	354175	669181	1272
الشارقة	58053	125193	193787	320095	556
عجمان	14351	33651	49108	114395	246
أم القيوين	5642	9652	17926	25952	41
رأس الخيمة	22924	41435	54425	77550	105

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

كما نرى أن مدينة أبوظبي تتصدر قائمة أكثر الإمارات إكتضاضًا للسكان بسبب التحول الذي شهدته الإمارات عامة وإمارة ابوظبي خاصة، من جميع النواحي وبإعتبارها هي عاصمة الدولة فالوفود إليها سواء من المواطنين أو غير المواطنين يكون بأعداد كبيرة، أيضا بسبب موقعها الإستراتيجي الذي تمرعليه التجارة ذلك مايجلب إليها أصحاب الحرف، إضافة إلى البنية التحتية المتطورة ماحوّلها إلى مدينة عصرية في نمط عمائرها وحسن تخطيطها الذي سار على أساس التخصص[1]، لكن هذا التوزيع يشير إلى عدم الإنتظام حيث التركيز الشديد على سواحل الخليج العربي ما أعتُبِر جوابا منطقيا لسيادة الظروف الطبيعية القاسية في الأطراف

[1]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص258.

الجنوبية من أرض الدولة متمثلة في الأراضي الصحراوية والجفاف، مانجم عنها تخلخل عمراني واضح في هذه الأجزاء[1].

يتحكم أيضا في توزيع السكان أعداد المهاجرين الوافدين لد.إ.ع.م الذين يشكلون النسبة الأكبرمن عدد السكان، حيث بلغ عددهم في إمارة ابوظبي 82.8%سنة 1980 من عدد السكان الأصليين وفي إمارة دبي بلغ83.7%، بينما في إمارة الشارقة81.9%، إمارة عجمان70.9%، ووصل العدد في إمارة أم القيوين إلى 52.7%، إمارة رأس الخيمة51%، وإمارة الفجيرة35.1% ليكون مجموع السكان الغير مواطنين الموزعين عبر الإمارات 77.6% من عدد السكان في د.إ من نفس السنة[2].

التوزيع السكاني في الإمارات لايقتصر على المدن(الحضر) فقط، بل حتى الأرياف نالت قسطًا معتبرًا من هذا التوزيع بعد الإتحاد وتمركزوا على النحو التالي:

بلغ عدد سكان الريف في إمارة أبوظبي23920 ألف سنة1975 و نقص العدد إلى574ألف سنة 2004 ، أمّا إمارة دبي فبلغ سكان الأرياف فيها 3261 ألف سنة1975، بينما وصل العدد إلى33 ألف سنة 2004، إمارة الشارقة بلغ عدد سكان الريف 5776 ألف سنة 1975 و39 ألف سنة 2004، إمارة عجمان فبلغ عدد سكان أريافها2339 ألف سنة1975، بينما بلغ12 ألف سنة 2004، إمارة أم القيوين سجلت 1266ألف سنة 1975، و27 الف سنة 2004، أما إمارة رأس الخيمة فحددت سكان أريافها ب20921ألف سنة 1975 و99 ألف سنة2004، وأخيرًا إمارة الفجيرة بلغ عدد سكان أريافها13746 سنة 1975 و68 ألف سنة2004[3].

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن الأعداد في تناقص مستمر منذ السنوات الأولى للإتحاد حتى سنة2004، مايدل على أن سكان الأرياف هاجروا إلى المدن وبالتالي نقص الحرف التقليدية للقبائل العربية القديمة وتفضيل حياة الرفاهية والتطور والقطاعات الخدماتية الأخرى على المهن التقليدية كالزراعة والصيد.

من أهم العوامل أيضًا المتحكمة في توزيع السكان على غرار التطور العمراني، تطورت الدولة في القطاع الصحي تبعا لعملية التنمية الشاملة بحيث أتاحت الدولة للقطاع الصحي الخاص الفرصة للتوسع في بناء المستشفيات مما ساهم في مضاعفة عدد المنشآت الصحية ورفع قدرتها الإستيعابية، بحيث بلغ عدد

[1]– صالح العجيلي، المرجع السابق، ص32.

[2]– إبتسام عبد الأميرحسون، المرجع السابق، ص68.

[3]– الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

المستشفيات في الدولة 16 مستشفى سنة1975 ليصل العدد إلى أكثر من 50 مستشفى سنة1995[1]، وهذه أحد الأسباب التي صرفت السكان عن الأرياف.

عامل آخر وهو التعليم الذي شهد هو أيضا تحولًا بعد الإتحاد، في سنة1971 تم إصدار قانون التعليم الإلزامي في المرحلة الإبتدائية لكل أولاد السكان الأصليين من 6 وحتى12 سنة والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني، وبذلك بلغ عدد المؤسسات التعليمية في البلاد185 مؤسسة لمختلف الإختصاصات سنة1977[2]، أما التعليم العالي منذ اليوم الأول لقيام الإتحاد إهتمت الدولة بالتعليم الجامعي من خلال البعثات الطلابية إلى الخارج سواء في الجامعات العربية أو الأجنبية بإعتباره جزء من تحقيق التنمية في البلاد[3].

[1]– المركز الإتحادي للتنافسية والاحصاء، ص ص38 ،39.

[2]– حسان اسحق، المرجع السابق، ص ص141،140.

[3]– سوسن عادل ناجي، تأريخ التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1971 – 2004، اطروحة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014م، ص21.

المطلب الثالث: التركيبة السكانية

بعد إكتشاف النفط في د.ا.ع.م تغيرت الحياة الإجتماعية في الدولة بالخروج من الحياة القبلية التي تحكمها العادات و التقاليد إلى الحياة الحضرية المدنية، وبتغير طبيعة العيش تبعته التركيبة المجتمعية و فيما يلي سنتعرف على التحولات التي طرأت على دولة الامارات بعد الإتحاد.

التركيب العمري و النوعي للسكان من أهم الدراسات التي تمكن الدولة من معرفة القوة الإنتاجية و الحيوية للدولة كذلك التخطيطات المستقبلية في مختلف المجالات .

1-التركيب العمري:

تكمن أهميته في أنه يساعد على تفسير الكثيرمن العناصر الديموغرافية ودلالة على القوة الإنتاجية للسكان ، وحسب إحصائيات 1975 فقد بلغت نسبة صغار السن دون 15سنة أكثر من28% من إجمالي السكان من نفس السنة، لأن المجتمع القبلي مازال منتشرًا بقوة حيث الإهتمام بحجم الأسرة والزيادة في عدد الأطفال حسب التقاليد السائدة والتي تعتبر من سمات القوة القبلية[1]، وحسب تعداد سنة 1995 فإن الآعمار من 5-9 سنوات بلغ عددهم219291 أما سنة 2004 فقدر عددهم ب379091، بينما الشباب من 20 إلى24 فيقدر عددهم سنة1995 ب 217750 وفي سنة2004 إنتقل العدد إلى391386، كما تشير إحصائيات الكهول من 40_44 سنة 1995 إلى203224 ليرتفع العدد سنة2004 إلى374224، أما فئة الشيخوخة من 75-79 سنة فبلغ عددهم3109 حسب سنة1995 و5031سنة2004[2].

حسب إحصاء سنة 1975 فالمهاجرين يشكلون نسبة75% من مجموع السكان وهذا له اثره على تدرج طبقات الهرم السكاني لأن مجموع الأعمار المذكورة سابقًا هي مزيج بين المواطنين والوافدين[3]، فكانت فئة الشباب صاحبة العدد الأكبر نظرًا لأن أعداد الوافدين معظمهم قادمين للعمل في الدولة.

[1]- أزهار إبراهيم العقاد، الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة مابين 1975-2010، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017م،ص 98.

[2]- الهيئة الإتحادية للتنافسية والاحصاء.

[3]- جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص253.

2-التركيب النوعي:

حسب إحصائيات سنة 1975 فعدد الذكور يشكلون مانسبته 69.3% من مجموع السكان بينما الإناث يشكلون مانسبته30.7% أي أن نسبة النوع بلغت225 ذكرًا مقابل100 أنثى، بينما يشكل الذكور الوافدون 79 والإناث21 من إجمالي عدد السكان الوافدين في نفس السن، وبذلك فإن نسبة النوع إرتفعت إلى357 ذكرًا مقابل100 أنثى، أما المواطنين فقد بلغت نسبة الذكور بينهم 52.1% من إجمالي المواطنين بينما الإناث المواطنات بلغن47.9% ، أي أن نسبة النوع بين المواطنين بلغت109 ذكرا نقابل100 انثى وهو مايشير إلى الإعتدال[1].

حسب إحصائيات سنة 1995 عدد الذكور كان 1606804 بينما عدد الإناث بلغ 804237، أيضا حسب تعداد 2002 بلغ عدد الذكور 2543009 و الإناث1211000، أما سنة2004 فتشير الإحصائيات إلى أن عدد الذكور بلغ 2929000 أما الإناث1391000[2]، هذه الإحصائيات تظهر لنا أن نسبة الذكور في إرتفاع مستمر إذ بلغ نصيبها نحو 70% من مجموع السكان وهذا راجع الى إرتفاع معدلات الهجرة إلى دولة الإمارات من الذكور كعاملة وافدة [3].

[1]- أزهار إبراهيم العقاد، المرجع السابق، ص112.

[2]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

[3]- جودة حسين جودة،المرجع السابق، ص253.

جدول رقم 10: يوضح التركيب النوعي للسكان حسب الإمارة من2002 –2004(بالآلاف).

الامارة	النوع	2002	2004
ابوظبي	ذكور	1047	1199
	اناث	423	497
	جملة	1470	1678
دبي	ذكور	772	903
	اناث	340	403
	جملة	1112	1306
الشارقة	ذكور	382	434
	اناث	217	244
	جملة	599	678
عجمان	ذكور	128	153
	اناث	87	105
	جملة	215	258
ام القيوين	ذكور	35	40
	اناث	24	28
	جملة	59	68
رأس الخيمة	ذكور	110	121
	اناث	77	84
	جملة	187	205
الفجيرة	ذكور	69	79
	اناث	40	48
	جملة	112	127

المصدر: الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء.

كما يشير الجدول فإن نسبة الذكور مرتفعة في جميع الإمارات من سنة 2002إلى 2004 لاسيما الإمارات الثلاث أبوظبي ودبي والشارقة وبأعداد كبيرة، يعود ذلك إلى النهضة العمرانية الكبيرة والأمن والإستقرار اللذان كانا سائدين، إضافة إلى أن مساحة هذه الإمارات هي الأكبر في الدولة وتماشيًا مع العائدات المادية فيها ذلك ماساهم في حدوث نهضة اقتصادية، عمرانية في هذه الإمارات أما الإمارات الأخرى فإن مساحتها الجغرافية صغيرة والعائدات النفطية فيها قليلة فكانت النهضة العمرانية بها متواضعة وفرص العمل فيها أقل من غيرها.

بالنسبة للتعليم في د.إ.ع.م كان ذو صيغة دينية أكثر في الكتاتيب والزوايا، وفي جويلية 1972 صدر قانون أتحادي بوجبه فرضت إلزامية التعليم الإبتدائي إناثاً وذكورًا ابتداءًا من السنة السادسة من العمر قامت الوزارة بمعالجة نظام التعليم ومناهجه وتقديم الخدمات المجانية للطلبة بدفع رواتب شهرية في بعض المدارس المهنية والدينية، إضافة الى تقديم وجبة غذائية كاملة كل يوم وتوفير وسائل النيل والخدمات الصحية والرعاية الإجتماعية[1]

[1]– ابتسام عبد الأمير حسون، المرجع السابق، ص101.

جدول رقم 11: يوضح حالة السكان في الإمارات من 10 سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	1975	1980	1985	1995
أمي	191153	256343	273646	392381
يقرأ ويكتب	118754	181763	260124	337757
إبتدائي	34655	98453	120411	343817
اعدادي	28682	82408	122847	317095
ثانوي	40111	109937	142656	315516
فوق ثانوي ودون الجامعي	4813	20876	33459	64925
مستوى جامعي	17556	52390	74952	188839
مابعد التدرج	1227	4481	6919	14513
غير مبين	757	58	294	3858
العدد الاجمالي	437708	806709	1035308	1978701

المصدر: الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء.

أما فينا يتعلق بالوافدين فقد بلغت نسبة الأمية للذكور عام1985 نحو28.7 من إجمالي الذكور الوافدين، وإنخفضت إلى23% عام1995، بينما الإناث فبلغت نسبتهم18.7% عام1985 وإنخفضت إلى 13.6% عام1995، والحاصلين على شهادة الثانوية من الذكور بلغت 5.9%عام 1985 ثم إرتفعت إلى14.5% سنة1995، بالنسبة للإناث أرتفعت قليلًا في سنة 1985 بلغت 20.7% وإرتفعت عام1995 إلى 21.1%[1].

3-الحالة الزواجية:

سجلت د.إ.ع.م نموًا ملحوظا في عقود الزواج مع بداياتها حيث كانت عام 1980 تبلغ 3.098 وعام1990 زادت ب3.804 في حين وصلت عام2000 إلى 8.970 محققةً نسبة 5.5%[2]، وقد بلغت نسبة السكان الأصليين من هم في سن الزواج سنة 1995 حوالي41.5% أما نسبة المتزوجين فبلغت52.1% ، بينما بلغت

[1]- أزهار إبراهيم العقاد، المرجع السابق، ص134.

[2]- المركز الاتخادي للتنافسية والاحصاء، ص37.

نسبة الأرامل4.3% ونسبة المطلقين فوصلت إلى1.6% و نسبة عقود القران فكانت0.4%، أما نسبة الوافدين من السكان حسب عام1995 فبلغت نسبة الذكور المتزوجين78% بينما الإناث22%، وفي فئة غير المتزوحين بلغت نسبة الذكور74% ونسبة الإناث26%[1].

في ظل التطورات التي حدثت تعرض المجتمع الإماراتي إلى بعض التحولات في العلاقات الإجتماعية الأسرية إذ برزت ظاهرة جديدة تمثلت في أن البعض أصبح بختار زوجته من جنسيات مختلفة هروبا من غلاء المهور وتشدد أسرة الزوجة، هذا الزواج شمل زواج كبار السن من أجنبيات وحتى زواج الطلبة والمبعوثين إلى الخارج من أجنبيات وإنبهارهم بالفروقات الشاسعة خاصة بالعلاقات الإجتماعية المتحررة التي لاتضبطها سوى القوانين الوضعية[2].

[1]– أزهار إبراهيم العقاد، المرجع السابق، ص122.

[2]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص161.

المبحث الثاني: التطور العمراني في دولة الامارات العربية المتحدة

منذ تأسيسها حققت دولة الإمارات تطورًا عمرانيًا كبيرًا جعلها من أبرز الدول الحديثة عالمًا، جاء هذا التطور مدفوعا بالإستثمار في البنية التحتية والمشاريع العمرانية الكبرى بعد إكتشاف النفط، مع الحرص على المزج بين التصاميم الحديثة والعناصر المعمارية التقليدية لتعزيز الهوية الوطنية.

المطلب الأول: ظهور المدن الكبرى في الإمارات

1-مدينة الشارقة:

عاصمة المدينة وفيها مقر الحاكم، تقع على ساحل الخليج العربي، تميزت بتاريخها العريق وثقافتها الغنية حتى قبل الإتحاد، تتبعها عدداً من المدن وأهمها مدينة خورفكان(وهي أكبر مدينة تابعة للإمارة ومركز إقتصادي هام) ومدينة كلباء(معروفة بحصونها القديمة ومتحفها الفريد)، دبا الحصن(وهي مجموعة من ثلاث حواظر ساحلية تتبع أحداها لإمارة الشارقة)، الذيذ(ثالث أكبر مدن الشارقة[1])

تطورت إمارة الشارقة كغيرها من الإمارات بعد الإتحاد خاصة بعد النمو الاقتصادي الذي شهدته الدولة في جميع المجالات، حيث أُنجزت في الإمارة عدة مشاريع جعلتها رائدة إقتصاديا مثل: رفع الأوحال من البحر وإصلاح الأراضي وإنشاء مجمع للإسمنت بطاقة 250 ألف طن في السنة، إضافة إلى بناء العديد من الموانئ لتوسيع التجارة والإتصال الداخلي والخارجي[2]، أيضًا التوسع العمراني الكبيرالذي عرفته المنطقة قبل وبعد الإتحاد والإنتقال من نمط حياة بدوي قبلي إلى نمط حضري مدني، في رواية أول منزل يصف أحد الرواة ضياعه المتكرر إلى مقر حكومته ومسكنه في ضاحية الرملة بالشارقة[3].

هذا التطور بالنسبة لعدد كبير من الإمارتيين بمثابة عزلة عن الحضارة العربية وعن التراث الإجتماعي الإماراتي واصفينها بأنها غير أصلية ولاتستمد روحها من التاريخ والمجتمع الإماراتي بل هي صورة طبق الأصل من عمارة الغرب حسب ماورد في كتاب أول منزل من المؤرخ عبد الله علي الطابور[4].

---

[1]- البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة.

[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص219.

[3] Maclean Matthew, suburbanization,national space and Place,and the Geography of Heritage in the UAE. Journal of Arabain studies, 2017, p 165.

[4] Maclean Matthew,p167.

شمل هذا التطور الجانب العلمي والثقافي إذ زادت عدد المدارس والثانويات في الإمارة وأصبح التعليم متاح للبنين والبنات، ليصل عام 1997 وتم فيه تأسيس جامعة الشارقة من قبل الشيخ " سلطان بن محمد القاسمي"– حاكم إمارة الشارقة– وقامت على أسس الثقافة العربية والتراث العربي الإسلامي[1]، في المجال الثقافي تم إنشاء دائرة للثقافة والإرشاد بمرسوم أميري صدر في30 أفريل1971 للإهتمام بالإختصاصات الثقافية والرياضية والفنية والإعلامية، وفي ماي1975 تم إفتتاح مركز ثقافي والعديد من المؤسسات الثقافية(مكتبات، مراكز للتوثيق، مسارح، صالات للمعارض الفنية، متاحف)[2]، وفي الأخير سنة1998 جاءت هذه المجهودات بتتويج للإمارة بلقب" العاصمة الثقافية للعالم العربي" من قبل منظمة اليونسكو[3].

إقتصاديًا شهدت الإمارة تحولا جذريًا في المنشآت الصناعية والحركة التجارية بحيث عرفت كل إمارة بمنطقتها الحرة*، لذلك تعتبر المنطقة الحرة بمطار الشارقة من أولى الوجهات التجارية والأستثمارية في المنطقة إذ تمتلك بنية تحتية حديثة وتقوم بتقديم مرافق متنوعة لتلبية جميع أنواع الأعمال، كما يتيح موقعها الإستراتيجي المجاور لمطار الشارقة الدولي وقربها من الموانئ والمطارات مزايا مهمة للشركات[4].

2- مدينة دبي:

يعتبر تطور الخدمات العامة المؤشر الحقيقي لتطور المجتمعات فاذا ماساءت الخدمات العامة فانها تعطي دليلاً على أن مؤشر التنمية يعاني من خلل ما، فقد مر تاريخ الخدمات العامة في دبي بمراحل عديدة عكست التطور الإجتماعي والإقتصادي للمدينة ثم الأمارة، من قرية صغيرة يسكنها الصيادون إلى مدينة مزدهرة وأكبر مركز تجاري لإعادة التصدير في المشرق العربي[5]، وبسبب موقعها الإستراتيجي وإمكانياتها الطبيعية وحتى البشرية أصبحت دبي العاصمة الإقتصادية لد.إ.ع.م بسبب عدم إعتمادها على الإيرادات النفط بشكل أساسي

[1]– جامعة الشارقة، كتيب الوسائط الاعلامية.

[2]– سالم الطنيجي، الرؤية للثقافية لدى الضيخ سلطان بن محمد القاسمي واثرها على الحراك الثقافي– إمارة الشارقة– دولة الامارات العربية المتحدة،**حولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالزقازيق**، العدد السابع، 2017، ص ص 3371.3373

[3]– البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

*المنطقة الحرة: هي عبارة مساحة جغرافية من اقليم الدولة المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة ويتم تحديدها على المنافذ البحرية او البرية او الجوية للدولة او بجوارها، ويجري تنظيم الانشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية تهدف لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية اليها وتحقيق اهداف اخرى للدولة المضيفة. (أنظر: محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت(لبنان)، 2007، ص28)

[4]– وزارة الإقتصاد، المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي.

[5]– فاطمة حسن الصايغ، المراحل التاريخة لحركة التطور في امارة دبي (1902–1971)،**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد95، ص73.

على عكس باقي دول الخليج العربي، يعتمد إقتصاد دبي على التجارة والعقارات والخدمات المالية والسياحية مما جلب لها نهضة اقتصادية وعمرانية كبيرة أكسبتها شهرة عالمية[1].

من أهم مناطق دبي الحرة" منطقة حبل علي" التي أُنشات سنة 1980 والتي عَرفت حركة تجارية واسعة أُطلق عليها بسبب التسهيلات والحرية التجارية فيها لقب(جنة الأسواق الحرة في العالم) الأمر الذي تحولت معه الإمارة إلى مركز تجاري هام يتم التصدير منه إلى أكثر من 120 دولة [2].

شهدت إمارة دبي نموًا حضريًا هائلًا أصبحت من خلاله أشهر المراكز الدولية، فمنذ بداية التسعينات قامت الإمارة بتنفيذ مشاريع ضخمة للغاية وفقًا لخطة تنمية حضرية ماسمح بإنشاء العديد من المشاريع العقارية وتعزيز قطاع الأعمار[3]، كما عرفت الإمارة تغييرًا وتطورًا لم تشهده سابقًا في المجال السياحي حيث أصبحت وجهة عالمية للزوار بإطلاقها لمشاريع متتالية من مهرجانات ومعارض ومسابقات وتحف عمرانية إغرائية أبرزها "فندق هيدروبوليس" سنة 2003، الأول من نوعه على مستوى العالم وهو فندق تحت الماء مقابل شاطئ الجميرا[4].

3- مدينة ابوظبي:

وهي عاصمة الدولة وأكبر إمارة فيها، عرفت الإمارة تطورو تغيير ظهر جليا بين أبوظبي المشيخة وأبو ظبي الإمارة في جميع النواحي، حيث كان حاكمها ورئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مُركزًا على المشاريع التي ستقام في الإمارة بعد أن إتحدت الإمارات في دولة واحدة.

شملت المشاريع الجانب الصناعي بإحداث نهضة صناعية عمرانية (مصانع للإسمنت، الزيوت، الألبان)، أما الجانب التعليمي فقد تم إنشاء مدارس في مختلف المستويات وفي المجال أيضا الصحي والخدماتي ، وهذا مايوحي على الإهتمام بالتنمية البشرية والإجتماعية وجعلها في مقدمة الأولويات ما إنعكس بشكل مباشرعلى تطور القطاعات الأخرى وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع[5].

[1]- سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص172.

[2] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات، المرجع السابق، ص16.

[3]- مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، التخطيط العمراني في دولة الامارات العربية المتحدة ورأس الخيمة، صحيفة حقائق، ص 2.

[4]- سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص161.

[5]- مركز الاحصاء، التطورات التنموية في امارة ابوظبي عبر المسار الزمني(1960_2010).

عرفت إمارة أبوظبي مجموعة من الخطط والإستراتيجيات التي رسمت دورًا متعاظمًا للإستثمارات المحلية والأجنبية في مشاريع التنمية[1]، كما شمل هذا التطور إحداث مشاريع عملاقة للبنية التحتية(طرق سريعة، مطارات، موانئ، سكك حديدية)، ومشاريع سكنية للمواطنين- برنامج الشيخ زايد للإسكان- وإنشاء مدارس وعيادات ومستشفيات وغيرها من الخدمات الأساسية كتحسين قطاع المياه والكهرباء والصرف الصحي وإحداث نظام نفل فعّال لخدمة المجتمع والإقتصاد[2].

[1]- مركز الاحصاء، ابوظبي في نصف قرن. المرجع السابق.

[2]- حكومة ابوظبي، خطة دبي، ص51.

المطلب الثاني: التوسع في المشاريع السكنية في د.إ.ع.م.

منذ قيام الاتحاد سنة1971، لاقت المشاريع السكنية في الدولة اهتماما وتطورا ملحوظا من قبل الدولة، بتوفيرمساكن تلبي احتياجات المواطنين وتواكب النمو السكاني المتزايد والتماشي مع التنمية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

من أجل الإرتقاء بالمجتمع الإماراتي أصدرت الدولة بعد الإتحاد قوانين وتشريعات لتنظيم قطاع الإسكان لتوفير الأمن والإستقرارو القانون الإتحادي رقم(9) لعام 1973 جاء داعما لذلك، وبموجب هذا القانون تقوم الدولة بإنشاء المساكن الشعبية وتخصيصها لإسكان اسر المواطنين في الإمارات[1]من قبل وزارة الأشغال وتوفير مساكن حكومية مجانية للمواطنين الذين تتوافر لديهم أراضي أو من لديهم سكن ويريدون إدخال إضافات أو إنجازات أوتحسينات عليه، إضافة إلى القروض السكنية طويلة الأجل دون فوائد.

صدر عام 1976 قرار ببناء إضافات جديدة على مساكن الأهالي في المدن القديمة وتراوحت قيمة هذه الإضافات بين30 و60 ألف درهم لبناء غرف ومرافق أخرى، وعندما إزدحمت المدن القديمة قامت البلديات بتخطيط مناطق جديدة على أسس حديثة وذلك لمنح الأسر أراضي في هذه المناطق وأصبحت المنح السكنية 132 ألف درهم للأسر التي يكون عدد أفرادها 5 أفراد[2].

تعتبر هذه المشاريع إمتدادًا للوظيفة الإجتماعية للدولة في المجتمع وقضية توفير المساكن لأبناء الشعب تؤثر بفاعلية كبيرة في الوضع الإجتماعي ككل من حيث إنتقاله إلى مرحلة التحضر[3].

أبرز المشاريع السكنية هو برنامج الشيخ زايد الذي صدر عام 1999 بإنشاء برنامج للإسكان بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين إلتزاما بإستمرار الرعاية الإجتماعية الشاملة، وقد شكل هذا البرنامج إضافة لجهود الدولة في مجال الإسكان والتخطيط العمراني بحيث تقوم فكرته على تخصيص الحكومة 640 مليون درهم أو أكثر سنويا لتمويل مشاريع الإسكان للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والذين يقل متوسط دخلهم الشهري عن

[1]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مشاريع الاسكان، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان(2015)، السنة الحادية عشر، ص139.

[2]– احمد عبد الكريم سليمان، التيسير السكني كآلية للتنمية الإسكانية المستجامة في الوطن العربي، **مجلة التكامل الاقتصادي**،المجلد06، العدد03، (سبتمبر2018)، ص6.

[3]– محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، النرجع السابق، ص151.

10 آلاف درهم ، فيقدم لهم البرنامج قروضًا للإسكان في حدود500 ألف درهم وتسترد خلال 25 سنة بدون فوائد[1].

تقوم الدولة الإتحادية بتشييد حوالي 2500 منزل في العام تتوزع بنسب مختلفة على مجموع الإمارات [2]، حيث وصلت المساحات الممنوحة إلى حوالي 900 متر² لكل مواطن في إمارة رأس الخيمة، بالنسبة للمغتربين فالقطاع الخاص هو الجهة المسؤولة عن توفير المساكن لهم حيث اشارت التقديرات التي أجريت عام 2002 إلى أنه تم تشييد 9200 مسكن لهم[3].

[1]– نوزاد عبد الرحمان الهيتي، المرجع السابق، ص139.

[2]– مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، التخطيط العمراني في دولة الامارات العربية المتحدة وراس الخيمة، صحيفة حقائق،ص5.

[3]– الامارات العربية المتحدة وزارة الثقابة وتنمية المعرفة، لائحة توجيهية في مبادئ اعمال الحفاظ على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية، (اكتوبر2016)، ص10.

المطلب الثالث: محاولات الحفاظ على الهوية المعمارية العربية

شهدت دولة الإمارات بين عامي 1971–2004 تطورا عمرانيًا متسارعًا نتج عنه تغييرات كبيرة في المشهد العمراني، وفي ظل هذا التطور برزت جهود واضحة للحفاظ على الهوية المعمارية المحلية وإبراز الطابع الإماراتي .

رغم التطور الذي وصلت إليه دولة الإمارات في الجانب العمراني ووصف إمارة دبي بالعجائب السبع، إلاّ أنّ الدولة لم تهمل الجانب المعماري القديم ومدى أهميته في الجانب التاريخي الثقافي للدولة، حيث تُشكل الإمارات تناغم وتمازج بين المعمار القديم والعمارة الحديثة، فحينما تُحفظ المباني الطينية التقليدية ترتفع ناطحات السحاب الواقفة إلى جوارها مايثبت أنه ليس هناك تعارض بين الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته ومواكبة النهضة العمرانية الحديثة[1].

أبرز الآليات التي تستخدم في مجال الحفاظ على الهوية المعمارية هي تقنية الترميم للحفاظ على اللمسة التقليدية والعناصر التجميلية في المباني القديمة وإستخدام نفس المواد (أحجار، نقوشات، طين)[2] مثل ترميم برج الطلاع بإمارة الشارقة، إذ تهتم بالجانب التراثي المعماري في الإمارة" معهد الشارقة للتراث"، هذا وهو برج دفاعي يقع في الخان ويطل على شبه جزيرة الخان التي كانت مجتمعا سكنيا يعتمد إقتصاديا على صيد الأسماك وإستخراج اللؤلؤ، بُني هذا البرج من حجارة مرجانية وحجارة بحرية صدفية[3]، ومن المجلات التي تهتم بهذا المجال نذكر مجلة الموروث التي تصدر عن معهد الشارقة للتراث أيضا مجلة مراود وهي مجلة دورية تَصدر من نفس المعهد، كذلك مجلة التراث الصادرة عن نادي تراث الإمارات.

إمارة أبوظبي أيضا التي عُرفت بمدينة الثقافة ، والتي تجمع بين الأصالة والحداثة في تفاصيلها المعمارية في المساجد بالخطوط والطراز العربي الأصيل أيضا بناء القرى التراثية والحفاظ عليها، وهذا ماصرحت به الجهات الحكومية الإماراتية "دائرة الثقافة والسياحة" بأن هذه العمليات تدخل ضمن أجراءاتها للحفاظ على التراث الإماراتي وإرازه وخلق الوعي به أيضا[4]، وأهم المجلّات التي تكتب عن التراث المعماري: مجلة تراثنا التي تصدر

[1]– الامارات العربية المتحدة وزارة الثقابة وتنمية المعرفة، لائحة توجيهية في مبادئ أعمال الحفاظ على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية، (اكتوبر 2016)، ص10

[2]– حمد بن محمد صراي، شيخة علي الشيحي، دور المواءمة البيئية في منهجية المحافظة في العمارة التقليدية في بلدة راس الخيمة القديمة، ص259.

[3]– الامارات العربية المتحدة وزارة الثقابة وتنمية المعرفة، لائحة توجيهية في مبادئ اعمال الحفاظ على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية، ص28.

[4]– سنى سامي الخطيب، العمارة اداة للقوة الناعمة " الامارات العربية المتحدة نموذجا"،**المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد11، العدد01، جانفي2022، ص9.

عن دائرة الثقافة والسياحة، مجلة روح المكان التي نشرتها دائرة الثقافة والسياحة ضمن مبادرات الحفاظ على التراث، نشرات مشروع قصر الحصن التي تتضمن أبحاثا ومقالات توثق عمليات الترميم.

الهوية المعمارية تمثل جزءًا لايتجزأ من الهوية الثقافية والتاريخية الداخلية، وتوثيقه والحفاظ عليه يعزز الحس والفخر الوطني ويعمق الشعوربالإنتماء والتقدير للماضي[1]، في الجانب التعليمي أيضا كان هناك تركيز على تنمية الحس التراثي المعماري بالمناطق التاريخية وترسيخ الهوية العمارية لبناء مستقبل يحافظ على التوازن المنشود بين مظاهر الحداثة والحفاظ على التراث الثقافي من خلال توسيع المقررات التي تُدرّس عن المناهج والطرق المختلفة للتعامل مع المدن التاريخية وحتى طرق ترميم هذه المباني[2]

بالنسبة للمزاوجة بين الحداثة والأصالة في العمران الإمارتي نجد فندق " برج العرب" الذي بني على شكل شراع سفينة وهناك شعلة من المياه المتدفقة عند المدخل نسبة إلى مهنة أهل الإمارات قديما وهي الصيد والتجارة حيث يجمع بين المعمارين العربي الإسلامي والغربي إذ تظهر فنون العمارة الإسلامية في صحن الدار الذي يرتبط بفناء المسجد والصروح، وأيضا الديكورات الشرقية من الأعمدة الذهبية التي ترمينا إلى قصور السلاطين العربية في الروايات الخالدة، إضافة إلى إستخدام البراجيل في المعمار الإماراتي كدليل على الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة البدوية البرية ورمز للتراث الوطني[3].

[1]– حكومة الامارات العربية المتحدة، السياسة الوطنبة للحفاظ على التراث المعماري الحديث لدولة الامارات العربية المتحدة.http

[2]– الامارات العربية المتحدة وزارة الثقابة وتنمية المعرفة، لائحة توجيهية في مبادئ اعمال الحفاظ على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية، ص66.

[3] Maclean Matthew,P172.

الخلاصة:

مما سبق نجد أن التحولات الإجتماعية التي عرفتها دولة الإمارات بعد 1971م متباينة بين النافع والضار، حيث ازداد عدد سكان الإمارات بنسبة كبيرة وهذا أمر طبيعي تبعًا لوجود الراحة والظروف المعيشية الملائمة حتى توزيعهم فأكيد سيتبع المناطق التي تتوفر فيها تلك الظروف والمؤهلات، لكن هذا التطور أهم نقطة سلبية فيه هو نقصان أعداد المواطنين الأصليين في الدولة لأقل من الثلث مقارنة مع الأجانب في الدولة وهذا بسبب العمالة والوافدة التي أثرت على المجتمع الإماراتي بل منهم مناطق فقدت حتى هويتها العربية، أمّا بالنسبة للعمران في الدولة فعرف تشييدًا هائلًا لمدن حضرية ذات بنية تحتية ممتازة، وأهم ماعُرفت به الإمارات ناطحات السحاب التي أصبحت معلمًا يميز الدولة عن غيرها، لكن هذا لايعني الإستغناء عن التراث القديم هو أيضًا بُذلت جهود للحفاظ عليه والتشهير به.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد أسفرت دراستي لموضوع التحولات الإقتصادية والإجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة(1971_2004)، عن مجموعة من النتائج المستخلصة منها:

– تتمتع د.إ.ع.م بخصائص جغرافية وبشرية وإستراتيجية شكلت نقطة قوة وضعف لها في الوقت نفسه، من جهة لأنها أحد الدعائم الإقتصادية والإجتماعية لها ومن جهة أخرى أُعتبرت أحد أسباب السيطرة عليها.

– مرّت د.إ.ع.م بفترة خضعت فيها للسيطرة البريطانية التي كانت تعمل على نهب ثرواتها خاصة بعد الإكتشافات النفطية فيها، لكن بعد الوعي الإماراتي أصبحت فكرة تأسيس دولة شاملة موحدة للأرض والشعب الإماراتي أهم الأولويات.

– خاضت الإمارات عدة تجارب وحدوية منذ القدم لكنها فشلت كلها، لتُتوج آخر هذه المبادرات بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971م تحت رئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والتي تضم ست إمارات في البداية(أبوظبي، دبي، الفجيرة، أم القيوين، الشارقةظ عجمان) لتنظم بعد ذلك إمارة رأس الخيمة وتصبح الدولة مُشكلة من سبع إمارات.

– مسّ التحول الإقتصادي في دولة الإمارات كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بشكل كبير أين لاحظنا التحول بعد أن كانت الدولة تعتمد على إقتصاد بدائي (الزراعة والصيد) إلى إقتصاد نفطي متطور، ثم إلى مرحلة أكثر تنوعًا أين إعتمدت فيها على تحديث البنية التحتية وتوسيع القطاعات الصناعية والخدماتية، كما توجهت الدولة تدريجيًا نحو إقتصاد مابعد النفط ومحاولات بناء قاعدة إنتاجية متنوعة.

– ركزت د.إ.ع.م على السياحة والترفيه والعقار والخدمات التجارية، بدل الإعتماد الكلي على القطاعات الإستخراجية (كالنفط والغاز)، هذا الخيار كان مدروس من قبل الدولة ومبني على أهمية التنويع الإقتصادي وضمان الإستدامة في ظل تقلبات أسعار الطاقة ونضوب الموارد الطبيعية على المدى الطويل، لأن هذا من بين أهداف الدولة وهو خلق مشروع لصناعة صورة لدولة حديثة، جاذبة، ومتصالحة مع العولمة، تمزج بين المال والتكنولوجيا والترفيه، وتستورد نماذج عمرانية عالمية وتحاكيها على أرض الواقع.

– لكن وسط هذا السباق نحو الحداثة برزت مفارقات عميقة: كيف يمكن لدولة أغلبية سكانها من غير المواطنين أن تحافظ على توازنها الإجتماعي؟ كيف يمكن أن تبرز هوية وطنية جامعة في ظل تنوع ثقافي شديد وغلبة

الطابع الأجنبي على الحياة اليومية؟ وهل يمكن للحداثة، كما تم تصورها في الإمارات أن تتعايش بسلام مع العادات والتقاليد التي كانت تشكل عماد المجتمع المحلي سابقا؟.

– بالنسبة للتحولات الإجتماعية التي صاحبت هذا النمو الإقتصادي المتسارع، فقد شهدت الدولة نمًوًا سكانيًا غير مسبوق نتيجة للزيادة الطبيعية وخاصة لتدفق اليد العاملة الأجنبية مما أدّى إلى حدوث تغييرات جذرية في التركيبة السكانية والبنية المجتمعية و أصبح مجتمع مختلط بل تكاد الهوية واللغة العربية تكون مفقودة فيه، تلاشي العادات المحلية، هذا بسبب كثافة الوجود الأجنبي مازاد من صعوبة الحفاظ على هوية وطنية محلية وطغيان الثقافة الغربية في الإعلام ونمط الحياة أدى إلى خلق نوع من التغريب عن البيئة الإجتماعية الأصلية.

– من الناحية العمرانية العمارات الشاهقة والجزر الإصناعية التي تُظهر تطورًا مبهرًا من حيث الشكل، لكنها تثير تساؤلات بيئية وإجتماعية عميقة: هل تناسب هذه المشاريع المناخ الصحراوي؟ هل تأخذ بعين الإعتبار الثقافة المخلية في التصميم؟ هل يعيش الناس فيها حياة طبيعية منسجمة مع بيئتهم وتاريخهم؟ أم أن الأمر يقتصر على الإنبهار الخاجي والتسويق السياحي.

– بذلت الدولة جهودًا للمحافظة على الهوية المعمارية الوطنية والثقافية وسط هذا الزخم من التغيرات من خلال التشهير والكتابة عليها بُغية التعريف بها، أيضا إقامة مهرجانات للتعريف بالثقافة العربية، هذه المشاريع الضخمة في الإمارات تمثل نموذجاً للتقدم التقني والمعماري، لكنها غالباً لاتتناسب مع المناخ الصحراوي ولا مع النسيج الإجتماعي التقليدي، فالبناء الأفقي الواسع والعمارات الزجاجية تحتاج تبريد عالي وتستهلك طاقة كبيرة، مما يطرح مشاكل بيئية إضافة إلى غياب المراعاة للخصوصية الثقافية العربية وحتى الإسلامية في بعض التصاميم العمرانية مثل البيوت المفتوحة على الشارع، والعمارات المتداخلة في بعضها البعض تقليداً للمدن الغربية، ما لايناسب المجتمع المحافظ.

– وفي الأخير إن المتأمل في هذه التجربة يجد أن د.إ.ع.م اِستطاعت في فترة قصيرة أن تحقق قفزات نوعية في مجالات متعددة، عبر توظيف ناجح لمواردها الطبيعية والبشرية والإنفتاح على العالم للإستفادة من خِبراته مع وجود تخطيط تنموي ناجح، مع ذلك فإن هذه التجربة وهذه التحولات لم تكن خالية من التحديات لاسيما فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الحداثة والمحافظة وبين التوسع الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي وبين التعدد الثقافي والحفاظ على الهوية العربية.

الملاحق

الملحق رقم: 01 خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة[1]

[1]–تونكل، متاح على الرابط[https://www.twinkl.com.bh/resource/khrytt-dwlt-alamarat-alrbyt-almthdt-ar-ss-1730711404]، تم الإطلاع عليه في 15أفريل2025، 11:20)

الملحق رقم:02 الحياة في الإمارات قبل الإتحاد[1]

[1] خالد مبارك للقاسمي، المرجع السابق، ص305.

الملحق رقم 03: صورة أول رئيس ومؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة – الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان–[1]

[1] موقع وكالة أنباء الإمارات، متاح على الرابط [https://www.wam.ae/ar/details/1395302685253] (تم الإطلاع عليه في 3ماي 2025، 11:30)

الملحق رقم 04 : الحقول النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة[1]

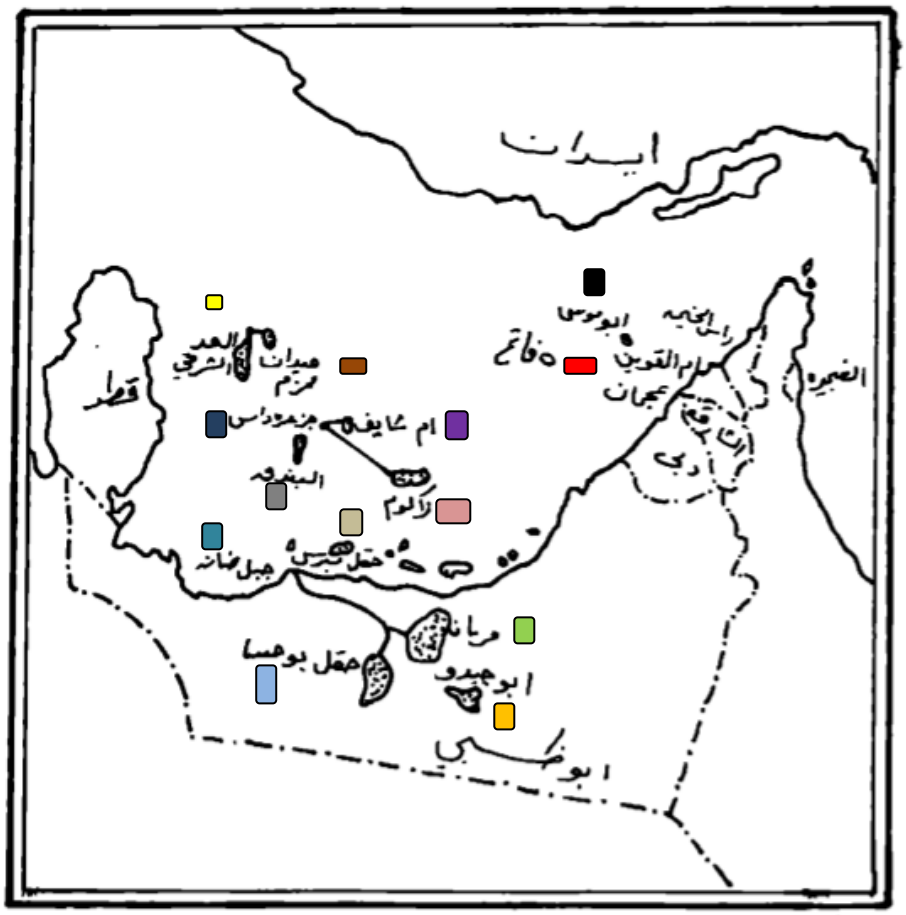

حقل برس

حقل أم الشيف — جزيرة مرداس

حقل زاكوم — حقل البندق

حقل أبوموسى — حقل ابو جيدو

حقل فاتح — جبل ضانة

حقل مربان — حقل العد الشرقي

حقل بوحسا — ميدان محزم

[1] أزهر السماك وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، المرجع السابق، ص221.

الملحق رقم 05: فندق برج العرب بإمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة[1]

[1] موقع شركة الماجد للعقارات ذ.م.م.[متاح على الرابط https://www.almajidproperty.com/ar/blogs/activities-to-do-in-uae-burj-al-arab] (تم الإطلاع عليه في 1 ماي 2025، 11:28) موقع مركز الإتحاد للأخبار، [متاح على الرابط https://www.aletihad.ae/news] (تم الإطلاع عليه في 1 ماي 2025، 13:35)

الملحق رقم06: التطور العمراني في الإمارات بعد الإتحاد[1]

[1]– موقع العين الإخبارية، [متاح على الرابط https://al-ain.com/article/uae-dubai-dxb-culture-traditions] (تم الإطلاع عليه في 27ماي 2025، 13:35)

قائمة

المصادر

والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1.أحمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط2، 1998.

2.محمد حسن العيدروس، الحدود العربية–العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 1422هـ/2002م

3.محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، 1422هـ/2002م.

4.محمد حسن العبدروس، دراسات في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث _ القاهرة_ 1429هـ/2008م.

5.إيهاب عمر، الخليج البريطاني، جار الكتب للنشر والتوزيع_ القاهرة_ 2008.

6.ر.ف.كليكوفسكي،ف ا لوتسكيفيتش، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان اسحق، دار ميسل، 1979م

7.جودة حسين جودة، شبه الجزيرة العربية، دار المعرفة الجامعية_ الاسكندرية_، 1988.

8.ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، ترجمة بمكتب أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن محمد آل ثاني، ج.7.

9.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دار الفكر العربي _ القاهرة_

10.حماد بن عبد الله الخاطري، أوثق المعايير في نسب بني ياس والمناصير، مركز الوثائق والبحوث_ابوظبي_ 1428هـ/2007م.

11.حماد بن عبد الله المهيري، إمارة بني ياس، مبادرات طابة، 2019.

12.خالد صالح موسى ملكاوي، قبيلة العوامر بين الماضي والحاضر، 1436هـ/2015م.

13.خالد بن مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات_ لبنان_1429هـ/2009م.

14.راشد عبد الله نعيمي، زايد من مدينة العين الى رئاسة الاتحاد، نوفمبر 2001م.

15.ر.ف.كلوفسكي،ف ا لوتسكيفيتش، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان اسحق، دار ميسل، 1979م.

16.س.ب.مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد امين عبد الله، وزارة الثقافة والفنون_ عمان_ ط2، 1437هـ،2016 م.

17.سمير ذياب سبيتان،الامارات شعب–تاريخ– اقتصاد– حضارة، الجناجرية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2012م.

18.عبد الرحمان حميدة، جغرافية الوطن العربي، دار الفكرالمعاصر، بيروت(لبنان)،1997م.

19.عبد الفتاح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الدبمقراطية وآفاقها الاشتراكية، دار الفرابي،_ بيروت_، ماي 1979.

20.عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون _الدوحة _.2008

21.عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات،2014، ص37.

22.عبد المنعم عبد الوهاب واخرون، جغرافية االنفط والطاقة _ العراق_ 1981.

23.فتحي محمد أبوعيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

24.محمد صالح العجيلي دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية_أبوظبي_ العدد–45–.2000

25.محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقيقية، بيروت(لبنان)، 2007.

26.نافع ناصر القصاب واخرون، الجغرافية السياسية.

27.الكتاب السنوي لد.ا.ع.م 2018، المجلس الوطني للإعلام.

المقالات:

1.أحمد الكواز، هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت.

2.أحمد سيفارراشد النقبي، عماد أبو العنين، تاريخ السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة(أبوظبي، دبي، الشارقة أنموذجا) منذ عام 1971 وحتى 2021، **مجلة وقائع تاريخية**، العدد 37، جويلية 2022م.

3.ألاء عبد الكاظم جبار، الجذور التاريخية لنشاة دولة الامارات العربية المتحدة(1945_1971م)، **مجلة اهل البيت**، العدد20.

4.أحمد عبد الكريم سليمان، التيسير السكني كآلية للتنمية الاسكانية المستجامة في الوطن العربي، **مجلة التكامل الاقتصادي**،المجلد06، العدد03، (سبتمبر2018).

5.أحمد يونس زويد الشجعمي، ايهاب حسين علي العجيلي، الدور البربطاني في إمارات الساحل العماني (1892_1939م)، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، جامعة بابل، العدد20، أفريل 2015م

6.جعفر أصغرعباس، الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام إتحاد الامارات العربية(1968_1971م)، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية**، العدد5، المجلد15، جوان2008.

7.جامعة الشارقة، كتيب الوسائط الاعلامية.

8.جوينتي ماتيرا، زايد من التحدي الى الإتحاد، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

9.حسن زغيم حسيم، العلاقات الإقتصادية- الايرانية(1945_1988م)، **مجلة كلية التربوية الأسا سية،** العدد100، المجلد24، 2018.

10.دراسة عن الإنتاج الغذائي في أبوظبي مساهمات القطاع الخاص وآفاق المستقبل، إدارة الإستشارات والدراسات الاقتصادية قطاع الابتكار وتطوير الأعمال، غرفة ابوظبي، 2020.

11.سالم الطنيجي، الرؤية للثقافية لدى الضيخ سلطان بن محمد القاسمي واثرها على الحراك الثقافي- إمارة الشارقة- دولة الامارات العربية المتحدة،**حولية كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بالزقازيق**، العدد السابع، 2017.

12.سعيد محمد يوسف نبهان الظهوري، جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وآثارها في الجذب السياحي، **مجلة المؤرخ للمصري**، العدد61، جويلية 2022م.

13.سنى سامي الخطيب، العمارة اداة للقوة الناعمة " الامارات العربية المتحدة نموذجا"،**المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد11، العدد01، جانفي2022.

14.شوقي ناجم، مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة،**مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 16،ديسمبر 2023.

15.صبا حسين مولى، العلاقات الإماراتية –الإيرانية (1971–2000)، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**،2002، المجلد 10، العدد 1

16.صبا حسين مولى، الشيخ بن سلطان آل نهيان ودوره في السياسة العربية(1971–2004)، **مجلة درايات دولية**، العدد.24

17.زين الدين عبد القصود الغنيمي، دراسة في تنمية وتطوير زراعة الواحة في منطقة العين الإمارات العربية المتحدة،**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد.17

18.عبد الله بن علي آل خليفة، شركة الهند الشرقية الانجليزية(نشاتها،قوتها، افولها 1600–1858)،**مجلة جامعة الملك عبد العزيزالاداب والعلوم الانسانية**، المجلد3 ، العدد2 ، 2022 م

18.عبد الله سليمان المغني، سعاد عبد الله الهامور، الإتفاقيات النفطية بين امارات الساحل وبريطانيا(1922_1970م)، **مجلة المؤرخ المصري**، العدد58، جانفي .2021

20.فاطمة حسن الصايغ، المراحل التاريخة لحركة التطور في امارة دبي (1902–1971)،**مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد.95

21.قصة ابوظبي وشعبها، معرض قصر الحصن.

22.بدرية محمد الشامسي، دراسة مقارنة بين الشيخ زايد بن خليفة آل نهيان(الجد) وبين زايد بن سلطان آل نهيان(الحفيد) الفترة من(1855–1909–1918–2004م)،**مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية**،العدد4، المجلد21، جمادى الثاني1446هـ/ديسمبر2024م.

23.لحمر هيبة، سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد02، سبتمبر2014م.

24.ليلى محمد الظهوري، اسعد حماد ابورمان، الخلفية التاريخية للانتاج الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة(300_1971)، **مجلة جامعة الشارقة**، العدد3، المجلد20، سبتمبر2023م.

25.مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة، التخطيط العمراني في دولة الامارات العربية المتحدة وراس الخيمة، صحيفة حقائق.

26.مركز الاحصاء، التطورات التنموية في امارة ابوظبي عبر المسار الزمني(1960_2010).

27.مركز الاحصاء ابوظبي في نصف قرن، 1960_2015م.

28.مسعي عبد الكريم، بودوشن ياقوتة، مقومات الإستثمار السياحي في دولة الامارات العربية المتحدة ودورها في دعم إقتصادها،**مجلة البحوث الادراية والاقتصادية.**

29.مصطفى رفيق عبد الرزاق، الفوائض و السياسية النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد33، المجلد10، 2015م.

30.مكتب سكرتير الصندوق خدمات اللغات والمؤتمرات، النمط المرجعي الموحد لوثائق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ماي 2018، ص1)

31.مهران محمود الزعبي، عبد المجيد زيد الشناق، جهود الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في توحيد دولة الامارات العربية المتحدة(1968-1971)، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 43، ملحق6، 2016.

32.نهضة الوطن للإعلان ش.ذ.م.م، الامارات اولا، روح الاتحاد، اليوم الوطني47.

33.نوزاد عبد الرحمان الهيتي، تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مشاريع الاسكان، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الاسكان(2015)، السنة الحادية عشر.

34.هيئة الاوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة، الإلتزام الأساسي لشركة صناعات إسمنت الفجيرة.

الرسائل الجامعية:

1.أحمد حازم برع برع، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز وإنعكاساته على الامن في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ديسمبر 2020.

2.إبتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية والإجتماعية. الاقتصادية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الاداب، جامعة بغداد، نوفمر م1983/ صفر1404هـ.

3.أزهار إبراهيم العقاد، الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة مابين 1975-2010، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017م.

4.جمعة بن سالم بن محمد المزروعي، مظاهر إستقلال السلطة القضائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة_ مصر_، اكتوبر 2002.

5.حاتم أحمد حسين سالم العيساوي، أثر النفط في التطور السياسي والإقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، مجلس كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الانبار، 2016م/1437هـ.

6.دينا أحمد إبراهيم اسماعيل الشافعي، إيران والجزر الإماراتية الثلاث، أطروحة دكتوراة في الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمياط_مصر_

7.سوسن عادل ناجي، تأريخ التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1971 – 2004، اطروحة دكتوراة، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014م.

8.صالحة سهيل العامري، دور المراة الاماراتية في المشاركة السياسية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب السياسية، جامعة الشرق الأوسط، جويلية، 2013م.

9.فؤاد عاطف العابدي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي(1991–2012)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012م.

التقارير:

1.التقرير السنوي لشركة(أغذية)، 2016،

2.تقرير الممارسات البيئية والإجتماعية والحكومة، شركة الخليج للصناعات الدوائية(جلفار)، 2022

3.تقرير حوكمة شركة إسمنت راس الخيمة، 2016م

4.التقرير الوطني الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ اتفاقيه الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، افريل 2002

الموسوعات:

1.آدم زيدان، راس الخيمة، موسوعة بريتانيكا، [متاح على الرابط: https://www.britannica.com /]

الوثائق الرسمية:

1.اتفاقية قرار مجلس الوزراء رقم410 من الأمم المتحدة، بشأن مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أومن التصحر وبخاصة في افريقيا، باريس (فرنسا).

2.دستورالإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 شاملا تعديلاته لغاية2009.

3.رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، رقم7016، ج3، مارس 2009.

مواقع إلكترونية:

1.البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.، [متاح على الرابط: https://u.ae]

2.المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (الإيكاردا)[متاح على الرابط https://icarda.org]

3.وزارة الإقتصاد، المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، [متاح على الرابط: https://www.moec.gov.ae/]

4.حكومة الامارات العربية المتحدة، السياسة الوطنية للحفاظ على التراث المعماري الحديث لدولة الامارات العربية المتحدة، [متاح على الرابط .https://u.ae]

5.المركز الإتحادي للمعلومات الجغرافية، طيران النقل في دولة الإمارات العربية المتحدة،[متاح على الرابط: https://fgic.gov.ae/]

6.الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء، [متاح على الرابط .https://fcsc.gov.ae/ar-ae]

7. موقع مركز الإتحاد للأخبار، [متاح على الرابط https://www.aletihad.ae/news]

8. موقع وكالة أنباء الإمارات، متاح على الرابط [https://www.wam.ae/ar/details/1395302685253]

9. تو[1]ينكل، متاح على الرابط[https://www.twinkl.com.bh/resource/khrytt-dwlt-alamarat-alrbyt-almthdt-ar-ss-1730711404]

10. موقع العين الإخبارية، [متاح على الرابط https://al-ain.com/article/uae-dubai-dxb-culture-traditions] ز

الكتب بالأجنبية:

1.Maclean Matthew, suburbanization,national space and Place,and the Geography of Heritage in the UAE. Journal of Arabain studies, 2017.

2.Masoumah Saleh al-mubarek, The British with drawal from the Arabian its regional political consequences in the gulf, This is presented to the graduate council of the north taxac state university in partial fulfillment of requirements of the requirements for the degree of master of arts, Denton, texas, December,1976.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: تشكل د.إ.ع.م	6
المبحث الأول: جغرافية د.إ.ع.م	7
المطلب الأول: الجغرافية الطبيعية لد.إ.ع.م	7
المطلب الثاني: الجغرافية البشرية لد.إ.ع.م	14
المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لد.إ.ع.م	19
المبحث الثاني:لمحة تاريخية عن د.إ.ع.م	21
المطلب الأول: الوجود البريطاني قي ساحل عمان	21
المطلب الثاني:إكتشاف النفط في ساحل عمان	25
المطلب الثالث: قيام د.إ.ع.م	27
الفصل الثاني: التحولات الإقتصادية في د.إ.ع.م	36
المبحث الأول:التحولات الزراعية في د.إ.ع.م1971-2004	37
المطلب الأول: توزيع الأراضي الزراعية بعد 1971	37
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في دولة الإمارات العربية المتحدة(1971_2004م)	39
المطلب الثالث:التنمية الزراعية الكبرى	42
المبحث الثاني:التحولات الصناعية في د.إ.ع.م1971-2004م	45
المطلب الأول:الشركات الإستثمارية النفطية والصناعات الإستخراجية في د.إ.ع.م 1971-2004م	45
المطلب الثاني: المشاريع الصناعية الأخرى	54

المبحث الثالث: التحولات الخدماتية في د.إ.ع.م 1971-2004م	57
المطلب الأول:التجارة في د.إ.ع.م	57
المطلب الثاني: الإستثمار السياحي في د.إ.ع.م	61
المطلب الثالث:الخدمات الأخرى في د.إ.ع.م	65
الفصل الثالث: التحولات الإجتماعية في د.إ.ع.م	70
المبحث الأول: التطورالديمغرافي في د.إ.ع.م	71
المطلب الأول: تطور السكان في د.إ.ع.م	71
المطلب الثاني:التوزيع السكاني في د.إ.ع.م	75
المطلب الثالث: التركيبة السكانية في د.إ.ع.م	78
المبحث الثاني: التطور العمراني في د.إ.ع.م1971-2004م	83
المطلب الأول: تطور المدن الكبرى في د.إ.ع.م	83
المطلب الثاني: المشاريع السكنية في د.إ.ع.م	87
المطلب الثالث: محاولات الحفاظ على الهوية المعمارية العربية	89
خاتمة	83
قائمة الملاحق	96
قائمة المصادر والمراجع	104

فهرس

الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الزيادة المطّردة في أعداد رؤوس الماشية في د.إ.ع.م	**41**
02	يوضح إحتياط النفط لد.إ.ع.م 1991-2004م	**49**
03	يوضح عدد الآبار المنتجة في د.إ.ع.م 1995-2005م	**50**
04	يوضح نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الثابت غير النفطي في د.إ.ع.م 1975-1995م	**56**
05	يمثل تطور الميزان التجاري 2000-2004م	**59**
06	يوضح م.ك.ن.م.إ لد .إ.ع.م 1995- 2004م	**63**
07	يوضح تطور عدد السياح الدوليين الوافدين لد.إ.ع.م	**64**
08	يمثل زيادة عدد المواليد في د.إ.ع.م 1976-1995م	**71**
09	يوضح التوزيع السكاني في د.إ.ع.م 1975-2004م	**75**
10	يوضح التركيب النوعي للسكان حسب الإمارة 2002-2004م	**80**
11	يوضح حالة السكان في الإمارات من 10 سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية	**81**

فهرس

الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة	**96**
02	الحياة في الإمارات قبل الإتحاد	**97**
03	صورة أول رئيس ومؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة – الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان–	**98**
04	الحقول النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة	**99**
05	الطريق(جسر) الرابط بين الإمارات وقطر	**100**
06	فندق برج العرب بإ مارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة	**101**
07	التطور العمراني في الإمارات بعد الإتحاد	**102**

الملخص

تعالج هذه المذكرة موضوع التحولات الإقتصادية والإجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة مابين عامي 1971-2004م، حيث شهدت الدولة تحولات سريعة وعميقة، انطلقت بعد تأسيس الإتحاد واستغلال الثروات النفطية التي كانت المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، بحيث استُثمِرت عائدات النفط قي تطوير البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات ومؤسسات صحية وغيرها، ماساهم في تحسين مستوى المعيشة وتحديث نمط الحياة. مع مرور الوقت انتهجت الدولة سياسة تنويع الإقتصاد لتقليل التبعية للنفط، فدعّمت قطاعات مثل التجارة، السياحة، النقل، كما أنشئت مناطق حرة لجذب الإستثمارات الأجنبية.

أما على المستوى الإجتماعي، ساهمت الطفرة الإقتصادية في تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية والسكن، وتغير نمط الحياة من تقليدي إلى حضري حديث، كما أدى هذا التطور إلى استقدام العمالة الأجنبية التي ظهرت معها سلبيات وتمثلت في اختلال التركيبة السكانية مقارنة بالمواطنين، مما أثر على الهوية الوطنية، كما تراجعت بعض العادات التقاليد مع سرعة التغيير والإنفتاح الثقافي.

الكلمات المفتاحية: دولة الإمارات العربية المتحدة، التحولات الإقتصادية، التحولات الإجتماعية.

Abstract

From 1971 to 2004, the UAE experienced rapid and profound economic and social transformations. These changes began after the formation of the union and the exploitation of oil resources, which were the main driver of economic growth. Oil revenues were invested in developing infrastructure such as roads, ports, airports, healthcare institutions, and more, which contributed to improving the standard of living and modernizing lifestyles. Over time, the country adopted a policy of economic diversification to reduce dependence on oil. This included strengthening sectors such as trade, tourism, and transportation, and establishing free zones to attract foreign investments.

On the social level, the economic boom contributed to improvements in education, healthcare, and housing, and transformed lifestyles from traditional to modern urban ones. This development also led to the influx of foreign labor, which brought along negative effects, particularly the demographic imbalance between foreign workers and citizens. This imbalance impacted national identity, and some customs and traditions declined due to the rapid changes and cultural openness.

Keywords: UAE, economic transformations, social transformations

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAII
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE L
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
REF: / D.S.H./2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية –السنة الجامعية 2024- 2025
رقم : / ق.ع.إ / 2025

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): ...قويسم أريج..رقم بطاقة التعريف الوطنية:..205946277.. تاريخ الصدور:..26/07/2020

المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: ...تاريخ الوطن العربي المعاصر.....

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"....التحولات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة 1971-2004....."

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 27/05/2025

توقيع المعني: